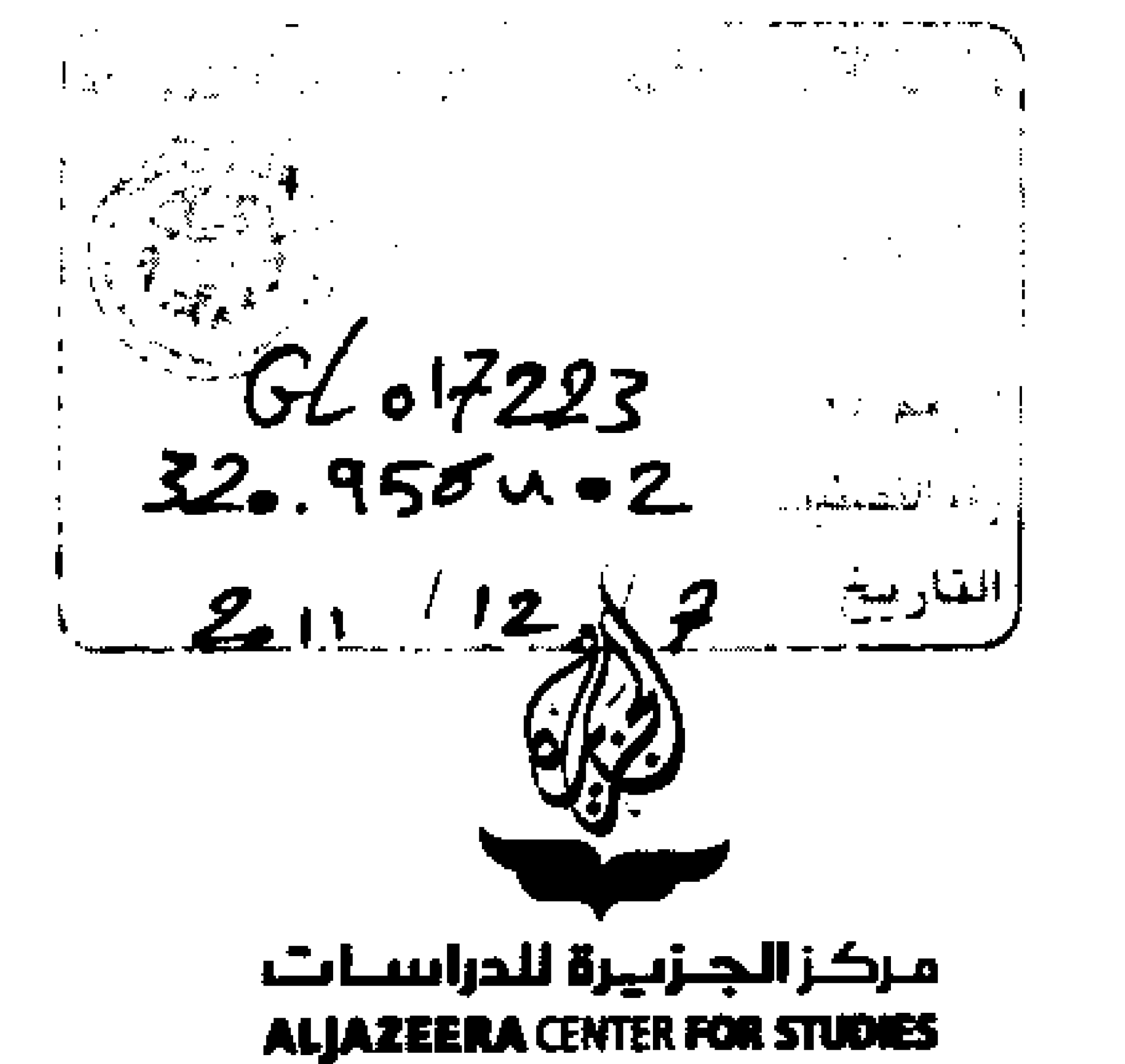


مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
إسرائيل الأخرى
رؤية من الداخل
جوني منصور
تصوير وإعداد :
سلسلة عصر الاستيقاظ

إسرائيل الأخرى

رؤيـة من الداخل

جوني منصور



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL





الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-643-6



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مُقـدِّمـة

هـل يعـرف العرب الكثير عن إسرائيل ماضيا وحاضرا؟ أو لنطرح السؤال بصورة أخرى: ماذا يعرف العرب عن إسرائيل؟

باعتقادنا أن الصراع الإسرائيلي/العربي منذ قرابة قرن ونيف، وبصورة مكثفة منذ ستين عاما دفع بالحكومات العربية ومؤسسات بحثية - قليلة العدد - إلى توجيه عناية معينة لدراسة إسرائيل كظاهرة استعمارية وعقائدية وكدولة - أي مؤسسات حكم وإدارة. إلا أنه من خلال متابعتنا لما يجري في إسرائيل يوميا وما ينقل إلى العالم العربي يوميا أيضا، تبين لنا وجود فجوة كبيرة. إذ أن ظاهرة المعرفة عن إسرائيل لم تكن محور حياة المجتمعات العربية عامة إلا لفترات زمنية قصيرة. ولا نقصد هنا المعرفة الإعلامية والصحافية المستهلكة يوميا، إنما معرفة العمق والجوهر، وكيف تدار الأمور الحياتية بكافة وجوهها في إسرائيل، وما تقوم به إسرائيل من أدوار لبناء ترسانتها العسكرية وبنيتها الاجتصادية (الاجتماعية - الاقتصادية)، وثقافة شعبها وتوجهاته المستقبلية.

الفجوة القائمة بين ما يعرفه العربي عن إسرائيل وما يعرفه الإسرائيلي عن العالم العربي كبيرة جدا، بل آخذة بالاتساع يوما بعد يوم.

الصراع الدائر ليس شأنا خاصا بدُورِ ومعاهد البحث وأروقة السياسة في إسرائيل فحسب، إنما هو شأن يومي يتعامل معه كل إسرائيلي. وما يدور في العالم العربي من سياسة واقتصاد وثقافة وصراعات سياسية ومذهبية وألعاب رياضية على مختلف أنواعها فهي أمور معروفة لقطاعات واسعة في إسرائيل.

إزاء هذا الواقع القائم، وإزاء استمرار الصراع، لا يمكن أن تبقى الفجوة كبيرة ومتباعدة في معرفة الطرف الآخر. لهذا جاء هذا الكتاب ليوفر للقارئ العربي

أينما كان ومهما كانت توجهاته الأكاديمية أو المعرفية موردا من المعرفة والتحليل عن إسرائيل حاضرا ومستقبلا لخمس سنوات، على الأقل.

إن معرفة ما يجري في إسرائيل هو جزء من عملية معرفة الآخر "العدو"، وبالتالي كيفية التعامل معه في كافة الميادين.

لم يكن همنا الرئيسي منصبا على دراسة الماضي، إذ يمكن العودة إلى مئات من المراجع والمصادر بلغات مختلفة، وضمنها اللغة العربية، إنما كان جُلّ اهتمامنا منصبا على دراسة إسرائيل في المرحلة الراهنة واستكشاف ما تخطط له المؤسسة الإسرائيلية بكافة أذرعها لخمس سنوات قادمة، وذلك بالاعتماد على ما تصدره معاهد ومراكز البحوث الإسرائيلية بشكل خاص.

لم يكن بالإمكان للقارئ العربي الوصول إلى معرفة دقيقة ومباشرة عن إسرائيل وما يدور فيها دون أن يكون طرفا مهنيا وأكاديميا، وإلى اطلاع بما يدور في المحافل الإسرائيلية الرسمية والحيز العام للمجتمع الإسرائيلي.

فمن خلال متابعاتنا اليومية، ومراقبتنا لما يجري، وتحليلاتنا العملية تمكنّا من وضع مجموعة من المحاور لفصول هذا الكتاب، بحيث تشمل الشأن السياسي والعسكري/الأمني والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والعلاقات الخارجية وأحوال اليهود في العالم وعلاقاتهم مع إسرائيل، وما تقدمه إسرائيل للجاليات اليهودية في العالم، والدور الذي تلعبه إسرائيل لبناء قوتها ووجودها واستمرارية تفعيلها للصراع كجزء من منظومة تثبيت قوتها في منطقة الشرق الأوسط.

ما كان كل هذا ليعرض دون المعرفة الأساسية باللغة والمنشورات والإصدارات اليومية الكثيرة التي تطرح في السوق الإسرائيلي حول إسرائيل ومواضيع ذات صلة بالصراع.

قسمنا الكتاب إلى أربعة عشر فصلا تتضمن مواضيع شتى، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. واعتمدنا في وضع هذه الفصول على مراجع معروفة ولكن الأهم أننا اعتمدنا على مجموعة كبيرة من التقارير العلمية والأكاديمية والموضوعية التي تضعها مؤسسات بحثية وجامعية ومعاهد دراسات إسرائيلية لها علاقة بمستقبل إسرائيل، وسيناريوهات مصيرية تؤخذ بعين الاعتبار لدى المحافل السياسية وصناع القرار في

إسرائيل. بمعنى آخر، ننقل للقارئ العربي ما يجري في إسرائيل وما يُخَطط له لمستقبل إسرائيل والمنطقة بصورة مباشرة.

وفي اعتقادنا أن آلية العمل السياسي المعتمدة والمستندة على ما توفره الأبحاث والدراسات والتحليلات العلمية لهي علامة متميزة في الحراك اليومي الإسرائيلي. وهذا الجانب يجب أن يكون بوصلة لكيفية التعامل مع إسرائيل من قبل العالم العربي، من حكومات ومؤسسات بحثية وإعلامية.

وأخيرا، في اعتقادنا أن العالم العربي يفتقر إلى كثير من المعلومات المباشرة عن إسرائيل، فما هو متوفر إلى الآن ما هو إلا من باب العموميات. والعموميات لن توفر القدرة على بناء خطة عمل سياسي أو تكوين نظرة مستقبلية للتعامل مع إسرائيل للسنوات الخمس القادمة أو أكثر. وما نشر وينشر في العالم العربي من بحوث واستطلاعات رأي ودراسات بالرغم من أهميته، إلا أنه قليل للغاية، مقارنة مع ما يُنشر في إسرائيل عن إسرائيل وعن العالم العربي على حَدٍّ سواء.

لهذا، فإن نشر هذه الدراسة المعتمدة على المصادر الأولى والمباشرة في إسرائيل، لهو خطوة لتمكين مؤسسات بحثية مستقبلية، ولإلقاء مزيد من الأضواء على ما يجري في إسرائيل.

الفصل الأول

الاقتصاد الإسرائيلي.. حاضرا ومستقبلا

يلعب العاملان السياسي والعسكري دورا مركزيا في ازدياد عدم الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل، وتشير كافة المؤشرات في العقد الأخير، وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام 2000 إلى تأثير هذين العاملين في تضعضع أسس الاقتصاد في إسرائيل.[1] فعلى الصعيد السياسي شهدت إسرائيل سلسلة من التحولات السياسية كان أبرزُها إجراءَ انتخابات برلمانية ثلاث مرات (2001، 2003، 2006)، وعلى الصعيد الأمني/العسكري كان التصدي الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية الثانية ومحاولة قمعها واجتثاثها ولكن دون نجاح، والأخطر إعلان إسرائيل الحربَ على لبنان وصمود الشعب اللبناني، ومقاومته في وجه الآلة الحربية الإسرائيلية. وكان للحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في تموز 2006 أثرٌ بالغُ الأهمية على حالة الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة ما له علاقة بمسألة الإنفاق واضطرار الحكومة الإسرائيلية إلى البحث عن أرصدة مالية لتغطية هذه الناحية.

هذان العاملان شكلا وما زالا بوصلة مركزية في توجيه الاقتصاد الإسرائيلي آنيا ومستقبليا. ونعني بهذا، أن قيادات الاقتصاد في إسرائيل تسعى إلى التخلص من موروثات الحرب بأي صورة كانت في محاولة منها لتحقيق الخصخصة الكلية لمعظم قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي.[2]

إن التقلبات في الأحوال الاقتصادية في إسرائيل لها أثرها الواضح على معظم شرائح المجتمع في إسرائيل، ولكن من الثابت أن الشرائح الضعيفة اقتصاديا هي المتضررة الأكبر من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي في إسرائيل، وتتوقع عدة جهات رسمية ومعاهد للبحوث الاقتصادية استمرار هذه الأحوال لفترة زمنية

طويلة، بالرغم من أن خطة الحكومة الإسرائيلية الحالية تسعى لتحسير الفجوة بين الشرائح حتى العام المالي 2010.

وفيما لو تطرقنا إلى السياسة الاقتصادية – الاجتماعية في إسرائيل فإننا نجدها من أبرز السياسات تقلبا، فكل حزب سياسي ضمن المنظومة السياسية في إسرائيل، يرفع راية سياسة الاقتصاد الاجتماعي، ولكن على أرض الواقع فإنه حتى الأحزاب التي ترفع هذه الراية قد تراجعت في 2006 و2007، ويبدو أنها ستواصل تراجعها في الأعوام القادمة، وهذا مؤشر على عدم قدرة هذه الأحزاب على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، وليس بإمكانها النضال من أجل الشرائح الاجتماعية الضعيفة التي أوصلت بعضا منها إلى البرلمان في إسرائيل (الكنيست).[3] وعلى سبيل المثال فإن حزب "شاس"، وهو حزب يمثل المتدينين الشرقيين في إسرائيل وعضو في الائتلاف الحكومي، تراجع عن دعم المواد الغذائية الأساسية، ووقف إلى جانب السوق الحرة في هذا المجال.

ويواجه صانعو القرار في إسرائيل عدة عقبات ضمن رسم السياسات الاقتصادية. وهذا ليس بجديد، إذ أن الشأن الاقتصادي، ومنذ تأسيس إسرائيل في 1948، ما زال يشكل عقبة كأداء أمام الحكومة. فالإنفاق العسكري هو العقبة الكبرى. وهذا الإنفاق آخذ بالازدياد سنة بعد أخرى، مما يؤثر سلبا على حجم الموازنة العامة لكل سنة (ستزداد حصة وزارة الدفاع الإسرائيلية في موازنة الأعوام الخمسة القادمة، أي إلى غاية 2012 بنسبة 2 إلى 5%)، وبالتالي فإن نظرة إلى العجز الحكومي والديْن القومي تبين أنه لا يزال يشكل نسبة عالية من الناتج القومي، أي حوالى 98%.[4]

هذه الأحوال ستترك ظلالها على مسألة عدم قدرة إسرائيل في السنوات الخمس القادمة على حفظ نموها الاقتصادي. هذا النمو الذي يشهد تقلبات كبيرة وتخبطات سياسية واجتماعية هائلة.

إن التدهور في مشاهد الحياة الاجتماعية – الاقتصادية كالبطالة وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة[5] وتدني الأجور وفشل خطط تقليص البطالة، وعدم طرح خطط بديلة، كلها مؤشرات توصل إلى إدراك حجم التخبط الذي تعيشه إسرائيل. وهذا لا يعني أن حالة الأغنياء أو الميسورين اقتصاديا سيلحقها الضرر، بل بالعكس، تشير

المؤشرات إلى تركيز الثراء في إسرائيل بيد عائلات[6] أو شركات كبرى وهو أمر لا محالة حاصل وسيطرد خلال الأعوام الخمسة القادمة، وسنتطرق إلى ذلك في سياق هذا الفصل.

كانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت عن تبنيها خططا لإصلاح ضريبي[7] بهدف تقليص الفجوات بينها وبين الدول الأوروبية الغربية، وذلك ابتداء من العام 2003. وبالرغم من مرور خمس سنوات على الشروع بهذا الإصلاح، إلا أن إسرائيل ما زالت تترأس قائمة الدول التي توجد بها نسب ضرائب عالية. وهذا الوضع يؤكد استمرار الفوارق الاجتماعية، واستمرار عدم الاستقرار الذي أشرنا إليه سابقا. ويبدو جليا أن الحرب الإسرائيلية على لبنان، وحرب إسرائيل ضد الفلسطينيين من أبرز العوامل المؤثرة على هذا الإصلاح، ولو بصورة غير مباشرة.[8]

من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الإسرائيلي قد بدأ منذ سنوات طويلة الانخراط الفعلي في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، خصوصا بعد انتشار وزحف مظاهر العولمة إلى منطقة الشرق الأوسط مع بداية التسعينات. والواقع أن إسرائيل بتسارعها إلى تبني هذا الاقتصاد كانت من بين الدول الشرق أوسطية الأكثر استفادة. وقد تمحورت الاستفادة في كون الحكومة الإسرائيلية استطاعت إحداث تغييرات بنيوية في اقتصادها واستجابت لمعظم متطلبات النظام الاقتصادي الجديد. وقد تمثل ذلك بازدياد الاستثمارات خلال العقد الأخير، والمتوقع زيادته خلال العقد القادم بنسبة جيدة. ومن جهة أخرى، وخاصة في الأعوام الخمسة الماضية، انطلق عدد من رساميل إسرائيليين لاستثمار أموالهم وقدراتهم الاقتصادية في عدة مواقع في العالم، منها ما هو في عدد من الدول في آسيا الوسطى (التي كانت خاضعة سابقا للاتحاد السوفييتي) مثل أذربيجان وأوزبكستان، وفي الهند، وفي شرقي آسيا، وحتى في الولايات المتحدة.

ولتوضيح حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل نورد عددا من المعطيات المتعلقة بهذا الجانب.

الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل سنويًا[9]

السنة	المبلغ (بالدولار)
1992	537 مليون
1997	3,6 مليار
2006	23 مليار
2010	40 مليار

ولكن مقابل ما حققه هذا الازدهار من تغييرات بنيوية في مركبات اقتصادية كثيرة، إلا أن هذا الازدهار ذاته أدى إلى ارتفاع في نسبة البطالة جراء التغييرات في المبنى الاقتصادي[10]، ولفظ آلافا من العمال إلى ميدان البطالة. وهذا الجانب سيزداد، جراء تحولات أخرى يشهدها الاقتصاد الإسرائيلي في مجال انتقال الاستثمار إلى مجالات تكنولوجية، وتقليص مجالات اقتصادية تقليدية لم تعد مجدية من الناحية الربحية، لكونها أرخص في بلدان أخرى.[11]

ولا يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي على قدراته الخاصة، بل على قدرات مستوردة كالخبرة لدى عشرات آلاف المهندسين والخبراء الروس[12] الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ مطلع التسعينات، وانخرطوا في سوق العمل في كافة قطاعاته. وهذه الخبرات قد استثمرت من خلال توافد المساعدات المالية الأميركية إلى إسرائيل وتبرعات الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة على وجه الخصوص.

ولكن علينا أن نبين أن تقيد إسرائيل بقرارات البنك الدولي ومتطلبات رأس المال الأميركي ومواصلة خصخصة القطاعات الخدمية، بعد خصخصة الشركات الحكومية المختلفة، أدخل إسرائيل في وضع من الاضطرابات الداخلية بين الشرائح الفقيرة التي تضم العرب الفلسطينيين في إسرائيل، واليهودَ الشرقيين واليهودَ المتدينين من بين التيارات المتزمتة (اليهودية الحريدية). وهذا الشرخ، كما أسلفنا، سيأخذ بالاتساع سنة بعد أخرى، مما سيزيد الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الشرائح المشار إليها وبين الشرائح اليهودية الأخرى، وعلى رأسها الأشكنازيون (اليهود الغربيون) والروس.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن إسرائيل تعمل جاهدة إلى بسط سيطرتها بل هيمنتها على موارد وثروات المنطقة برمتها، إن قُدّر لها ذلك. فالتطلعات الإسرائيلية في هذا السياق تتناغم وتنسجم مع الرؤيا والسياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط بتحويلها إلى منطقة تجارة حرة تضم الدول العربية وإسرائيل ببركة وإشراف أميركي.[13] ويدور الحديث في أروقة صناع القرار في إسرائيل والمهتمين بمجال الاستثمارات الاقتصادية إلى كيفية تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، الذي طرحه سابقا شمعون بيريس وفي كيفية جذب الدول العربية، خاصة في الخليج إلى المشاركة في بنائه. ومما لا شك فيه أن التحولات الجيوسياسية الجارية في الشرق الأوسط قد تقود إلى مثل هذه الحالة. وسرعان ما توصلت بعض الحكومات العربية في الشرق الأوسط إلى إبرام اتفاقيات تبادل أو تعاون تجاري بينها وبين الحكومة الإسرائيلية لتسهيل التجارة بين إسرائيل وبينها، وبينها وبين الولايات المتحدة. وهذا النهج سيزداد في الفترة القريبة، كما يتوقعه مراقبون إسرائيليون. وخير مثال لتوضيح هذا التوجه، بل استمراريته، الأردن، حيث إن قطاعات اقتصاديةً واسعة انتقلت من إسرائيل إلى الأردن، وعلى رأسها قطاع الغزل والنسيج. ففي حين انهار هذا القطاع بالكلية في إسرائيل، ازدهر في الأردن وذلك لتدني أجور العمالة، وتدني المصاريف الجارية كالكهرباء والنقليات. أضف إلى ذلك تنشيط الحركة التجارية بين إسرائيل وبين الأردن بواسطة فرض سيطرة إسرائيلية على الاقتصاد العربي في منطقة الشرق الأوسط عبر موانئها في حيفا وتل أبيب لتصبح هذه الموانئ البوابة الرئيسية لتسويق المنتجات العربية الباحثة عن طريق لها (منفذ) إلى الأسواق الأوروبية والأميركية، عبر إسرائيل، وبالعكس. وهذا يعني، أن التطلعات الإسرائيلية للسنوات القادمة ستقوم على ربط الاقتصاد الشرق أوسطي (وفي هذه الحالة الاقتصاد العربي) بالتحكمات الإسرائيلية.

وهذا التحول من اقتصاد مغلق جراء الصراع السياسي والعسكري الطويل بين إسرائيل والدول العربية وما أفرزه من مقاطعة اقتصادية تم اختراقها، وسيواصل الاختراق شق طريقه إلى أصغر مصلحة وورشة اقتصادية في العالم العربي. وتعمل المحافل السياسية والاقتصادية في إسرائيل على ربط العالم العربي (الشرق العربي في الأساس) بشبكة مواصلات برية وبحرية تكون السيطرة الرئيسية فيها

لإسرائيل، وهذه الشبكة ستصل إلى مدينة حيفا مركز الصناعة الإسرائيلية الثقيلة ومنفذها إلى العالم الخارجي.[14]

وما زالت إسرائيل تسعى إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الصين والهند، من خلال توسيع حجم التبادل التجاري معها. وازدادت العلاقات السياسية عمقا بين إسرائيل وبين هذين البلدين، والسيرورة التاريخية تشير إلى بدايات التعاون مع الصين والهند في بدايات الثمانينات، ولكن هذا التعاون آخذ بالازدياد سنة بعد أخرى، خاصة وأن إسرائيل تصدر خبرات تكنولوجية من خلال شركات خاصة فيها أو من خلال شركات خارجية لها قسط وافر من الشراكة فيها وبالتالي التأثير على حجم هذا التعاون.[15]

إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ثلاثة عقود تقريبا قد أدركت أن الاقتصاد هو أداة للمواجهة والتحدي. وساهمت هذه الأداة في التغلغل والاختراق عبر اقتصادات دول أخرى، بهدف جني متواصل من المكاسب والفوائد الاقتصادية. وأخذت دول كثيرة في الشرق الأوسط وفي إفريقيا النظر إلى إسرائيل كقوة اقتصادية تكنولوجية متقدمة (كانت إسرائيل قد بهرت الدول النامية في الستينات والسبعينات بالتكنولوجيا الزراعية وتطوير طرق الري والإسقاء)،[16] وأصبح الشغل الشاغل لعدد من الحكومات العربية وغيرها خارج الشرق الأوسط هو كيفية بناء منظومة العلاقات بينها وبين إسرائيل، أي السعي والهرولة إلى مزيد من التطبيع مع إسرائيل، بعيدا عن الصراع التاريخي المستفحل. وهنا وجدت الحكومات الإسرائيلية ضالتها في تحقيق مزيد من الاختراق بدعم من الولايات المتحدة التي تذرعت بمكافحة الإرهاب، وهذا سلم جيد للغاية للوصول إلى سيطرة تامة ومراقبة للاقتصاد العربي في الشرق الأوسط خلال سنوات قليلة، حتى يبلغ الأمر بعدم قدرة الاقتصاد العربي على اتخاذ قرار مستقل دون التأثر بمرجعية هذا الاقتصاد؛ نعني إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية.[17]

هذا المدخل موجه في الأساس لفهم فكرة عدم الاستقرار في الاقتصاد الإسرائيلي، والذي لا يعني بالضرورة انهيارا اقتصاديا بالكامل يحقق حلما بزوال إسرائيل. والواقع أن مظاهر عدم الاستقرار لا تعني سوى تحرك مستمر نحو مزيد من اتساع الفجوات بين الشرائح الضعيفة والثرية، ونمو اقتصادي في قطاعات مجدية ومربحة أكثر في حدود زمنية قليلة للغاية. علما أن الحكومة الإسرائيلية الحالية

(2008) ترفع راية الاستقرار الاقتصادي من خلال ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي للسنوات الثلاث الأخيرة، واستقرار الأسعار وهبوط في العلاقة بين المدينية والإنتاج. ولكنها – أي الحكومة ذاتها – تصرح أن عقبات آنية خطيرة تعصف بالاستقرار المزعوم وفي مقدمتها تفشي البطالة والفقر واتساع مساحة اللامساواة داخل المجتمع الإسرائيلي بكافة أطيافه.[18]

لهذا سنجد صعوبة بالغة في تحديد رؤية أو خطة اقتصادية ثابتة وواضحة المعالم لإسرائيل للسنوات الخمس القادمة، أو لعقد من الزمن. وبالرغم من تبنٍّ غيرِ رسميٍّ أو غير مباشر لعدم الاستقرار الاقتصادي فإن الحكومة الإسرائيلية وبالتعاون مع جهات اقتصادية في إسرائيل وعلى رأسها بنك إسرائيل وضعت سياسة لخطة اقتصادية اجتماعية حتى نهاية العام 2010.[19]

إن الأجندة الاقتصادية للحكومة الإسرائيلية[20] بنظرتها وتطلعاتها للسنوات الخمس القادمة تسير في محورين متوازيين: المحور الأول تقليص الفقر من خلال تشجيع النمو الاقتصادي بتوفير أماكن عمل ورفع الأجور بصورة مناسبة للمستوى الاقتصادي العام في إسرائيل. أما المحور الثاني الذي تتطلع إليه هذه الأجندة فيتلخص بتوفير رافعات لنمو اقتصادي متوازن لمدى بعيد، وليس آنيا، وهذا يعني ترشيد وإصلاح الأجهزة التربوية والمؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها وتوجهاتها، وتمكين العلوم والنهوض بالبحوث العلمية في قطاعات تكنولوجية مختلفة، أي إحداث إصلاح في كافة أجهزة التعليم وبكافة المستويات.

إذن، واضح لصانعي القرار في إسرائيل أن ظاهرة الفقر وأحيانا الفقر المدقع هي عقبة كأداء (35% من أطفال إسرائيل هم دون خط الفقر)، بحيث إن مظاهر الفقر تجد لها نسبا عالية جدا في أوساط العرب الفلسطينيين واليهود المتدينين الحريديم. أي أن هنالك لا مساواة آخذة بالازدياد وبنسب مرتفعة ضمن منظومة دول OECD (Organization of Economic and Cooperation Development).

أما في الرؤية الأوسع والأكبر، أي ضمن العولمة، فإن إسرائيل تصبو إلى هيمنة واسعة في تحقيق العولمة في منطقة الشرق الأوسط من خلال استمرار تفوقها العسكري، بحيث إن الناتج الفردي بين إسرائيل وبين الولايات المتحدة يقبع في فجوة كبيرة. والحكومة الإسرائيلية تدرك تمام الإدراك أن دخول منافسين آخرين في

المنطقة سيزعزع تصدر إسرائيل لقرار تنفيذ وتطبيق العولمة في المنطقة. وهذا يعني أن تدهورا مستمرا في المحيط الجيوسياسي في الشرق الأوسط سيزيد من الأعباء العسكرية وبالتالي المالية في السنوات الخمس القادمة.

ولبلورة أدوات سياسية لمواجهة المشاكل المركزية التي عرضت أعلاه، يجب التطرق إلى المسببات والعوامل لتكوينها، إذ أن القصد من وراء هذه الخطة معالجة جذور المشاكل وليس فقط التطرق إلى الظواهر بشكل تشخيصي.(21)

ومن خلال معالجة تحليلية لمعطيات الفقر يتبين بوضوح أن النقص في أماكن العمل في إسرائيل هو السبب الرئيس والمركزي وراء الفقر. ففي حين أنه في عام 2006 كان الفقر في أوساط العائلات بدون معيل قد بلغ حوالى 68%، أما في أوساط العائلات التي يعيلها أثنين فبلغ زهاء 3% فقط. ومن المتوقع أن تزداد نسبة الفقر هذه في السنوات الخمس القادمة في أعقاب تراجع أماكن العمل عن استيعاب أعداد أكبر من العاملين. وللنقص في أماكن العمل وجهان: الأول نسبة بطالة مرتفعة للغاية، والثاني نسبة مشاركة في سوق العمل متدنية.(22)

وسينعكس هذا الوضع على مستوى التعليم في إسرائيل، وظهر جليا من خلال الإضراب الكبير الذي خاضته منظمة معلمي المدارس الثانوية في إسرائيل (2007) والذي استمر مدة بلغت حوالى ستين يوما دون التوصل إلى حل جذري لمشكلة الإضراب ألا وهي رفع أجور المعلمين وإجراء إصلاح شامل في جهاز التعليم.

كيف ينعكس الفقر من خلال جهاز التعليم؟ من خلال تقليص مستمر للميزانيات وبالتالي توجه العائلات الثرية إلى تعليم أبنائها في مؤسسات خاصة، أو توفير تعليم خاص وغال لدى معلمين خصوصيين. أما العائلات الفقيرة فتضطر إلى الاكتفاء بالتعليم الرسمي الرخيص، أو أن بعضها تدفع بعدد من أبنائها إلى ترك مقاعد الدراسة واللجوء إلى سوق العمل لدعم معيشة العائلة.

ومن خلال هذا التحليل الخاطف وضعت وزارة المالية بالتنسيق مع عدد من الوزارات في الحكومة الإسرائيلية الحالية هذه الأجندة، والتي تتمحور في تقليص ظاهرة الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي.

والرؤية الإسرائيلية هي معالجة مستقبلية شاملة ولمدة طويلة وإشراك هيئات ومؤسسات حكومية كبنك إسرائيل ومؤسسة التأمين الوطني وغيرها، وتخصيص

ميزانيات موجهة لغاية العام المالي 2010 وتوسيعها بعد ذلك في حالة تحقيق جزء كبير من مركبات الخطة الاقتصادية للإشفاء.

المحور الأول: تقليص الفقر من خلال تشجيع النمو الاقتصادي

من خلال رؤية إسرائيل إلى أن أزمتها الحقيقية هي ظاهرة الفقر وتفاقمها في الآونة الأخيرة، فإن النهوض بالاقتصاد لن يكلل بالنجاح إلا بتقليص الفقر.(23) وتقضي الخطة بتقليصه لغاية نهاية العام 2010 بنسبة 17.2%. والوضع العام للفقر في عام 2006 هو 20.2%. أي تقليص بنسبة 1% سنويا بين 2008 و2010. وفي حال تمديد العمل بالخطة فسيتم تقليص الفقر بنسبة مشابهة لغاية العام 2012، وهذا يعني تقليص ما نسبته 5% بين 2008 و2010. ويترجم هذا التقليص بالأرقام على النحو التالي: يتم إخراج 60 ألف عائلة من دائرة الفقر، وتساوي حوالى 242 ألف نفس، منهم حوالى 115 ألف طفل. وهذا التقليص الذي تبغيه الخطة الحكومية يُعيد حالة الفقر عقدا من الزمن للوراء، أي إلى العام 1997. وهذه الخطوة تتطلب فعلا آخر وهو زيادة نسبة العمل للأجيال بين 25 و64 إلى نسبة تصل إلى 71% لغاية نهاية العام 2010 بينما قوة العمل للشريحة العمرية المشار إليها بلغت في 2006 ما نسبته 68%. أي أن الخطة الاقتصادية الإسرائيلية لشفاء الوضع الاقتصادي تفرض نهوضا اقتصاديا بنسبة 1% سنويا بين 2008 و2010 وفي حال تمديد العمل بالخطة ذاتها فإن النهوض والنمو سيصلان إلى نسبة 5% لغاية عام 2012. وتترجم هذه النسبة بإضافة 92 ألف عامل للشريحة العمرية المشار إليها أعلاه. ومعنى ذلك رفع نسبة العمالة في إسرائيل إلى المستوى المتعارف عليه في دول OECD.

ويبين الجدول التالي نسبة الارتفاع في القوى العاملة في إسرائيل والبطالة:(24)

السنة	مشاركون في قوة العمل	نسبة البطالة	نسبة العمل
2007	%74.7	%6.3	%70.1
2008	%75.1	%6.2	%70.5
2009	%75.2	%6.1	%70.8
2010	%75.3	%5.8	%71.2

ولتحقيق هذا النهوض لا توجد فوائد اقتصادية فقط إنما اجتماعية بعيدة المدى، من حيث رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف حياة العائلات التي تم تخليصها من الفقر. واقتصاديا ستتم إضافة 1.3 إلى 2% للناتج لقومي، وترجمته بحوالي 8 إلى 12 مليار شيكل (أي ما قيمته 2-3 مليار دولار أميركي).

أما الترجمة العملية لهذه الخطة المستقبلية فتقتضي الخطوات التالية (بإيجاز):

1. تشجيع الإنتاج، خاصة في القطاعات الصناعية التقليدية والخدمات. وسيتم ذلك بواسطة تحديث وترشيد هذه القطاعات التي تعاني من ضعف في المنافسة والتمسك بالقواعد التقليدية. ومن بين المقترحات التي قدمتها وزارتي المالية والصناعة والتجارة في إسرائيل تحديث تكنولوجي، وإعادة تشكيل أسس الإنتاج وبالتالي أسس التصدير إلى الخارج وهذا يتطلب منافسة قوية مع السوق العالمي. وهناك مقترح للنهوض بهذه الخطوة لتنمية تبني وسائل اتصالات وحوسبة متقدمة للغاية، لما تتمتع به إسرائيل في هذا القطاع من طلائعية وتقدم. وهذا يعني تشجيع التطور وإدخال مرافق صناعية ومحوسبة على قطاعات من الصناعات والخدمات التقليدية، بما فيها المؤسسات المشرفة عليها.
2. معالجة موضعية لظاهرة الفقر لدى الأقلية العربية الفلسطينية[25] والمتدينين اليهود من تيار "الحريديم".[26] فالعرب والمتدينون يشكلون ربع السكان في إسرائيل، ولكنهم يشكلون أكثر من نصف الفقراء في إسرائيل. وأسباب الفقر الرئيسية تعود إلى ارتفاع صارخ في نسب البطالة، ونسبة ضئيلة من مشاركة الرجال اليهود المتدينين في قطاعات العمل ومشاركة ضئيلة من النساء العربيات في قطاع العمل، وارتفاع في نسبة الولادات لدى العرب والمتدينين اليهود،... وهذا الوضع يتطلب معالجة جذرية تطبق تدريجيا في الوسطين العربي واليهودي المتدين من خلال تصنيع القرى العربية، وهذا لا يعني تحويلها إلى مواقع للصناعات الإسرائيلية، إنما بناء بعض المصانع التي تخدم الوسط اليهودي في نهاية الأمر كمصانع تجهيز مواد البناء والمواد الغذائية وسواها. ولا تعرض الخطة حلا جذريا، إنما معالجة فقط. بمعنى آخر أن الخطة التي تعرضها الحكومة الإسرائيلية لن تعمل على اجتثاث الفقر لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل في المدى المقترح لغاية 2010.

3. تعترف الخطة بوجود تركيبة اجتماعية متعددة في إسرائيل، وأن هذه التركيبة تحتاج إلى رؤية محورية تترجم في توفير أماكن عمل تناسبها، مثلا القرب من موقع الحياة، أو العمل في قطاعات محددة بالنسبة للمرأة العربية أو اليهودية المتدينة. ولهذا وضعت سلسلة من الخطط المتعلقة بالعمل يتم خلالها تدريب المشاركين فيها على أعمال جديدة يحتاج إليها قطاع اقتصادي ما، وستسعى الحكومة الإسرائيلية إلى توفير حضانات خاصة بأولاد العاملين ليتفرغوا لعملهم اليومي. وسترفع إسرائيل نسبة العاملين من ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على العمل في عدد من القطاعات التي لا تتطلب معرفة كبيرة أو عميقة.
4. تطبيق مستقبلي لنظام ضريبي سلبي هدفه تقليص الفقر في أوساط العائلات العاملة، وزيادة محفزات اندماج ذوي قدرات الدخل المنخفض في قطاع العمل.
5. تعترف الحكومة الإسرائيلية بأنها لا تطبق قوانين العمل بحذافيرها، مما أدى إلى تكريس طبقة عمال فقيرة. ولمعالجة هذا الوضع تميل الحكومة إلى إضافة موارد تساعد في الإشراف على سوق العمل ومراقبة تطبيق القوانين.[27]
6. تقليص في عدد العمال الأجانب. إذ أنه بموجب معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل للعام 2006 بلغ عدد العمال الأجانب حوالى 180 ألف معظمهم يعمل في قطاعات البناء والزراعة والرعاية الصحية. وهؤلاء يتنافسون مع الإسرائيليين على أماكن عمل تقدم رواتب متدنية للغاية، مما يعكس آثارا سلبية للغاية اجتماعيا واقتصاديا على المجتمع الإسرائيلي عامة.[28] وترى الخطة الاقتصادية المقترحة من قبل الحكومة الإسرائيلية إلى أن الإبقاء على هذا العدد الكبير من العمال الأجانب لا يبرر إقصاء العمال الإسرائيليين إطلاقًا. لذا ترى الخطة تقليص عدد العمال الأجانب، والاكتفاء بما يحتاجه الاقتصاد منهم بواسطة تأشيرات دخول وتراخيص عمل، وهذا يتطلب إشرافا على المرافق الاقتصادية التي تُشغّل عمالا أجانب، وفي الوقت ذاته دفع العمال الإسرائيليين إلى العمل في المرافق التي يعمل فيها العمال الأجانب.[29]
7. لن تترك الحكومة الإسرائيلية مواطنيها الضعفاء دون توفير دعم مالي لهم، وذلك من خلال استمرارها بتقديم مخصصات مالية شهرية وفقا لمقاييس تتعلق

بالجيل والوضعين الاجتماعي – الاقتصادي. والمردود لن يكون كبيرا على وجه الإطلاق، ولذلك تحتاج الحكومة في تطبيق خطتها إلى ترشيد في تجميع المعلومات والمعطيات حول المستحقين لهذه المخصصات، كي لا يناها من هم غير مستحقين. هذا الوضع سيضبط مصروفات مؤسسة التأمين الوطني المكلفة بالصرف على مستحقي المخصصات وفقا للقوانين المرعية إلى الآن. أي أنه يتوجب على هذه المؤسسة أن تبني مقاييس أكثر دولية لتنجيع عملية توزيع المستحقات. وماذا يعني ذلك مستقبلاً؟ يعني تراجعا في أعداد المستحقين فعلا في نيل المخصصات جراء إضافة معايير أكثر صعوبة في نيلها، وتوجيه هؤلاء إلى قطاعات عمل تنقصها أيدي عاملة. والكلام هنا، على سبيل المثال، يعني الربط بين مخصصات البطالة والعمل.[30]

المحور الثاني: النهوض بالتعليم في كافة مراحله، كاستثمار مستقبلي

ترى الخطة القيام بخطوات كبيرة في ترشيد جهاز التعليم في إسرائيل، هذا الجهاز يعاني منذ عقدين من الزمن أو أكثر من تآكل شديد في رواتب العاملين فيه، أو في تطوير مناهج التعليم لتتناسب مع التطورات التكنولوجية والصناعية العالمية. ولحقت بهذا الجهاز سلسلة من الضربات المهينة، كتلك التي تعرض لها في نهاية العام 2007 من خلال تدريج إسرائيل في مراتب ومواقع متدنية من حيث التحصيل العلمي في مواضيع تعتبرها إسرائيل ذات خصوصية كالرياضيات والعلوم.[31] وتقضي الخطة بإحداث إصلاحات جذرية على جهاز التعليم وطرق تنشئة المعلمين وإحياء ونهوض مجدد للتعليم المهني. والنهوض بالتعليم العالي في الجامعات والكليات العلمية والمهنية في إسرائيل. والاعتقاد هنا، أنه بتطوير المرافق التعليمية ستظهر نتائجها مستقبلا في تحسين وتطوير قطاعات مهنية وبالتالي تحسين ظروف المعيشة ورفع مستوى الحياة والدخل القومي في إسرائيل.[32]

ولكن، مقابل هذه التوجهات الايجابية التي تضعها الخطة، يُدرك الاقتصاديون في إسرائيل أن تطبيقها يحوي جوانب سلبية أو بالأحرى صعوبة في التطبيق. فمقابل التشديد على تقليص الفقر والنهوض بالاقتصاد العام في إسرائيل ليتجاوب مع متطلبات الـ OECD فإن التضخم المالي ليس تحت سيطرة تامة أو مطلقة من قبل

الحكومة الإسرائيلية. ولهذا فإن خطة تقليص الفقر لن تصل إلى نسبتها المرجوة إلا بعد سنوات طويلة. معنى ذلك أن ما تطرحه الخطة هو عملي من حيث تحديد نسبة تقليص الفقر سنويا وقياسها على السنوات المقبلة مع أخذ الحيطة والحذر الشديدين. ويدرك واضعو الخطة أن حلا جذريا في سنة واحدة ليس بالمستطاع، لأنه فيما لو قامت الحكومة بافتعال أماكن عمل فإن الحل وقتي وليس للمستقبل، حيث ستعود المشاكل إلى الطفو من جديد.

خلاصة:

لن تترك الحكومة الإسرائيلية مواطنيها يصلون إلى درجة الفقر المدقع، ولكنها لن توقف ظاهرة الفقر نهائيا. ومعنى هذا أنها ستسعى إلى التخفيف من حدة الظاهرة حتى تصل إلى نسبة تتلاقى فيها مع متطلبات مقاييس الاتحاد الأوروبي. وهذا يتطلب معالجات أساسية لتقليص الفقر، وبالتالي إلى توفير أماكن عمل.

وعملية التقليص في أعداد ونسب الفقر والفقراء ستفرض أجندة سياسية – اجتماعية مفادها إبعاد أي حالة من حالات التمرد أو العصيان المدني المبني على أسس اجتماعية.

من جهة أخرى ستواصل الحكومة الإسرائيلية الحالية والتالية خصخصة القطاع العام، وزيادة الاستثمارات الخاصة في عدة مرافق اقتصادية مربحة. وأيضا فإن الحكومة الإسرائيلية بسياستها الحالية تعمل على مزيد من فرض أجندات سياسية وبالتالي اقتصادية لكسر الطوق الاقتصادي مع دول عربية لم تصل معها إسرائيل إلى اتفاقيات سياسية. ومعنى هذا أن إسرائيل ستواصل خلال الأعوام الخمس القادمة عملية الاختراق الاقتصادي في عدة دول عربية من خلال شركات خاصة.

الهوامش

(1) أرنون أربيه، العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية: واقع وتطلعات (تل أبيب: دار عام عوفيد للنشر، 2002) – (بالعبرية).

(2) أوري بن تسيون، آفاق الاقتصاد الإسرائيلي (القدس: دار هادار للنشر، 2003) – (بالعبرية). يستعرض هذا الكتاب مجموعة من التوقعات المستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي في ظل المتغيرات السياسية والعسكرية التي تجري في إسرائيل خاصة وفي منطقة الشرق الأوسط عامة.

(3) اعتمدنا في معالجتنا النواحيَ الاجتماعيةَ المتأثرةَ بالاقتصاد على كتاب: أوري شبيغل، الاقتصاد الاجتماعي لإسرائيل (القدس: مسادا للنشر، 2001) – (بالعبرية).

(4) معطيات بنك إسرائيل للعام 2007، انظر: www.bankisrael.gov.il.

(5) يشير التقرير البديل لمنظمة "لتت" (عطاء) في إسرائيل أن واحدا من بين كل ثلاثة إسرائيليين موجود في حالة خوف من بلوغ الفقر. ويضيف التقرير أن 50% من الفقراء في إسرائيل كانوا في عداد الطبقة (الشريحة) المتوسطة. www.nrg.co.il بتاريخ، 2005/12/6.

(6) دخل العائلات الثرية الـ18 في إسرائيل وصل إلى 200 مليار شيكل في العام 2005، كما أن 150 إلى 200 ألف عامل وموظف يعملون في شركات تابعة لهذه العائلات، www.ynet.co.il/articles بتاريخ 2006/2/14. وتؤكد معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل وجود تفاوت هائل في الدخل بين الأثرياء والفقراء. فدخل الأثرياء في العشر الأول يصل إلى 12 ضعف أكثر من دخل العشر الأخير.. www.nrg.co.il/online/16/ART1-24/7/2007.

(7) مبنى الضرائب في إسرائيل وكيفية جبايتها موجود على الموقع التالي: www.mof.gov.il/taxes/misim_klali.htm. وبيان بنك إسرائيل من تاريخ 2007/5/8 أوضح أن نسبة الضريبة في إسرائيل أقل من الدول النامية ودول الاتحاد الأوروبي. لكن لم يشر البيان إلى أن ذوي الدخل يدفعون ضرائب أخرى مثل التأمين الوطني والتأمين الصحي بنسبة تصل إلى حوالى 9% من الدخل شهريا، www.ynet.co.il/articles.

(8) تقارير مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل التي تصدر مرتين في السنة (أي تقارير نصف سنوية، والتقرير السنوي شامل). يمكن مراجعتها أيضا على موقع المؤسسة www.btl.gov.il.

(9) حول حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل انظر موقع وزارة التجارة والصناعة والتشغيل: www.tamas.gov.il/NR/exeres.

(10) تحاول الحكومات الإسرائيلية تخفيض نسبة البطالة بتوفير أماكن عمل مؤقتة، مما يساعد إحصائيا وإعلاميا في الظهور كحكومة هدفها محاربة البطالة. راجع نقاشات الكنيست الإسرائيلي حول هذا الموضوع: www.knesset.gov.il. وأيضا دراسة قام بها: تانيا

سوخوي وعميت فريدمان. قياس نسبة البطالة الطبيعية في إسرائيل. إصدار بنك إسرائيل، 2002. (بالعبرية).

(11) عرض تاريخي لظاهرة البطالة في إسرائيل وتطورها والتحولات في نسبها عبر السنين، يراجع كتاب موشي يوسطمان، البطالة في إسرائيل: مسببات وتطورات (بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب، 2003) – (بالعبرية).

(12) تقارير وبحوث ميدانية تجريها وزارة الهجرة والاستيعاب في إسرائيل، www.moia.gov.il/Moia_he/Research/.

(13) لمزيد من المعلومات حول تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تجارة حرة يُراجع مقال "التجارة الحرة وأثرها على البيئة" على موقع: www.foeme.org/Hebrew/freetrade.html. وأيضا مقال أفرايم دافيدي "منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط أو الهيمنة الأميركية بطرق أخرى"، على موقع: www.foeme.org/Hebrew/davidi.html.

(14) ازدادت مكاسب إسرائيل الاقتصادية بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين (1993) واتفاقية وادي عربة مع الأردن (1994)، واتفاقيات اقتصادية خاصة مع عمان (1995) والقاهرة (1996) وقطر (1997) وافتتاح مكاتب تنسيق وتعاون اقتصادي في البحرين والمغرب وسواها. كان الهدف من وراء هذه الخطوات توفير أجواء لتعاون عربي – إسرائيلي في الاقتصاد بعيدا عن الصراع السياسي/العسكري المستعر بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب. وكان من المفروض أن ينتج عن هذا التعاون نمو اقتصادي لكل المنطقة، وإحداث دمج بين أسواق الشرق الأوسط وبين الأسواق العالمية، ولكن كان المستفيد بنسبة أكبر إسرائيل، أما النمو الاقتصادي في الدول العربية فكان بطيئا جدا.

(15) راجع معطيات التبادل التجاري بين إسرائيل وكل من الهند والصين في لوائح مكتب الإحصاء المركزي (بالانجليزية) كالتالي: ww1.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=200716134 للسنوات 2000–2006.

(16) عرض موجز لتطور الزراعة في إسرائيل منذ تأسيسها في ميادينها المختلفة (الري والدفيئات والأسمدة والرعاية...) يُراجع على الموقع التالي: www.boker.org.il/meida/education/geography/ilanaagri03.

(17) يشير الباحث الإسرائيلي أهارون بن يائير في كتابه: الاقتصاد السياسي (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2003) – (بالعبرية) على الخطوط السياسية التي توجه الحكومات الإسرائيلية في بناء علاقاتها الاقتصادية الخارجية، خاصة مع الدول العربية التي توصلت معها إلى علاقات رسمية.

(18) أهداف السياسة الاقتصادية – الاجتماعية لإسرائيل 2008 – 2010. انظر موقع الحكومة الإسرائيلية على شبكة الإنترنيت: www.pmo.gov.il.

(19) إفي سبيباك، أجهزة التأمين الوطني في إسرائيل (القدس: بنك إسرائيل، قسم الأبحاث، 2003) – (بالعبرية).

(20) أصدرت الحكومة الإسرائيلية في الأول من شهر آب 2007 ورقة تفصيلية شرحت فيها الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية – الاجتماعية بين 2008 و2010. يمكن مراجعة تفاصيلها على الموقع التالي: www.mop.gov.il.

(21) بن يائير، الاقتصاد السياسي، ص 36 وص 37.

(22) حول ظاهرة الفقر: أسبابها، وأوضاعها، والتغييرات التي ستحصل عليها، وسياسة الحكومة تراجع تقارير مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل التي تصدر سنويا، وأيضا على موقع هذه المؤسسة الرسمية www.btl.gov.il.

(23) بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في لشبونة، العاصمة البرتغالية، من العام 2000 يتوجب على كافة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وضع أهداف كمية لتقليص الفقر ومعالجة قضايا اجتماعية بواسطة تخفيف العبء، ووضع خطط ثلاثية (أي لثلاث سنوات على الأقل) تفصل الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن معالجتها. وتمكن مراجعة تفاصيل تتعلق بالمقاييس المقترحة من هذا المجلس على المواقع التالية على شبكة الإنترنت:
www.ec.europa.eu/employment_social www.ec.europa.eu/growthandjobs و www.ec.europa.eu/employment_social/employment_strategy. وهذا يعني أن إسرائيل تسعى من خلال خطتها المقترحة لتطبيق مقاييس الاتحاد الأوروبي في اقتصادها والنهوض به.

(24) وفق معطيات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل.www.cbs.gov.il.

(25) حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية والسمات الخاصة (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005)، ص ص 207–228.

(26) أي الفئات اليهودية المتدينة جدا (المتشددة). عائلات هذه الفئات كثيرة الأولاد لدواعي لها علاقة بدعوة التوراة إلى الإكثار من الأولاد. وتعاني هذه العائلات من أوضاع اقتصادية – اجتماعية قاسية للغاية.

(27) حول قوانين العمل وحقوق العامل في إسرائيل، يراجع: www.ovdim.org.il/Page10987.asp.

(28) تسود المحافل الحكومية التي تعالج مسألة العمالة الأجنبية مآزق جدية فيما له علاقة بتخفيض هذه العمالة في إسرائيل وما ستتركه من آثار على البدائل المكلفة. راجع عرضا لهذه المآزق في كتاب حسام جريس، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 141.

(29) بموجب تقديرات دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل للعام 2006، فإن 15 ألف فرصة عمل ستكون متوفرة في عام 2010 وذلك جراء انتهاء عقود عمال أجانب حاصلين على تراخيص عمل في إسرائيل.

(30) حاييم شاليط، أسواق المال في إسرائيل (بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب، 2003) – (بالعبرية). وأيضا كتاب يوسطمان، البطالة في إسرائيل... ص 48.

(31) حصلت إسرائيل على المكان 39 من بين 57 دولة اشتركت في امتحانات فهم المقرأ لعام 2007 (Pisa)، مع تدنٍّ خطير في نتائج امتحانات الرياضيات داخليا. www.ynet.co.il/articles بتاريخ 2007/11/29.

(32) جريس، الاقتصاد الإسرائيلي، ص 143 وص 144.

الفصل الثاني

المصالح والرؤى الأمنية/ العسكرية الإسرائيلية

مدخل

كشفت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 (وتعرف أيضا بـ "حرب تموز") عن ثغرات في بُنى الجيش الإسرائيلي، وفي رؤيا المستويين السياسي والعسكري للأمن القومي. لهذا سارعت الحكومة ومستويات سياسية أخرى وعلى رأسها الكنيست والقيادة العامة لهيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي إلى تدارس الوضع من خلال عشرات اللجان التي تشكلت داخليا في صفوف الجيش واللجنة الأساسية المعروفة باسم "لجنة فينوغراد". ولم يكن الهدف من كل هذه اللجان هو دراسة أو تشخيص الوضع الذي حصل فحسب، إنما العمل ميدانيا على إعادة مكانة الجيش الإسرائيلي إلى ما كان عليه سابقا، أي إلى ما قبل حرب تموز.[1]

وسيتناول هذا الفصل تأثيرات الحرب الأخيرة على واقع (حاضر) ومستقبل الجيش الإسرائيلي، والخطة الكبرى وتعرف بـ "خطة تيفن 2012" المتخصصة ببناء متجدد للجيش وتسليحه بالسلاح التكنولوجي المتقدم وبناء مناعة قومية وإعادة قوة الردع إلى جدول أعمال هذا الجيش.

الدروس والعبر من الحرب الإسرائيلية على لبنان

كان قرار الحكومة الإسرائيلية خوضَ حرب ضد حزب الله، وفق ما تتفق بشأنه أوساط سياسية وعسكرية كثيرة في إسرائيل، سريعا وغير مدروس بما فيه الكفاية. وهذا لا يعني أن إسرائيل لم تكن مهيأة لشن حرب واسعة، بل بالعكس

كانت استعداداها منذ فترة زمنية طويلة من خلال تدريبات وتصريحات وغير ذلك. ولكن في هذه الحرب ومن حيث المحصلة النهائية فقد تلقت ضربة قوية ليس من جيش نظامي تابع لمؤسسة دولة، بل من جيش شعبي أخذ على عاتقه مقاومة إسرائيل ومواجهتها بعد فشل عسكري تعرضت له الجيوش النظامية أمام إسرائيل على مدى ستة عقود.[2]

كان أحد أهداف إسرائيل[3] في إعلان الحرب على حزب الله أبعدَ من مجرد تصفية هذا الحزب عسكريا بل كان الهدف هو مواجهة سوريا لاحقا وأيضا إيران. وكان واضحا أن تنسيقا تاما حصل ميدانيا سياسيا وعسكريا بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية خلال الحرب من خلال إصرار وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس على استمرار الحرب، وهذا يفسح المجال زمنيا أمام إسرائيل للاستمرار بالعدوان. والسبب هنا هو ربط الملف السوري بلبنان كرزمة واحدة.

وهذا يعني أن شن الحرب على لبنان كان بقرار أميركي باستعمال الأداة الإسرائيلية. وجاء هذا القرار بعد فشل السياسة الأميركية في توفير الدعم الكامل سياسيا واقتصاديا للفرقاء الموالين للغرب في بسط سيطرة كاملة على لبنان.

وسرعان ما تبددت الأوهام الإسرائيلية من حتمية نزع سلاح المقاومة اللبنانية وفصل سوريا بالكلية عن محيطها العربي لتسديد ضربة مستقبلية قريبة باتجاهها.

وقد أكد الفشلُ الإسرائيلي العسكري أولا في إخضاع المقاومة وتصفيتها في عدة أيام بواسطة حرب جوية ليست المقاومة قادرة عليها عدمَ صحة جدوى – إلى الآن – الحرب الجوية في حسم المعركة. وبالمقابل فإن الصواريخ التي أطلقتها المقاومة اللبنانية نحو إسرائيل ولأول مرة طالت العمق الإسرائيلي قد خلقت وضعا سياسيا واجتماعيا ونفسيا رهيبا في أوساط الشعب الإسرائيلي، خاصة وأن المنطقة الشمالية من إسرائيل وحتى جنوبي حيفا قد تفرغت من سكانها، الذين تحولوا إلى لاجئين لمدة شهر تقريبا.[4]

لذا، فإنه في هذه الحالة من الفشل العسكري في أداء الجيش الإسرائيلي[5] وفي إدارته للحرب مع طرف عسكري محدود الإمكانات البشرية والمادية، قد دفع بالقيادتين السياسية والعسكرية إلى إعادة النظر من جديد في كافة مخططاته وملاءمتها للتحولات الحاصلة ولما أفرزته هذه الحرب.

كشفت الحرب الإسرائيلية على لبنان جوانب من الإخفاقات العسكرية، خاصة تلك المتعلقة بأهداف الحرب، ونقص في تقنيات الجيش وعدم جهوزية الاحتياط وفشل الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية[6] في تجميع القدر الكافي من المعلومات عن حزب الله وقواعده العسكرية وخططه القتالية.

ومجددا، أظهرت هذه الحرب أنه لم يعد بإمكان إسرائيل تصدير الحرب إلى أرض العدو لتفادي خسائر بشرية ومادية كبيرة في عمقها الإستراتيجي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسرائيل لم تعد تملك عمقا إستراتيجيا بعد هذه الحرب وبعد مواصلة سقوط صواريخ القسام الفلسطينية المنطلقة من قطاع غزة باتجاه بلدات ومستوطنات إسرائيلية في النقب الشمالي.[7]

وأدركت إسرائيل بقيادتيها السياسية والعسكرية أنه حصل تحول جذري في مفهوم الحرب البرية، من حيث تحولها إلى حرب في مواقع سكنية، وعندها تدرك هذه القيادة أنها سوف تتلقى ضربات في عمقها البشري أيضا.[8]

إذن، الدروس من وراء هذه الحرب كبيرة للغاية بالنسبة لإسرائيل العسكرية والسياسية، وتمثل ذلك من خلال استقالة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي دان حالوتس[9] في مطلع عام 2007، واستبداله برئيس جديد لهيئة الأركان قادم من سلاح البرية، وتنحي وزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيرتس واستبداله بإيهود براك، وهو رئيس وزراء سابق وجنرال متقاعد. هذان التحولان في غضون فترة زمنية قصيرة لهما دلالات كثيرة، وفي مقدمتها الشروع حالا في إعادة بناء الجيش الإسرائيلي ووضع مخططات حربية ستنفذ حالا ابتداء من غزة ثم في لبنان، مع احتمالات واردة جدا لتسديد ضربة ضد إيران وسوريا في الأعوام القليلة القادمة.

الخلاصة النهائية لتقرير فينوغراد حول الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006

حمّل تقرير فينوغراد المستويين السياسي والعسكري في إسرائيل مسؤولية الحرب على لبنان. وأشار التقرير إلى أن الجيش الإسرائيلي، خاصة وأن إسرائيل الدولة "لم تنتصر فيها" (هكذا في التقرير)، وحيث "نجحت مجموعة من بضعة آلاف من المقاتلين في الصمود لأسابيع طويلة أمام الجيش الأقوى في الشرق

الأوسط قاطبة" مما ولّد شعورًا بالخيبة والانكسار لدى الجمهور الإسرائيلي الذي يرى في الجيش شيئا مقدسا تدور من حوله أسس الحياة اليومية في إسرائيل.

وشدّد التقرير عدة مرات على فشل الحرب والإخفاق في تنظيمها وإدارتها وأنها كانت حربا "مليئة بالعيوب الخطيرة". في الوقت ذاته امتنع التقرير من تحميل المسئولية الشخصية للقيادات، بالرغم من استقالة اثنين منها (وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة)، ولكن هذا لا يعني، بالنسبة للجنة أن مسئولية كهذه غير قائمة.

وخلاصة التقرير تحميل الجيش مسئولية مباشرة في فشل الحرب وذلك يعود لـ:

1. صحيح أن المستوى السياسي في إسرائيل هو صاحب القرار الأول والأخير بالنسبة للحرب وأيضا بالنسبة لتحرك الجيش، إلا أن جنرالات الجيش لعبوا دورا كبيرا على مدار السنوات العشرين الماضية في التأثير على مجرى الأحداث. فتأثيرهم في التخطيط والترتيبات العسكرية ووضع تقديرات موقف بالنسبة لقضايا أمنية حساسة.

2. أشار التقرير بوضوح إلى فشل الأداء العسكري في الحرب مثل عدم وضوح وإدراك أهداف الحرب العسكرية ووجود خلل لوجستي وإخفاق استخباراتي ميداني كبير، وتردي كفاءات جنرالات الجيش في العمل الميداني.

واتضح خلال سير الحرب الإسرائيلية على لبنان أن الجيش، خاصة قواته البرية لم يكن مستعدا، حيث أن الجهوزية كانت ضعيفة مقارنة مع ما قامت به المقاومة اللبنانية من مواجهات وهجمات (الفقرة 22 من التقرير). وأكد التقرير على تردي حالة الجبهة الداخلية التي تعرضت إلى آلاف الصواريخ التي سقطت في مواقع سكنية أو قريبة منها، مما أدى للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل إلى تفريغ شبه كلي للمناطق الشمالية من إسرائيل (الفقرة 27 من التقرير).

ولم يعبر عن قوة وقدرة الجيش الإسرائيلي على حسم الحرب مع جيش غير نظامي (عصابات) بالشكل المنشود والمتوقع، لذا تتحمل القيادة العسكرية كامل المسئولية (الفقرات: 8، 19، 35 حول فشل الأداء العسكري).

والخلاصة الأكثر بروزا في هذا التقرير المفصل الذي عرّى جوانبَ كثيرة من الحالة التي وجد الجيش نفسه فيها الفقرة رقم 40: "الجيش بكافة أذرعه، ولا سيما

القيادات العليا وقوات اليابسة، فشل في تقديم جواب عسكري كاف أمام التحدي الذي واجهه في إدارة الحرب على لبنان، ولم يوفر للمستوى السياسي قاعدةً فهم عسكرية مناسبة تدفع العملية السياسية لدعم المجهود الحربي"، وللإشارة هنا أن هذه هي الحرب الأولى التي تغيب فيها قيادات سياسية لا تملك خلفيات عسكرية.

تقرير فينوغراد يتماهى كثيرا مع تطلعات غابي أشكنازي رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بعد الحرب على لبنان، وذلك من خلال معالجته الآنية للإخفاقات الأدائية، التي فيما لو أنجز تصحيحها فإن الانتصار سيكون مضمونا بنسب عالية في الحرب القادمة، الآتية قريبا لإعادة صورة الجيش الإسرائيلي الأقوى في الشرق الأوسط. (اقرأ لاحقا في هذا الفصل خطة تفن التي وضعتها هيئة الأركان العامة لإعادة بناء وترميم الجيش الإسرائيلي، بما يتناسب وتوجيهات فينوغراد في خطوطها العامة، إضافة إلى ما أوصت به عشرات اللجان التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية ووزارة الدفاع لفحص إخفاقات الجيش في هذه الحرب بكافة جوانبها).

تداعيات الملف الإيراني عسكريا وأمنيا على إسرائيل وموقفها منه

شنت الحكومة الإسرائيلية والإعلام الإسرائيلي المجند في معظمه هجوما سياسيا وإعلاميا قاسيا على التقرير الذي أصدرته وكالة المخابرات الأميركية الخاص بالملف النووي الإيراني، والداعي إلى تنحية هذا الملف جانبا لأن إيران في القريب المنظور لن تتسلح بالسلاح النووي. وطبيعي أن هذا التقرير قد نسف وجهة نظر كل من الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية اللتين تريا في إيران خطرا إستراتيجيا كبيرا على إسرائيل وعلى المصالح الأميركية والسيطرة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط. وبلغ الأمر في تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش إلى أن إيران قبل هذا التقرير وبعده هي ذاتها السائرة في مجال تطوير قدراتها النووية. وهذه التصريحات تتماشى إلى درجة كبيرة مع تصريحات سياسيي إسرائيل بأن إيران لن تكف عن تطوير قدراتها النووية، ويجب متابعة ومواصلة معالجة ملفها بزخم أكبر، من خلال التعجيل بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والعسكرية عليها، وفق ما صرحت به وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني.[10]

بالمجمل العام فإنه على ما يبدو أن العالم بأجمعه لم يعد قادرا على مواصلة معالجة الملف الإيراني بالرؤية الأميركية – الإسرائيلية. ولهذا، فإن التقرير الأميركي قد شكل ضربة قوية للتوجه الأميركي – الإسرائيلي.

التطلعات الإسرائيلية نحو هذا الملف واضحة للغاية لكل ذي حجى، إذ أن امتلاك إيران سلاحا نوويا يعني انتهاء وظيفة إسرائيل في تحقيق تفوقها العسكري في المنطقة. وهذا يعني أيضا دخول إيران فعليا على خط تحريك خيوط الصراع الإسرائيلي – العربي لصالح العرب، وهذا ما ترفضه إسرائيل. لذا ستواصل إسرائيل تحريك المسار العربي الرافض لتسلح إيران بالسلاح النووي من منطلق تشكيل إيران خطرا إستراتيجيا ودينيا على مستقبل عدد من الدول العربية الإسلامية. إلا أن التحركات العربية، خاصة من طرف دول الخليج والسعودية، في نهاية عام 2007 قد بينت تماما إدراك هذه الدول إلى الدور الهام الذي من الممكن أن تلعبه إيران في صون أمنها ومستقبلها، وأن إعادة تشكيل العلاقات السياسية مع إيران وتدعيم الثقة بينها وبين إيران سيقوي من أنظمتها الحاكمة ويبعد مخاطر كثيرة عنها. (مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في مؤتمر مجلس التعاون الخليجي وتلبيته دعوة ملك السعودية لتأدية فريضة الحج في كانون أول 2007 لهي دلالات بارزة على هذه النوايا).

المأزق الذي تقف في وسطه إسرائيل يتعلق بكيفية تنفيذ ضربة نحو إيران. وليس السؤال فيما إذا كانت ستختار بين توجيه ضربة أو الامتناع عنها. ومعنى ذلك، أن إسرائيل ستقوم بتنفيذ ضربة محددة لإيران في السنوات القليلة القادمة. يبقى أن نشير إلى أن إسرائيل تستثمر كافة القنوات الدبلوماسية قبل اللجوء إلى هذا الخيار كدعم لقرارها العسكري.[11]

إزاء هذه الإفرازات التي نجمت عن الحرب الإسرائيلية على لبنان وارتفاع منسوب حرارة الملفين الإيراني والسوري ومراوحة القضية الفلسطينية في مكانها، وكلها محفزات دفعت القيادة العامة للجيش الإسرائيلي إلى وضع خطة مستقبلية للسنوات الخمس القادمة وقامت بنشرها تباعا في صيف وخريف 2007. هذه الخطة ليست نهائية، ولا تتضمن تفاصيل كثيرة، لكون معظم فقراتها لم يعلن عنها بصريح العبارة في وسائل الإعلام الإسرائيلية. وما هو متوفر بين أيدينا يبين لنا

حجم المأزق الداخلي في إسرائيل بكافة مستوياته، وما تتطلع إليه القيادة السياسية من إعادة تشكيل الدولة اليهودية على الأسس العسكرية التي وضعها آباء الدولة وعلى رأسهم دافيد بن غوريون.

وإسرائيل لم تبدل وجهة نظرها التقليدية بأن سوريا لم تعد تشكل خطرا عليها، بل بالعكس فإن الخطر السوري وإن كان وهميا بالنسبة لقياديين كثيرين في إسرائيل جراء تآكل قوتها العسكرية ومراوحة جيشها في مكانه، إلا أن إسرائيل مستعدة لضرب سوريا لإدراكها أن سوريا لن تشن هجوما مفاجئا أو لوحدها على إسرائيل.[12]

ويشير فحص وضع المناعة والأمن القوميين لإسرائيل للسنتين 2006 و2007 إلى أن التحليلات لم تكن حاسمة بما فيه الكفاية لتحديد المخاطر تفصيلا، وهذا راجع إلى القصور في الأداء السياسي والعسكري على حد سواء. والواقع أن بحوث ومواقف كبار خبراء الأمن القومي والشأن العسكري في إسرائيل قد شخصوا الحالات جيدا، ويدركون تمام الإدراك المركبات والتعقيدات للحالة السياسية في الشرق الأوسط، إلا أن الفشل في لبنان، أقله بمنظورهم قد بدل الأوراق وغير قوانين اللعبة في المنطقة برمتها.[13]

لهذا ما سنعرضه هنا حول ما أطلق عليه "خطة تيفن 2012" ما هو إلا خطوط عريضة لمستقبل الجيش الإسرائيلي والمستوى العسكري، وما هو الجيش الذي تريده إسرائيل في العام 2012.

خطة "تيفن 2012"

ظهرت الحاجة الماسة والآنية في أوساط قيادة الجيش الإسرائيلي بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان وازدياد الخطر الإيراني على قوة الردع الإسرائيلية وتفوق إسرائيل عسكريا، إلى وضع خطة تفصيلية تتعلق بسلاح البر وجيش الاحتياط. هذه الخطة تنظر إلى عقد من الزمن آخذة بعين الاعتبار تعاظم قوة أذرع الجيش ومكوناته وتدريباته وتسليحه بأسلحة متطورة تكنولوجية. وتأتي هذه الخطة كجزء من احتمالات وقوع مواجهات عسكرية مع مختلف الأطراف في منطقة الشرق الأوسط. وهذه المواجهات المحتملة هي عبارة عن توقعات مدروسة وضعتها القيادة

العسكرية على طاولتها. وتتمحور التوقعات في عدة نقاط، من أبرزها احتمال وقوع حرب ومواجهات مع سوريا، واحتمال تجدد القتال مع حزب الله بعد أن أعاد حزبُ الله بناءَ ترسانته العسكرية بدعم إيراني – سوري، وصدرت عدة تصريحات من أمين عام حزب الله السيد نصر الله تؤكد امتلاك الحزب عدة آلاف من الصواريخ التي بإمكانها بلوغ العمق الإسرائيلي حتى مناطق تل أبيب. وتأخذ الخطة احتمالات وقوع مواجهات شديدة مع الفلسطينيين، خاصة مع حماس.(14) وأُخذت بعين الاعتبار احتمالات أخرى، وإن كانت ليست بالمنظور القريب، كسقوط النظام في الأردن أو تغيير محتمل في السعودية. بمعنى أن الخلفية الفكرية من وراء خطة تيفن 2012 الأخذ بكافة الاحتمالات وبناء سيناريوهات عسكرية وحربية وسياسية. وهذا يفرض وضع هذه الخطة.

وتبرز الخطة فكرة أساسية أن إسرائيل هي دولة في حالة حرب دائمة وليست دولة تدافع عن نفسها. فبعد عيش فترة زمنية بلغت ربع قرن دون حرب فها أن الحرب قد اخترقت العمق الإسرائيلي، وهذا ما قلب شعبيا ورسميا الرؤية العسكرية الإسرائيلية، وبالتالي دعا إلى بناء مسلسل من السيناريوهات، التي تفرض تفصيلات كثيرة للخطة المذكورة.

وصرح بيان الناطق العسكري للجيش الإسرائيلي عن أن فريقا من الخبراء العسكريين ورؤساء الأذرع والأقسام والدوائر في الهيئة العامة للأركان وهيئات ذات صلة قد شاركت في صياغة الخطة وطرح القضايا والأمور التي تهم المؤسسة العسكرية مستقبلا كجزء فاعل في إعادة بناء قوة الردع والمناعة للجيش الإسرائيلي وللمجتمع الإسرائيلي عامة.(15)

وجاء في معرضِ نشرِ بيانِ الناطقِ العسكري: "تعرض خطة تيفن 2012 اتجاهات مركزية للأعوام العشرة المقبلة في ميادين تعاظم قوة أذرع الجيش وتشكيلات القوات وتحسين القدرات في مناحي التدريبات واحتياطات الذخيرة وشراء الأسلحة والوسائل القتالية والتسلح...". وستقدم "الخطة أجوبة لجوانب متعلقة بحماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية وجوانب متعلقة بقدرات التفوق الاستخباراتي، وقدرات الهجوم والقيادة والسيطرة، والجهوزية والنفس الطويل، إلى جانب السيطرة في البحر والتفوق الجوي ومناورات الجيش البري والقدرة على

إصابة الهدف بدقة متناهية، وذلك من أجل خدمة الأهداف العليا المقررة، وفي أساسها الدفاع عن دولة إسرائيل ومواطنيها، بواسطة الردع، والحسم، وتحقيق النصر في ساحات المواجهة المختلفة". وستدخل الخطة حيز التنفيذ بعد مصادقة الحكومة عليها، وتخصيص الميزانيات اللازمة ابتداء من كانون الثاني 2008.

واستعرض الجنرال غابي أشكنازي رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الخطة المتعددة السنوات التي أطلق عليها اسم "تيفن 2012"، ومما جاء في استعراضه:

- **الجهوزية والأهلية:** سيتواصل الجهد المبذول في هذا الصدد، بل وسيتم تسريعه، بما في ذلك زيادة تدريبات القوات البرية النظامية والاحتياطية، إلى جانب شراء ذخيرة وعتاد آخر على نطاق كبير.
- **المنظومة البرية:** سيتم تعزيزها بصورة كبيرة، وفي نطاق ذلك يتواصل إنتاج دبابة "ميركفاه 4"، إلى جانب إدخال تحسينات على مئات الدبابات الموجودة في حوزة القوات البرية الآن، مع الحرص على تحصينها بصورة فاعلة. وإنتاج مئات ناقلات الجنود المدرعة الثقيلة في إطار برنامج دبابات "الميركفاه". وسيتم في الوقت ذاته تحسين وتطوير تجهيزات الجندي التي يحملها معه في الحرب والقتال.
- **سلاح الجو:** سيتم تعزيز هذا السلاح بواسطة شراء طائرات F-35، إضافة إلى تطوير الطائرات المستخدمة حاليا في سلاح الجو الإسرائيلي، وكذلك تقوية نظم استعمال الطائرات بدون طيار لأغراض تجسسية وجمع معلومات ولتسديد ضربات جوية على مواقع محددة. وتطوير قدرات أخرى لها علاقة بسلاح الجو بما يعزز قوة الردع.(16)
- **سلاح البحرية:** سيتم تزويد هذا السلاح بسفن جديدة متطورة.(17)
- **الدفاع في مواجهة إطلاق الصواريخ والقذائف:** تزويد الجيش الإسرائيلي بنُظم اكتشاف مبكر للصواريخ وإسقاطها، وهذا يتطلب تطوير مشاريع لإنتاج منظومات من الصواريخ.
- **تدعيم الاستخبارات:** بواسطة زيادة القوى البشرية العاملة فيها، وتنجيع عمليات جمع المعلومات والتنصت وتحليلها بصورة دقيقة لتساعد المستويين السياسي والعسكري على اتخاذ قرارات مدروسة جيدا.

- **المـورد البشري:** هناك رؤية بل واقع في الجيش الإسرائيلي يدعو إلى خفض أعـداد الجنود في الخدمة الإلزامية مع الاحتفاظ بقوة بشرية ذات جودة عالية. وهذا المخطط يفرض تعميق مكانة الجيش الإسرائيلي بالرغم من انتشار مظاهر محدودة لرافضي الخدمة، إلا أنها بمقاييس ضيقة.[18]

ولخص أشكنازي خطة جيشه للسنوات الخمس القادمة بالكلمات التالية: "سـتقوي هذه الخطةُ الجيشَ الإسرائيلي وستتولى ملاءمته لمواجهة التحديات الأمنـية الماثلة أمام الدولة في الأعوام الخمسة القادمة، كما أن الخطة تشكل رافعة للـتجدد والبناء وتحسين التفوق النوعي، غير أنها تفرض في الوقت ذاته وضع خطة تنجيع في مجمل عمل الموسسة الأمنية وفي الجيش الإسرائيلي".[19]

وتعرضـت الخطة إلى نقاش مهني وسياسي وإعلامي وشعبـي واسع النطاق تناولتها الصحافة الإسرائيلية وأروقة السياسة في الكنيست، وحتى قيادات عسكرية في الاحتـياط حـصريا. ويمكـن تمييز تيارين في هذا الصدد، الأول ينتقد بشدة مـركبات محـددة في الخطة، أو يوجه نقدا شديدا إلى الخطة لافتقارها إلى الرؤية الواضحة، والثاني يؤيد مثل هذه الخطة ويعتبرها عنصرا أساسيا لإعادة بناء المؤسسة العسكرية بعد تلقيها ضربة مهينة ومذلة في حربها على لبنان.

إن الخطة الخماسية التي عرضها أشكنازي "تفتقد إلى البعد القيمي الذي ينفخ الـروح في الجسد"، هذا ما صرح به أمير أورن المعلق المتخصص بالشأن الأمني في جـريدة هـأرتس.[20] ويعتبر أورن قائد الجيش "مدير عمل لا يرقى إلى مصاف القائد".[21]

وهناك من بين المحللين للخطة من يرى أن الاستثمار في "الدبابات والمدرعات عبر زيادة عدد الفرق في الجيش الإسرائيلي ليس إلا تكرارا للخطأ الذي اقترف بعيد حرب يـوم الغفـران. و لم تكن هناك حاجة إلى مثل هذه الفرق، وتطلب الأمر أعواما طويلة للتخلص منها، واستَهلكت أموالاً، واليوم يُدرس أمر إعادة إقامتها".[22]

أما مؤيدو هذه الخطة فيرون فيها أساسا لتحسين آلي وتكنولوجي لمنظومات الجيش المختلفة، وأن هذه الخطة قد تبنت هذا التجهيز لمواجهة محتملة مع تهديدات لم تـستحقق بعـد، لكن يتوقع أن تُشكل مصدر إزعاج وضيق لإسرائيل في غضون فترة زمنية تتراوح بين عامين وحتى عشرة أعوام.

إذن، فالرؤية الآنية تفرض الاستعداد الدائم والمكثف للجيش لتقديم جواب عـبر الحـرب الكلاسيكية (التي يمثلها رئيس الأركان الحالي أشكنازي) وعبر حلـول تكنولوجية من خلال سلاح الجو، ولكن سلاح الجو لم يحسم الحرب الأخيرة.[23]

وأخذت هذه الخطة بعين الاعتبار عدة أنواع من التهديدات المركزية المحتملة في المستقبل: تهديد جيش نظامي لدولة معادية، وفي هذه الحالة سورية، وربما العراق في حال فشل وإخفاق الولايات المتحدة في حربها الجارية هناك، وتهديد من مصدر إرهـاب فلسطيني أو من الجهاد العالمي كالقاعدة، وتهديد السلاح النووي الإيراني، وتهديد الاستقرار الإقليمي.

ونظـرة علـى هذه التهديدات فإننا نرى استبعاد الخطر الأخير، بالرغم مـن أنـه وارد في الحسابات العسكرية الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أن منطقة الـشرق الأوسـط تـزداد كميات الأسلحة فيها، فبالتالي تتعاظم المواجهات المحتملة.

وتفـرض هذه الخطة إضافة إلى تنبيها لكافة الاحتمالات الممكن وقوعها في مـنطقة الشرق الأوسط، والتي من المحتمل أن تؤثر بشكل مباشر على إسرائيل أو غير مباشر، أو أن تكون موجهة نحو إسرائيل، أن تبنيَ إسرائيلُ ترسانتَها العسكرية بـصورة متطورة ومتقدمة تحصينا لذاتها وتمكينا لها للإبقاء على تفوقها النوعي على بقية الجيوش في المنطقة. وهذا يعني أن كل واحدة من الجبهات قد أصبحت خطرة. لـذلك يرى واضعو هذه الخطة أنه ينبغي على الجيش الإسرائيلي أن يكون مستعدا في الوقت نفسه لمواجهة سلسلة أخطار مختلفة جوهريا، ولكنها تتطلب وسائلَ قتال خاصة وتأهيلَ قوًى بشرية خاصة أيضا.

وتـتطلب عملـية تنفـيذ مركبات الخطة بحذافيرها ميزانيات طائلة، ولا تكفـي المساعدات الأميركية لتغطية كلفة هذه الخطة، وكل قرار في غير مكانه سيكون عبارة عن فاتورة باهظة تدفعها خزينة إسرائيل، التي تعاني من مشاكل اجتماعـية واقتـصادية، وفي مقدمتها تنامي حالات ومظاهر الفقر العام وتدني الأجـور وازدياد حدة الفجوات الاجتصادية (الاجتماعية – الاقتصادية) داخل المجتمع الإسرائيلي.

وجهة نظر أمنية إسرائيلية جديدة تتعلق بالقضية الفلسطينية للسنوات الخمس القادمة

لا يختلف اثنان في أن القضية الفلسطينية هي أبرز قضية تقض مضاجع الإسرائيليين. وعلى ما يبدو فإن هذه القضية لن تنتهيَ في المدى القريب، حتى لو تم التوصل إلى تسوية ما بين السلطة الفلسطينية وبين الحكومة الإسرائيلية.

وتنظر إسرائيل بجدية إلى تفتيت القضية الفلسطينية وإزالتها من جدول أعمالها اليومي، إلا أن هذا المنشود غير موجود إطلاقا، فالقضية الفلسطينية ما زالت حية وفعالة لدى قطاعات واسعة من أبناء وشرائح الشعب الفلسطيني في أرضه واللجوء والشتات، أضف إلى ذلك أن قطاعات واسعة من الشعوب العربية والإسلامية والعالمية تنظر إلى هذه القضية بمنظار العدل الذي لم يتحقق، ويجب إحقاقه.

ولن نغوص في أوراق الماضي للتعرف على الدبلوماسية التي انتهجتها إسرائيل لتصفية القضية ومن تعاون معها من أطراف فلسطينية وعربية وعالمية، إنما سنولي اهتماما في هذا الجزء من الفصل بوجهة نظر أمنية جديدة يجري التناقش بشأنها في أروقة السياسيين والعسكريين في إسرائيل، وهي عبارة عن ورقة موقف ورأي قدمها طاقم معهد "رئوت" أمام مؤتمر هرتسليا السابع (كانون الثاني – يناير 2007). وأعتقد أن هذه الورقة جديرة بالدراسة واستخلاص العبر والدروس منها. وعلى ما يبدو أن ما ورد فيها لم يأخذه السياسيون العرب بجدية عامة بالمطلق.

تلخص الورقة المشار إليها مبادرة خاصة بكل مركباها نحو قلب مفهوم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية على الأقل. ومفهوم هذه المبادرة أن الطرف الفلسطيني/العربي/الإسلامي لن يكون راغبا في القيام بخطوة تؤدي إلى إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين.

إذن، "المبادرة المعكوسة"، كما يسميها طاقم هذه الورقة، مشتقة من إستراتيجية أوسع هدفها الوصول إلى انهيار إسرائيل من الداخل، تماما كما حصل للاتحاد السوفييتي أو لجنوب إفريقيا. وبموجب هذه الرؤية فإن انهيار إسرائيل سيزداد فيما لو استمر الاحتلال، ولهذا يجب منع حصول مثل هذه الخطوة.

بمعنى آخر، أن واضعي هذه الورقة يعتقدون أن الفلسطينيين والعرب والمسلمين هم المعيقون لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، أي أن استمرار الاحتلال مدة أطول، غير محدودة، سيؤدي بالتالي إلى تحقيق الغاية وهي انهيار إسرائيل وزوالها.[24] واستمرار إسرائيل لاحتلالها سيزيد من الأعباء السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية وبالتالي سيزداد الضغط الداخلي في إسرائيل.

ويرى الإستراتيجيون من خلال هذه الورقة أن الرؤية الفلسطينية – العربية تعبر عن مزيد من التآكل في فكرة دولتين لشعبين، وهذا بالتالي سيدفع بالمحافل الدولية إلى تبني مشروع دولة واحدة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهذا ما ترفضه إسرائيل قطعيا، لكون تحقيق مثل هذه الخطوة سيؤدي حتما إلى وضع نهاية للمشروع الصهيوني بإقامة دولة يهودية في فلسطين. بمعنى آخر، إن استمرار الاحتلال، بل تكريسه على يد الفلسطينيين والعرب، وفق هذا الطرح، سيُخفض من سقف شرعية إسرائيل ووجودها، وسيقوي التيارات المنادية بإقامة دولة واحدة.

ترى الورقة في انتصار حماس في مطلع العام 2006 خطوة نحو تثبيت هذه الرؤية. وهذا الانتصار دفع بقيادات حركة حماس إلى دراسة مجددة لفكرة القبول بالحل المرحلي، أي إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومتابعة العمل عسكريا وسياسيا لتحقيق انهيار إسرائيل. وترى هذه الورقة بالمنظور القريب والبعيد أن سلطة حماس واستيلائها على مقاليد الحكم تعجل الإستراتيجية التي تطرحها الورقة وتسميها بـ "إستراتيجية الانهيار". والسبب في ذلك أن حكم حماس يشكل طريقا سياسيا مسدودا، ويعمق الأزمة التي تعيشها السلطة الفلسطينية وقدرة هذه السلطة على متابعة إدارة الصراع والعملية السلمية مع إسرائيل. بالمقابل ترى الورقة أن إسرائيل ستتضرر من كونها لن تتمكن من التخلص من سيطرتها على الفلسطينيين بواسطة احتلالها المستمر منذ أربعة عقود.

لهذا، فإن هذه التحولات على الساحة الفلسطينية يجب أن تدفع صانعي القرار في إسرائيل إلى إدراك الخطر الداهم على الأمن القومي الإسرائيلي، وضرورة تصفيته أو منعه بالتمام.

الخط السياسي الذي تتبعه إسرائيل، وعلى ما يبدو هو الذي سيكون البوصلة مستقبلا، أقله في السنتين القادمتين مع الفلسطينيين، هو السعي الحثيث إلى الإطاحة

بحماس أو جعل حماس تُحدث تحولا جذريا في رؤيتها وتعترف بإسرائيل، وهذا من رابع المستحيلات. وبناء عليه بقي أمام إسرائيل وزقة واحدة وهي الحفاظ بكل ثمن على السلطة الفلسطينية، لأن انهيار السلطة الفلسطينية سينعكس سلبا على إسرائيل، ليس بالمنظور القريب بالضرورة، إنما بالمنظور البعيد لعدة سنوات.

وتطرح الورقة المشار إليها رؤيةً ستقوم إسرائيل بتبنيها، وعلى ما يبدو فإن حكومة أولمرت تسير في مسارات تقترحها هذه الورقة، وتعكسها المؤشرات الميدانية.

يرى طاقم إعداد هذه الورقة في أن الرد الإسرائيلي لخطر قلب الاحتلال إلى نوع من الأمر الثابت حتى انهيار إسرائيل أو تآكلها، مسألة يجب أخذ خطوات فعلية للحيلولة دون وقوعها:

وترى الورقة أنه يمثل أمام إسرائيل خياران تجاه حماس:

أ. أن تسهل إسرائيل استمرار سلطة حماس أو تشكيل حكومة بقيادة حماس، وحينها يعالج الصراع بأدوات سياسية بحيث أن إسرائيل تُدير الصراع وتشرف عليه. وعندها ستضع إسرائيل أمام حكومة بقيادة حماس مسائل مصيرية تتعلق بمعالجة يومية لقضايا الفلسطينيين، وعلى رأسها الفقر والجوع والبطالة. بمعنى أنه سيتم جر حماس إلى الاعتراف بإسرائيل عمليا ثم نظريا.

ب. تبني سياسة المواجهة والصدام: في حال نشوب حرب أهلية تستطيع إسرائيل أن تسدد ضربات إلى حماس من خلال تعاون مع الفلسطينيين (مع فتح في الأساس) والأردن ومصر. والغاية هنا صناعة فوز لفتح، على الأقل في الضفة الغربية (وهذا ما هو حاصل في نهاية 2007) حيث يكون بمقدور الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) حل المجلس التشريعي وإقالة حكومة حماس وتشكيل حكومة جديدة تحت سيطرته، ومنح استقرار للجهاز السياسي والإداري بعيدا عن القطاع. معنى ذلك، إحداث فصل بين الفلسطينيين، حتى ولو لم تحدث حرب أهلية بينهم، وعندها تستطيع إسرائيل مستقبلا (أي في مدى السنتين حتى ثلاث سنوات) تصفية حركة حماس في قطاع غزة.

واستمرارا لتحقيق هذه الرؤية تقترح الورقة التعجيل في الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين بواسطة الانسحاب الأحادي الجانب أو بواسطة تسويات واتفاقيات،

ونقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية لتصبح هي المسئولة مباشرة عن السكان الفلسطينيين، مما سيخفف من تحقيق فكرة إطالة الاحتلال لصالح مشروع انهيار إسرائيل.

ومتابعة لهذه الخطوة التي تعقبها خطوة إقامة الدولة الفلسطينية، فإن إقامة هذه الدولة وفق المقاسات الإسرائيلية بموجب اتفاق بين الطرفين أو بخطوة أحادية الجانب سيضمن اعتراف الفلسطينيين بدولة إسرائيل اليهودية، وعندها لن يبقى هناك مكان للمطالبة بحق العودة (الصادر عن الأمم المتحدة تحت رقم 194 لعام 1948).

وتطرح هذه الورقة مفاهيم إستراتيجية لإدراك الواقع الفلسطيني على النحو التالي:

1. التخلص حالا وسريعا من السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، أي إنهاء الاحتلال والتمسك بإسرائيل دولة يهودية.
2. تقوية ودعم السلطة الفلسطينية متمثلة بـ "فتح".
3. فاتورة الاحتلال باهظة، واستمرار الوضع مع الفلسطينيين سيؤثر على قدرة إسرائيل في جبهات أخرى.
4. تصادم قوي جدا بين المنطق العسكري الذي يفرض وجودا عسكريا إسرائيليا متواصلا في ميدان الصراع، أي في الضفة الغربية وغزة. بينما منطق السياسة يفرض انسحابا من الضفة وغزة والتخلص من عبء الفلسطينيين. إذن، لا تستطيع إسرائيل أن تنشط جراء هذا التصادم.
5. موقف إسرائيل متدن إستراتيجيا إزاء تجمع المواجهة.

العمل الميداني المقترح على متخذي القرارات في إسرائيل على يد طاقم معدي هذه الورقة:

1. إعادة بناء عنوان فلسطيني مناسب للتفاوض معه بعد مرحلة طويلة اعتبرت إسرائيل أنه لا يوجد شريك فلسطيني.
2. توفير جواب للصراع الفلسطيني الداخلي بين حماس وفتح، إما بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، يكون لفتح دور في فرملة حماس. أو إجراء

انتخابات جديدة. أو وقوع حرب أهلية بين حماس وفتح. والأفضل رفع أسهم فتح كبديل عن حماس في الضفة الغربية، مع الإبقاء حاليا على وجود حماس في غــزة، ليتــسنى لإســرائيل اللعــب في ملعبين، أو تسديد ضربة قوية لحماس لإضعافها عسكريا.

3. إنهاء السيطرة على الفلسطينيين فور إقامة دولة مستقلة لهم.

إذن، لا تُــسَلم إسرائيل بضمانات لوصول فتح إلى السلطة، بأن تكون طيعة لــسياستها، وأنها ستسير في طريق المفاوضات كما ترغب إسرائيل ذاتها. من جهة أخــرى فــإن قــيادة فــتح غير راغبة إطلاقا في أن يُسجل انتصارها في الساحة الفلسطينية بدعم إسرائيلي!

لهذا، ولتحقيق هذه الطروحات والرؤى على أرض الواقع، يجب على متخذي القرار النسير وفق ما يلي:

1. مواصــلة العمــل في بــناء جدار الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لمنع الإرهاب الفلسطيني من اختراق إسرائيل.
2. كلمــا انــسحبت إسرائيل من أراض فلسطينية ضمنت مزيدا من الفصل بين الطرفين.
3. القــيام بتسهيلات اقتصادية وتجارية لصالح الفلسطينيين، مما يؤدي إلى تخفيف وطأة الوضع.
4. كلمــا ســعت إسرائيل إلى ترشيد مكانة السلطة الفلسطينية سياسيا وحسنت وجملت من هذه المكانة، أدى ذلك إلى ضمان الفصل بين الطرفين.
5. كلمــا وسعت إسرائيل مسئوليات السلطة الأمنية وقلصت إسرائيل تواجدها العسكري في مناطق السلطة، فإن إسرائيل تعمق الفصل بين الطرفين.

ومــا تقــوم به الحكومة الإسرائيلية برئاسة أولمرت هو أنها تبنت هذه الرؤى وتعمــل علــى تنفــيذها جزئيا في الميدان، لتضمن عدم تآكلها سياسيا وعسكريا (داخل إسرائيل) وخارجيا (أي على الصعيد العالمي). ولتكوين قاعدة ضاغطة على الفلــسطينيين للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية (كما حصل عشية لقاء أنابوليس في نوفمبر 2007).

خلاصة

ما زالت إسرائيل تواجه عدة ملفات هامة ومصيرية لوجودها القريب والبعيد. وهــي: القــضية الفلــسطينية وكيفية تقليص حجم هذه القضية إلى الحد الأدنى عــسكريا وسياســيا بحيث لا ينعكس سلبا على وجودها واستمراريتها. والملف الإيــراني المتمثل في كيفية التخلص من إيران نووية، والإبقاء على إسرائيل المتفوقة عــسكريا في الــشرق الأوســط. والملف السوري بما له من علاقة بمواصلة تحييد وإقصاء سوريا عن إيران ومن ثم التفرد بها لتصفية مسبقة لأي محاولة عسكرية من طــرفها – أي مــن سوريا – لضرب إسرائيل (أي تبني إسرائيل لضربة استباقية)، والملف اللبناني، المتمثل بحزب الله.

والخطط الإسرائيلية المستقبلية حتى 2012 أو أكثر بقليل، تهدف إلى إعادة بناء قوة الردع الإسرائيلية وفهم كافة المتغيرات المتعلقة بالملفات الساخنة التي أشرنا إليها أعــلاه، مــع الحفاظ على تفوق إسرائيلي عسكري وتكنولوجي في المنطقة، وأن تكون حلول القضايا بما يتناسب والمقاسات والتطلعات الإسرائيلية. لهذا، صدرت خطــة تــيفن 2012 لــتقديم إجابات سريعة في تسلح وتجهيز الجيش الإسرائيلي لاحــتمالات الحــرب القادمة، وهي قريبة، كخطوة من بين سلسلة من خطوات إعــادة الاعتــبار إلى الجيش بعد الفشل الذي أصابه في الحرب على لبنان في تموز 2006.

الهوامش

(1) نحيل القارئ فيما يتعلق بلجنة فينوغراد إلى ملخص التقرير الجزئي للجنة في أوراق إسرائيلية (39)، أيار 2007 بعنوان "استنتاجات لجنة فينوغراد". من إعداد أنطوان شلحُت.

(2) A. Crooke, M. Perry, "How Hezbollah defeated Israel", www.asia times.com.

(3) Y. Ben Meir, "Israeli Government Policy and the War's Objectives", Strategic Assessment, vol.9, no'2(2006); 57.

(4) يرى الكولونيل المتقاعد يعقوب حسداي أن هذه الحرب بما تحمله من تأثيرات ومخلفات هي عبارة عن "طبعة ثانية" لحرب 1973، لكن الفارق بين الحربين هو أن الزعماء السياسيين والقادة العسكريين فشلوا في الحرب الأولى (1973) أمام جيوش كبيرة، بينما في هذه المرة (2006) فشلوا أمام منظمة "إرهابية" صغيرة، ولذلك يغدو الفشل خطيرا بما لا يقاس. نشر رأي هذا الكولونيل في موقع www.ynet.co.il، وصدر ضمن أوراق إسرائيلية بعنوان: الفشل الإسرائيلي في لبنان، مدار – رام الله، آب 2006، ص 36.

(5) كتب المحلل العسكري في جريدة معاريف الإسرائيلية عمير راببورت مقالا مطولا بعنوان "فشل المفهوم مرة أخرى (عن أداء الجيش)، ويعتبر من أقسى ما كتب عن هذه الحرب مباشرة بعد توقفها. وقد استعرض في مقالته هذه فقدان الجيش الإسرائيلي على القتال الناجع في الحرب في لبنان، وضعف بل ترهل الاستخبارات الإسرائيلية العسكرية، وتفشي مظاهر الفساد الأخلاقي في المؤسسة العسكرية والسياسية على حد سواء..." أنظر الفشل الإسرائيلي في لبنان، أوراق إسرائيلية (36)، مدار – رام الله (2006): ص ص 80-95.

(6) Y. Hendel, "Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War", Strategic Assessment, vol.9, no'3(2006):86.

(7) دار نقاش حاد للغاية في أوساط مفكرين وقياديين وسياسيين إسرائيليين خلال الحرب على لبنان حول جهوزية الجبهة الداخلية لمواجهة مخاطر وصول وسقوط صواريخ في المدن المكتظة بالسكان كحيفا، ونشرت عشرات المقالات والمواقف بهذا الخصوص، ومن بينها ما كتبه آفي بيتسور الذي قال: "على إسرائيل الاعتناء بالدفاع السلبي عبر تجهيز الأولاد، المعلمين، الأهل والسلطات المحلية دون الخشية أمام التهديدات الوجودية. على إسرائيل أن تُعد مسبقا لكل مواطن الملاجئ، الغرف الآمنة، الغرف المحكمة الإغلاق، القناعات الواقية، مناطق الإخلاء، وأن تهتم برزمة تحصين لكل احتياجات المواطنين أمام التهديدات، سواء جاءت أو لم تجئ". أوراق إسرائيلية (36)ـ 2006، الفشل الإسرائيلي في لبنان، ص 58.

(8) تناول عدد من الباحثين الإسرائيليين قضايا ومسائل إخفاق الجيش الإسرائيلي في حربه على لبنان عام 2006 من خلال دراسات وبحوث ومقالات وأوراق موقف نشر العديد منها، ولفت نظرنا كتاب شيفر جبريئيلي، جيش له دولة؟ رؤية جديدة حول مكانة الأمن وجهاز الأمن (القدس: معهد فان لير، 2007) – (بالعبرية).

(9) نشرت صحيفة هآرتس في عددها الصادر بتاريخ 17/1/2007 مقابلة مع دان حالوتس لم يتطرق فيها كثيرا إلى الحرب إلا بما يتعلق بالاستعدادات.

(10) يديعوت أحرونوت، 12/12/2007. هآرتس، 12/12/2007.

(11) ظهرت في إسرائيل مجموعة من الدراسات الإستراتيجية حول الملف النووي الإيراني، كان آخرها والتي نعتبرها هامة لفهم طرق تعامل إسرائيل مع هذا الملف، كتاب كام أفرايم، إيران نووية: دلالات وطرق العمل (تل أبيب: معهد بحوث الأمن القومي، 2007) – (بالعبرية). رونين برجمان، نقطة اللاعودة إلى الخلف (تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت، 2007) – (بالعبرية). ويعالج هذا الكتاب ما جمعته إسرائيل من معلومات استخبارية عن إيران وحزب الله. ويحتوي أيضا على معلومات جديدة تكشف للمرة الأولى حول الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 بعيدا عن تقرير فينوغراد الرسمي. ويحتوي أيضا معلومات عن المشروع النووي الإيراني والعلاقات السرية بين إسرائيل وبين إيران، خاصة ما له علاقة بصفقات السلاح).

(12) هناك من الخبراء الإسرائيليين من يعتقد أن ضربة سلاح الجو الإسرائيلي لأحد مواقع الجيش السوري في شمالي سوريا كان من بين أهدافه فحص رد الفعل السوري، إضافة إلى تأكيد إسرائيل لقدرتها في الوصول إلى كل مكان في الدول العربية، خاصة المجاورة أو المحيطة بإسرائيل.

(13) تطرقت الأوراق البحثية والمواقف السياسية التي طرحت في مؤتمري هرتسليا لعامي 2006 و2007 إلى ما تتعرض وسوف تتعرض له إسرائيل على الصعد السياسية والعسكرية في مواجهتها مع سوريا وحزب الله وحماس والقضية الفلسطينية وغيرها من قضايا وشؤون، إلا أن توقعات هذه الحرب – أي الحرب على لبنان – لم تكن بالحجم الذي وقعت فيه الحرب ذاتها. وفي معرض كلامه أمام مشاركي مؤتمر هرتسليا لعام 2006 قال إيهود أولمرت رئيس حكومة إسرائيل:"على الرغم من الجهود الجبارة الرامية لتحقيق حلمنا في استتباب الهدوء والسلام والأمن، فإنه لا يمكننا التغاضي عما يحدث بين ظهرانينا وفي نوعية الحياة داخل بيتنا. إن التزامنا ببناء مجتمع قيمي قوي هو التزام مطلق لا يقبل التأويل". مؤتمر هرتسليا، ميزان المناعة والأمن القومي، 2006.

(14) صرح خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس أنه في حالة عدم استجابة المحافل الدولية لمشروع إقامة الدولة الفلسطينية وفي حال الإبقاء على الحصار على الشعب الفلسطيني، فإن حماس ستقفل الفصل السياسي، وتفتح فصل الانتفاضة الثالثة وستنهار السلطة الفلسطينية. عن جريدة هآرتس 25/11/2006.

(15) طرح الكولونيل احتياط جدعون حوشين في ورقته أمام مؤتمر هرتسليا في كانون الثاني 2007 ضرورة بلورة خطة عمل لإعادة بناء قدرات الجيش الإسرائيلي. وتكونت الخطة من المركبات التالية: خطط تنفيذية وتدريبات ووسائل قتالية ومعدات وتجهيزات عسكرية وغيرها ذات صلة بتحسين القيادة وأجهزة التحكم وما شابه. وهذا الطرح ناتج عن تراكم مشكلات أساسية رافقت الجيش وقيادته منذ عقود مرّ الزمن وقلة الحروب النظامية وتعرض الجيش إلى حروب معقدة كمواجهة انتفاضات الفلسطينيين والحرب الأخيرة على لبنان، وتغييرات نوعية عالمية تترك أثرها بصورة غير مباشرة على المجتمع الإسرائيلي.

(16) تسعى إسرائيل بكل قدرتها وتأثيرها إلى الإبقاء على تفوقها الجوي في منطقة الشرق الأوسط. وحول التحولات في هذا التوجه يراجع بحث دافيد عبري، تفوق جوي وتفوق معلوماتي – من يسبق في العصر الحديث؟ (تل أبيب: مجلة معهد فيشر للبحث الإستراتيجي في الجو والفضاء، حزيران 2006)، ص 12.

(17) إن تعرض سفينة صواريخ إسرائيلية إلى ضربة مباشرة من صاروخ أطلقته المقاومة اللبنانية ترك أثرا بالغا في صفوف القيادة العسكرية الإسرائيلية، وهذا أحد أبرز الدروس من هذه الحرب.

(18) كان من المفترض في نطاق خطة "تيفن" الأصلية قبل الحرب الأخيرة على لبنان، تقصير مدة الخدمة الإلزامية بشكل تدريجي عاما كاملاً. ولكن في عهد ما بعد الحرب، فإن المجندين الجدد يستطيعون فقط أن يحلموا بذلك، بالرغم من استمرارية الوعود بذلك. رأي عمير راببورت. جيش كبير وذكي؟ معاريف، 24/8/2007.

(19) ملخص هذه الخطة في بيان أشكنازي على موقع الجيش الإسرائيلي www.idf.gov.il بتاريخ3/9/2007. ووردت أيضا في أوراق إسرائيلية (42) بعنوان الحرب أولا ودائما، الخطة الخماسية للجيش الإسرائيلي تيفن 2012. مدار – رام الله، 2007.

(20) هآرتس، 5 أيلول 2007.

(21) يوجه أمير أورن نقدا شديدا إلى الجنرال أشكنازي متهما إياه بالحفاظ على الصمت والهرب من مواجهة الجنود وأهاليهم. ويرى أورن أنه بدلا من العمل على إبراء الجسم العسكري الذي يأكل نفسه يقومون برشه بمسحوق الحيل. أنظر المصدر السابق.

(22) عمير راببورت. جيش كبير وذكي. معاريف، 24/8/2007.

(23) رون بن يشاي. "الجيش الإسرائيلي يستعد للاحتمال الأسوأ"، موقع واي نت.ynet.co.il بتاريخ 4/9/2007.

(24) ترى حركة حماس التي تأسست في نهاية 1987 أن الكفاح الفلسطيني والعربي والإسلامي هو بهدف الوصول إلى زوال إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية إسلامية على كافة مساحة فلسطين التاريخية. وما تصريحات قيادات حماس منذ 2003، عندما وافق الشيخ أحمد ياسين على عقد هدنة مع إسرائيل، سوى إشارة إلى قبول مؤقت لمنهجية المراحل في حل القضية الفلسطينية. "يوافق الشيخ ياسين على هدنة مقابل دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران 1967، وإخلاء المستوطنات وعودة اللاجئين" (هآرتس 2/4/2003). وتناسبت تصريحات خالد مشعل وإسماعيل هنية مع هذه الروح والتوجهات. بمعنى، قبولهم بسياسة التسوية المرحلية، مع التمسك بمواصلة الكفاح كحق مشروع للفلسطينيين حتى إزالة إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل فلسطين التاريخية. وتؤكد تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من مطلع 2007 إلى رؤية إيرانية بدعم حماس والكفاح الفلسطيني حتى تحقيق زوال إسرائيل. صرح نجاد أن "إسرائيل تسير في مسار الانهيار، وعلى الجميع في العالم إدراك أنه كما زال الاتحاد السوفييتي واختفى، هكذا سيكون مصير النظام الصهيوني، وعندها ستتمتع الإنسانية بالحرية" (هآرتس 12/12/2006).

الفصل الثالث

دولة ديمقراطية ويهودية.. كيف؟

إلى أين سيكون الاتجاه؟

لن نغوص في هذا الفصل من كتابنا في النقاش القديم – الجديد الدائر باستمرار في المحافل الإسرائيلية حول تعريف إسرائيل كدولة، إذ يطفو بين فترة وأخرى موضوع يهودية إسرائيل، وأنها دولة ديمقراطية، وأنها لا تتنازل بسهولة عن مشروعها الأساسي بكونها هكذا، أي دولة ديمقراطية ويهودية.

من الواضح أن هذه التركيبة صعبة للغاية، ليس لأنه لا يمكننا تفسيرها أو الوصول إلى إجابات تتعلق بشكلها، ولكن الموضوع المطروح هنا هو أن تركيبة المجتمع في إسرائيل غير متجانسة على الإطلاق. ولقد سعى دافيد بن غوريون، وهو أحد آباء إسرائيل، إلى طرح مشروع صهر اليهود الوافدين إلى فلسطين من كافة أصقاع العالم في بوتقة واحدة مكونا منهم شعبا إسرائيليا واحدا موحدا. وعلى ما يبدو أن مشروع "أتون الصهر" هذا قد حقق بعض الإنجازات خلال العقود الأربعة الأولى لإسرائيل على الأقل، ولكن مع ازدياد الفوارق الاجتصادية (الاجتماعية – الاقتصادية) بين شرائح المجتمع في إسرائيل تبين أن هذا المشروع لم يأت أكله. فالمجتمع الإسرائيلي مقسم في أساسه إلى يهود غربيين (أشكنازيون) ويهود شرقيين (سفاراديون). وداخل هذين التقسيمين توجد تقسيمات ومركبات كثيرة. بمعنى، أن كل جالية يهودية داخل المجتمع في إسرائيل لها ارتباط مع بلد المنشأ الذي قدمت منه من خلال المحافظة على اللغة ومجموعة من مركبات التراث. وتعمق هذا الشرخ بين اليهود الغربيين والشرقيين مع مرور الزمن فتبين أن قوة الاقتصاد بيد الغربيين وأن القيادات السياسية منهم أيضا وأن أجهزة الحكم كالوزارات والمؤسسات الإدارية تحت سيطرتهم، وهو

ما كرس هيمنة أشكنازية على إسرائيل،[1] بالرغم من أن عدد اليهود الشرقيين داخل المجتمع في إسرائيل يشكل الغالبية.

إذن، مـن هـذا المنطلق لم تحقق إسرائيل ديمقراطية لذاتها، أي لشعبها، على مختلف مـركباته. ولكن الذين يطرحون الفكر الديمقراطي من بين الإسرائيليين يلـصقون به طرحا آخر وهو يهودية الدولة. الذين يطرحون هذا الفكر ليسوا من ربابـنة الـدين الـيهودي، إنمـا الطرح هنا يميل إلى الرؤية العلمانية من جهة مع الاحتفاظ بشكل تراثي بعادات وتقاليد يهودية، من جهة أخرى. وأيضا تجريد صفة العروبة عن فلسطين، وحصرها باليهودية كقومية. وهذا ما يؤكد التوجه العقائدي الـصهيوني لتطبـيق مبدأ "الاقتلاع" على السكان الأصليين (الفلسطينيين) وتطبيق مـبدأ "الإحلال" على المهاجرين اليهود بواسطة تجميعهم من كافة أقطاب العالم في "أرض الآباء والأجداد"، كما يسميها مؤسسو الصهيونية.

ويجب التنويه هنا إلى أن الذين يطرحون مشروع ديمقراطية ويهودية إسرائيل ليسوا متدينين ولا من الأحزاب الدينية في إسرائيل بمختلف ألوان طيفها السياسي. فالـذين يطرحون هذا المشروع هم العلمانيون في إسرائيل. أي أن هذا الطرح بعيد عن التيارات الدينية، وهو عبارة عن ترجمة لفكرة إعادة تشكيل إسرائيل من جديد وفـق مفهومين أساسيين: الأول كونها دولة تتبنى أسس وقوانين اللعبة الديمقراطية، والثاني كونها تشدد على يهودية الدولة شكلا ومضمونا.

بمعـنى آخر، فإن إسرائيل تدرك تمام الإدراك أنه لن يُكتب لها البقاء في حال عـدم تكـوين ذاتها كدولة يهودية في محيط عربـي - إسلامي في منطقة الشرق الأوسط.

وبـناء علـيه فـإن المعركة الداخلية والعالمية التي تخوضها إسرائيل منذ عدة سنوات والتي سوف تستمر بوتيرة مرتفعة هو طرح هذا الموضوع.

لقـد طرح هذا الموضوع عشية مشاركة إسرائيل في مؤتمر أنابوليس على يد رئـيس حكومتها إيهود أولمرت ووزيرة خارجيتها تسيبـي ليفني وعدد كبير من المسئولين في إسرائيل وتجندت وسائل الإعلام لترويج هذه الفكرة أو هذا المشروع. ولم يقـف الأمر عند هذا الحد بل إن رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزيرة خارجيته وضـعا شرطا مسبقا قبل انعقاد هذا المؤتمر بأن تعترف السلطة الفلسطينية بيهودية

إسرائيل. وبالطبع فإن هذا المطلب رفض من قبل المفاوضين الفلسطينيين، ومن قبل المـشاركين العـرب. السبب في ذلك أنه في حال الاعتراف بيهودية إسرائيل، أي كونها دولة يهودية، فإن هذا يعني تكريسا لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في عـام 1947. إذ حـدد القرار المذكور الدولة اليهودية في فلسطين، كما حدد الدولة العربية فيها أيضا. ويعني ذلك إقرار الفلسطينيين بيهودية القسم المقترح لأن يكون دولة يهودية، دون الإشارة إلى حق الفلسطينيين في دولة لهم.

لهذا، وجراء سلسلة من المكونات، بما فيها استمرار إسرائيل في تفتيت القضية الفلسطينية وتحييدها وإقصاء الدور العربـي عنها، وجعله هامشيا، ونظرة إلى وضع المجـتمع الإسرائيلي من ناحية ديمغرافية،[2] فإن السياسة الرسمية على المدى المنظور هي تحقيق يهودية الدولة، وبالتالي السعي إلى تفريغها ممن تبقى فيها من فلسطينيين (أي عرب 1948، ويعرفون أيضا بـ "عرب الداخل").[3]

أمـام هـذه التـركيبة المعقدة في إسرائيل اجتماعيا وسياسيا ودينيا (بمفهوم الأحـزاب والتـيارات الدينية)، يتبين أنه خلال الفترة الزمنية القادمة، على الأقل الـسنوات الخمس القادمة، ومن ناحية ديمقراطية الدولة بأجهزتها الإدارية الحاكمة وأجهـزتها التنفـيذية، فإنها تعاني وستعاني المزيد من مظاهر عدم الاستقرار وذلك للأسباب التالية:

1. تقلص في مدة دورة الكنيست جراء تفكك الائتلافات الحكومية.
2. كثـرة الأحـزاب والقوائم السياسية في الكنيست الإسرائيلي، من منطق الحق الديمقراطي المعطى لكل فرد أو جماعة بتشكيل حزب سياسي في إسرائيل، هذا الوضع يزيد من العقبات أمام المكلف بتشكيل حكومة، وستستمر الحكومات القادمـة في إسـرائيل في عملية الائتلافات والتحالفات السياسية ضمن أسس وقـواعد اللعبة الديمقراطية، وسيستمر بالتالي الابتزاز السياسي والمالي من قبل الأحزاب السياسية التي تشكل الائتلاف الحكومي. وأخذت في الآونة الأخيرة تـرتفع أصـوات تـنادي بتغيير الطريقة القائمة في نظام الحكم السياسي في إسرائيل.[4]
3. حالـيا، وفي ظـل النظام السياسي القائم في إسرائيل، لا تتوفر وسائل ملائمة للتخطيط واتخاذ قرارات. صحيح أنه توجد عدة جهات تقوم بدراسة الأحوال

السياسية والعسكرية في إسرائيل وفي المحيط العربي، إلا أنه ينقص هذا الوضع وجود آلية مناسبة لاتخاذ قرارات على المستوى القومي في إسرائيل. ولا توجد آلية تجيب فورا وبصورة قاطعة على التهديدات التي يواجهها المجتمع الإسرائيلي، والتي تواجهها إسرائيل كدولة ديمقراطية.

4. هناك اضطراب ظاهر بين أجنحة السلطة في إسرائيل، أي بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ما يؤدي إلى عرقلة متواصلة لأداء ناجح وناجع للحكومة.

إذن، إزاء مركبات النقص هذه في الأجهزة الديمقراطية في إسرائيل، فإنه من المتوقع عدم تغيير النظام السياسي القائم، بمعنى أن السلطة التنفيذية ستبقى بيد رئيس الحكومة وحكومته، ولن يتحول الحكم إلى رئاسي. أو إلغاء منصب الرئاسة في إسرائيل، وهو منصب رمزي وشكلي فقط. وهذا أيضا يفرض عدم تغيير في طريقة تشكيل الكنيست الإسرائيلي. أي ستبقى قوانين اللعبة قائمة، وستبقى عملية تشكيل الحكومة مبنية على ائتلافات حزبية وسياسية وسط تغييرات كثيرة في اتجاهات ورؤى الأحزاب السياسية التي تشترك في الائتلاف الحكومي. وهذا يعني، واعتمادا على ما هو قائم في الحكومة الإسرائيلية الراهنة، أنه لم تعد هناك أحزاب يسار وأخرى يمين. بل الأرجح، وأحيانا المؤكد، أن سير الأحزاب اليهودية في إسرائيل يجنح نحو اليمين أكثر مما كان عليه الحال في العقود الخمسة الأولى لإسرائيل. وهذا المسار سيستمر خلال السنوات الخمس القادمة ضمن أسس وقوانين الديمقراطية، مع التغييرات الجارية في العالم والتي تعني أنه يوجد تراجع للطرح السياسي لدى الأحزاب المشاركة في العملية الديمقراطية، أي أن الأحزاب في العالم تسير وفق أجندة عملية بعيدا عن أي فكر عقائدي. ولكن هذا الحال غير قائم في إسرائيل، فعلى الأقل شكليا تحتفظ الأحزاب السياسية والدينية بقواعد عقائدية لتبرير وجودها.

هناك من يعتقد أن الأزمة في الديمقراطية الإسرائيلية هو غياب النخب السياسية عن إدارة وتصريف الشئون السياسية والإدارية لإسرائيل، بالرغم من أن تقدما ملحوظا طرأ على المجالات القضائية والإعلامية والتي بإمكانها أن تزود السياسة برجالات، ولكن على ما يبدو أن الحكم في إسرائيل قد ترهل وأفرز

قيادات سياسية ذات مصالح وتطلعات شخصية وذاتية محصورة بفكر رأسمالي صرف. فالاقتصاد قوي في إسرائيل ولكنه بيد نخبة اقتصادية تؤثر على السياسة لمصالحها، بينما ازداد الفقر في إسرائيل بنسب عالية وسيزداد مستقبلا بالرغم من وجود خطط حكومية تشير إلى أن ظاهرة الفقر ستتراجع بنسبة جيدة (راجع الفصل الأول من هذه الدراسة).

إذن، توجد أزمة حكم في ظل النظام الديمقراطي القائم حاليًا في إسرائيل، وأصبحت هناك حاجة ملحة لإحداث انقلاب فوري في بنية النخب الحاكمة ووضع أسس ومعايير جديدة بغية الاستمرار في تطبيق النظام الديمقراطي. هذا ما ستواجهه إسرائيل "الديمقراطية" في السنوات الخمس القادمة. ويدرك كل إسرائيلي عادي أو رجل دولة أن المناعة القومية منوطة جدا بتوفر أنظمة وأسس ومعايير حكم سليمة، أهمها طهارة اليدين من الفساد وتوفر الشفافية.[5]

ومن هذه النقطة بالتحديد نشير إلى أن إسرائيل لا تمتلك دستورا، وعدم وجوده ناتج تاريخيا عن معارضة الفئات والأحزاب الدينية التي كانت تشترك في الائتلاف الحكومي عبر العقود الماضية، وهي، أي الأحزاب الدينية اليهودية، متمسكة بأن التوراة هي الدستور ويجب ألا يكون هناك دستور غيرها. ولكن بدأت ترتفع في العقدين الأخيرين بشكل مكثف الأصوات الداعية إلى وضع دستور معاصر لإسرائيل للتخفيف من حالة "التسيب" السياسي التي تسود قطاعات ودوائر حكومية ورسمية كثيرة في إسرائيل، وأدى هذا الوضع إلى تباين في كيفية معالجة حالات خطيرة من الفساد الإداري والرشاوى المالية قضائيا.

لهذا يوفر النظام الديمقراطي في إسرائيل مساحة للعمل من أجل نزاهة رجال الحكم ومكافحة الفساد المالي واللاإداري، الذي استشرى في العقدين الأخيرين بصورة واسعة للغاية، حتى بلغ الأمر توجيه سلسلة من التهم إلى رئيس الحكومة أولمرت بتورطه في قضايا فساد واختلاس ورشى، وأيضا إلى عدد من وزراء حكومته، ويقوم مراقب الدولة في إسرائيل بمتابعة ملف الفساد سنة بعد أخرى، والمنهجية تشير إلى ارتفاع متزايد في منسوب هذه الظاهرة. والاعتقاد السائد لدى الجمهور الإسرائيلي أن الدولة (كمؤسسات) فاسدة، وهذا الفساد سيلحق مستقبلا ضررا بالغا بالدولة ذاتها ونظامها الديمقراطي، إذ أنه فيما لو استمر الحال على ما

هـــو عليه، وعلى ما يبدو سيستمر وبصورة أسوأ، فسيصل منتخبون فاسدون إلى سدة الحكم ليس فقط في مجالات سياسية واقتصادية بل أخلاقية، وعليه فإن الأزمة ستشهد حدة أكثر.

الوضع القائم اليوم في ظل النظام الديمقراطي في إسرائيل يوحي بغربة كبيرة بين القيادات وبين الجمهور العام في إسرائيل الغارق في البحث عن لقمة العيش الـــصعبة. هذا يعني أن الديمقراطية الحالية تخدم النخبة الحاكمة المستفيدة مباشرة مـــن أســـس وقوانين اللعبة الديمقراطية لتصريف مصالحها الذاتية قبل المصالح العامة.

وإزاء عـــدم الاســـتقرار الحاصل في أجهزة إدارة الدولة في إسرائيل، والحاجة الملحـــة إلى إحداث تغيير جذري في نظام الحكم، فإن استقرارا نسبيا يسود المجتمع الإسرائيلي فيما يتعلق بمشاعر الانتماء والعاطفة تجاه الدولة.

ومعـــنى ذلـــك أن مـــركب الوطنـــية (الانتماء والارتباط بالدولة والتضامن والالتزام..) ما زال قويا لدى شرائح واسعة من الشعب الإسرائيلي، وهذا المركب وفـــق الإحصائيات والأبحاث التي تجرى كل سنة لم يتأثر بتراجع النظام الديمقراطي الحاصل في إسرائيل. أي أنه توجد لدى المجتمع الإسرائيلي زيادة في الرابطة العاطفية تجاه الدولة كمواطنين بعكس ما يراه المواطنون في إسرائيل تجاه أجهزة ومؤسسات الحكم، أي الحكومة والكنيست والوزارات.[6]

وعلـــى مـــا يـــبدو فـــإن مؤشر المناعة الوطنية سيبقى مرتفعا لدى الجمهور الإسرائيلي بالرغم من سلوك الحكومة الحالية وأيضا الحكومات اللاحقة، مهما كان هـــذا الـــسلوك جانحا إلى السلبية أو الايجابية. وإن دل هذا الوضع على شيء فهو تأكـــيد على تقلص دور الحكومة في التأثير على الشعب بقطاعاته الواسعة، وأيضا علـــى تعمـــق ارتباط الإسرائيلي بدولته كإطار سياسي أعلى بعيدا — آنيا - عن حكومـــته. وسيزداد هذا التباعد مستقبلا فيما لو لم تتخذ إجراءات وخطوات في تغيير نظام الحكم وآلية عمله.

ويبقى السؤال هنا، هل حصل تآكل في ديمقراطية إسرائيل؟ وهل إسرائيل بحاجة إلى تغيير لتحافظ على وجودها وتبقى حاملة اليهودية كمركب أساسي في تكوينها؟[7]

باعـــتقادنا أن تـــآكلا قـــد حـــصل على هذا النظام بفعل مؤثرات داخلية وخارجية، وبفعل طبيعة إسرائيل التكوينية، وهذا يحصل أيضا – أي التآكل – على أنظمـــة ديمقـــراطية أخـــرى في العالم. لكن التآكل في إسرائيل يعود إلى خلفيات وعوامل مختلفة للغاية، أو لنقل في معظمها.

لهـــذا، باعـــتقادنا أن إســـرائيل تقف على مفترق طرق مصيري فيما يتعلق بالجانـــب الديمقراطـــي والـــذي يـــشكل جـــزءا كـــبيرا من تكوينها ووجودها واســـتمراريتها. لهذا، فإن عددا كبيرا من الخبراء في السياسة وأنظمة الحكم يرون ضـــرورة تغيير نظام الحكم لتثبيت أسس وقواعد الديمقراطية، ولتبق إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة أو المفضلة والمميزة في منطقة الشرق الأوسط. هذه السمة هي بطاقة دخول إسرائيل إلى أوروبا وأميركا.

مـــن جهة أخرى فإن المركب الآخر لإسرائيل أي "اليهودية" يعاني من تراجع وضـــعف وتآكـــل في بعض مركباته. لا نقصد باليهودية النواحي الدينية الصرفة والبحـــتة مطلقا، القصد هنا باليهودية أي السمة الغالبة مطلقًا على إسرائيل، كما رآهـــا آبـــاء الـــصهيونية ومؤسسي إسرائيل، بأنها يجب أن تكون سائدة، شكلا ومـــضمونا. وهذا يعني في سلم الأولويات تجميع شتات اليهود في العالم في الدولة اليهودية التي أنشئت لتحقيق هذه الغاية، أي تجميع الشتات اليهودي لإنقاذ اليهود من الملاحقات والمضايقات والتضييقات عليهم من قبل شعوب الأرض.

إذن، فإن رافد تزويد إسرائيل بمهاجرين يهود يعتبر إلى اليوم ومستقبلا كما في الماضـــي أحد أهم أسس وجودها وديمومته. ولكن تشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل من العام 2006 إلى أنه ولأول مرة منذ إقامة إسرائيل في 1948 فـــإن ميـــزان الهجرة إلى إسرائيل عكسي، وهذا معناه أن تيار الهجرة اليهودية إلى إســـرائيل قـــد توقف، وحل مكانه تيار هجرة معاكس (20 ألف إسرائيلي تركوا إسرائيل في 2006). وهذا الوضع أثار الرأي العام وأثار أيضا الحكومة والمؤسسات الصهيونية في إسرائيل وخارجها.

وتعاني إسرائيل من أزمة قاسية بالنسبة لها فيما يتعلق بمركبها الديمغرافي، فعدد الـــيهود في العـــالم في تراجع بسبب تدني نسبة الولادات لدى العائلات اليهودية، وبـــسبب الانـــصهار والاندماج الذي يحدث لليهود في أوروبا وأجزاء أخرى في

العالم. وستشهد هذه الظاهرة على المدى البعيد تآكلا مستمرًا في أعداد اليهود، وبالتالي تراجع في طرح يهودية اليهود في العالم، والتشديد أكثر على يهودية إسرائيل كموقع وحيد في العالم لإنقاذ اليهود من الانقراض.

طرح مشروع يهودية إسرائيل كما يرى عدد من الخبراء والمسئولين في إسرائيل سيقوي من العلاقة بين اليهودي في الشتات وبين إسرائيل، وقد يحفزه ذلك على الهجرة إلى إسرائيل. ولكن هذا الأمر يبقى في باب التوقعات، إذ أن شريحة الشباب اليهودي في أميركا وأوربا لا تحمل الكثير مما يشجعها على الهجرة إلى إسرائيل. معنى ذلك أن مشروع يهودية إسرائيل قد يؤثر سلبا على وضعية ومكانة اليهود في الدول التي حققوا فيها إنجازات ومكانة سياسية واجتماعية واقتصادية.

الهوية اليهودية لإسرائيل ستبقى إشكالية بالمنظور القريب والبعيد، ولن يتوفر لها حل بالكلية. فمن الناحية الدينية لا يوجد توافق بالمطلق بين التيارات والاتجاهات الدينية على من هو اليهودي، أو حتى اتفاق أولي حول تعريف اليهودي. لهذا رأت المؤسسة السياسية إنتاج يهودية علمانية مركبة من عدد من المكونات الدينية والتراثية لدعم مشروع إسرائيل كدولة ديمقراطية. بمعنى، أن الديمقراطية هي للنخبة اليهودية الأغلبية والحاكمة، ولا تخاطب هذه الديمقراطية الأقلية العربية الفلسطينية إلا بسقف محدود تماما، وفق تعميق حالي ومستقبلي لفكر فصل عنصري يكرس يهودية إسرائيل.(8) وهنالك عشرات القوانين في إسرائيل تتميز بالميل إلى التمييز والعنصرية، من أبرزها "قانون العودة الإسرائيلي" الذي يتيح حق العودة لكل من هو يهودي في أي مكان في العالم من منطلق تجميع شتات الشعب اليهودي في إسرائيل، بينما ترفض إسرائيل تطبيق القرار الدولي الصادر عن الأمم المتحدة تحت رقم 194 والذي ينادي بحق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم. وكذلك يلاحظ تعامل القوانين الإسرائيلية الخاصة بالأراضي مع العرب بهدف سلب ونهب ومصادرة أراضيهم كي لا يبقى لهم من الأرض شيء بالمطلق، مما قد يسهل تطبيق مشاريع ترحيل في المستقبل لتبقى إسرائيل يهودية بالكامل.

وبالرغم من كافة التحولات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي نحو تشكيل مجتمع متجانس إسرائيليا ويهوديا، إلا أن الشرخ كبير بين شرائحه ومركباته الاجتماعية والفكرية. هناك تراجع كبير في مشروع بن غوريون، الذي أشرنا إليه سابقا، "أتون

الصهر" لصالح التعددية الثقافية من خلال مركبات طائفية ونخبوية داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا الاتجاه سيزداد عمقا وعرضا خلال العقد القادم، لأنه يوفر إجابات وحلول لقضايا لم تجب عنها السياسة القائمة.

معنى ذلك، تآكل في الهوية اليهودية لدى المجتمع الإسرائيلي، وميل يزداد حدة نحو مزيد من تبني الثقافة الغربية، خاصة الأميركية، وابتعاد عن الثقافة اليهودية التي ستبقى محصورة في أوساط ومحافل متدينة.

هناك تزايد في ميل الشباب اليهودي نحو عدم تقبلهم إسرائيل كدولة أساسية ومهمة في حياتهم. ويزداد هذا الميل لدى اليهود الشباب خارج إسرائيل، فهم يخجلون من يهوديتهم بسبب سياسات إسرائيل في مختلف الأصعدة، ولكونهم يشعرون بقوة صلة لهم بدولتهم الولايات المتحدة الأميركية مثلا. بمعنى، أن ميزان الصلة بين الشباب اليهودي في العالم وبين دولة إسرائيل كدولة يهودية لمستقبلهم هو أمر ضعيف للغاية.(9)

ويسود شرائحَ معينة داخل المجتمع الإسرائيلي أن إخفاقا حصل في توريث الجيل الشاب النظرة الخاصة والمعتبرة تجاه إسرائيل. وتدرك القيادات حجم الأزمة ولكنها لا تعتبرها كارثة من منطلق وجود إسرائيل كحافظة ليهودية اليهود في العالم. إذن، هناك مسألة هامة باعتقادنا ستقوم حكومات إسرائيل على إبرازها بقوة في المستقبل، وهي يهودية إسرائيل إلى جانب كونها دولة ديمقراطية، وسيزداد ذلك قوة حال الاقتراب من مفاوضات الحل النهائي مع الفلسطينيين، وبناء علاقات دبلوماسية مع دول عربية غير مصر والأردن. وهنا ترتبط مسألة الحل السياسي مع الفلسطينيين بمسألة يهودية إسرائيل. فالاعتراف بيهودية إسرائيل معناه الاعتراف بدولة يهودية بالكامل ولا علاقة لغير اليهود بهم لا تاريخيا ولا اجتماعيا إلخ... وهذا المطلب سيضع عراقيل خطيرة في عجلات ما يسمى بعربة العملية السلمية. وقبول الفلسطينيين والعرب بيهودية إسرائيل سيؤكد ويُثبّت قرار التقسيم وشرعية تصريح بلفور منذ العام 1917، وما تمكنت الحركة الصهيونية من تحقيقه عبر القرن العشرين من إنجازات لصالح مشروع الدولة اليهودية الذي وُضعت أسسه وركائزه في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل (سويسرا) عام 1897.

والاعتقاد ليس في أن أزمةَ يهوديةِ إسرائيل غيرُ محصورة في المطلب الموجه إلى الفلسطينيين للاعتراف بها كدولة يهودية، وإنما الأزمة الحقيقية هي عدم وجود هوية يهودية مشتركة للإسرائيليين ويهود الشتات، وهذا ما سيؤثر عميقا على مستقبل إسرائيل كدولة يهودية تسعى إلى الحفاظ على يهوديتها من خلال الحفاظ على تفوق ديمغرافي على الفلسطينيين فيها والفلسطينيين في فلسطين التاريخية بالعموم. وهذا أمر مستحيل، كما نعرفه، جراء تزايد الولادات لدى الفلسطينيين مقابل تراجع وتدني الولادات لدى الإسرائيليين، وعدم وجود هجرة يهودية إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة (تراجعت الهجرة اليهودية في العقدين الأخيرين بنسب كبيرة كما تشير إلى ذلك معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل)، ومتوقع أن تستمر هذه الظاهرة في المستقبل.(10)

خلاصة:

هناك إجماع في أوساط باحثين وسياسيين في إسرائيل أن إسرائيل كدولة بحاجة إلى إعادة بناء وترشيد لمؤسساتها وعلاقتها مع الجاليات اليهودية في العالم، بهدف تدعيم هوية المجتمع وارتباطه بثقافته اليهودية، منعا للانصهار الحاصل في أوساط يهودية كثيرة في العالم، وحفاظا على علاقة وارتباط اليهودي بإسرائيل كوطن أساسي ومهم.(11) وستعمل مؤسسات صهيونية وإسرائيلية من أجل بلورة هوية يهودية مشتركة للإسرائيليين ويهود الشتات من جديد.(12) وهذه مهمة تعتبرها الحكومة الإسرائيلية هدفا مركزيا تحاول ربطه بصراعها مع الفلسطينيين، من منطلق تقوية الهوية اليهودية ،وجود إسرائيل كحافظة لهذه الهوية. وزيادة الوعي الجماعي لدى يهود الشتات بضرورة الحفاظ على العلاقة مع إسرائيل كدولة يهودية ودولة حافظة للتراث والفكر اليهودي من الاندثار والزوال.

الهوامش

(1) باروخ كيمرلنغ، نهاية الهيمنة الأشكنازية ترجمة نواف عثامنة (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002). بالرغم من أن كيمرلنغ يؤكد بالإشارة إلى مجموعة من الحقائق والمعطيات أن الأشكنازيين قد فقدوا من قدرتهم على إدارة إسرائيل إلا أن خبرتهم الثقافية والسياسية والاقتصادية ما زالت قائمة. صحيح أن اليهود الشرقيين والروس في إسرائيل – في نظره – قد حققوا مكاسب سياسية من خلال اللعبة الديمقراطية في إسرائيل إلا أنه ما زال للأشكناز دور فعال ومقرر.

(2) راجع وجهات نظر متعددة حول القضية الديمغرافية في إسرائيل وتخوف بعض الشخصيات والجهات الرسمية في الفصل الخاص بالديمغرافية في هذا الكتاب.

(3) تصريح وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني في 2007/11/22، بأن حق القضية الفلسطينية يفسح المجال أيضا للتعامل مع الفلسطينيين داخل إسرائيل بإمكانية انتقالهم إلى الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها.

(4) أشير إلى هذا الموضوع وخطورته في الحفاظ على النظام الديمقراطي في إسرائيل في عدة مؤتمرات للأمن القومي والسياسة الإسرائيلية المستقبلية، كان آخرها مؤتمر هرتسليا في مطلع العام 2007، حيث أكدت عدة أوراق طرحت خلال انعقاد هذا المؤتمر إلى ضرورة تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، لأن الاستمرار فيها كما هو جار اليوم سيؤدي إلى تعقيدات مستقبلية متوقعة بضمان وتأكيد كبيرين من قبل المراقبين والمحللين السياسيين في إسرائيل.

(5) أصدرت لجنة خاصة مكلفة من الحكومة الإسرائيلية معايير أخلاقية حول كيفية اختيار وزراء الحكومة وكيفية تصرف الوزراء خلال تأديتهم مهام مناصبهم وبعد إنهائهم لمهامهم. نشرت توصيات هذه اللجنة في 15 كانون أول – ديسمبر 2007.

(6) أنظر مقال يوسي يونا، "إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية: التحديات والعقبات"، قضايا إسرائيلية، السنة السابعة، العدد 27 (2007): ص21 وص 24.

(7) استعنا في قراءة الحالة الديمقراطية – اليهودية في إسرائيل بمقالة أمنون راز – كركوتسين، "الاستشراق والدراسات اليهودية والمجتمع الإسرائيلي: بضع تعليقات"، جاماع، المجلد الثالث (1998)، ص ص 34–61 (بالعبرية).

(8) يونا، "إسرائيل كديمقراطية..."، ص 29.

(9) نوقش هذا الجانب في عدة مؤتمرات وندوات عقدت في إسرائيل، أو بمبادرة من الوكالة اليهودية، ومؤخرا طرح من جديد في مؤتمر هرتسليا 2007، باعتبار أن تراجع الشباب اليهود في رؤيتهم نحو إسرائيل كدولة يهودية أضاء نورا أحمر لدى منظري وقياديي إسرائيل. والواقع أنه وضعت عدة تقارير لدراسة إعادة تشكيل الهوية اليهودية للإسرائيليين العلمانيين، وقدمت توصيات حول ذلك، إلا أن تطبيقها لم يكن ناجعا. ومن أبرزها تقرير "لجنة شنهار" لعام 1994، الذي أشار في توصياته إلى ضرورة معالجة مسألة الهوية

اليهودية من خلال جهاز التعليم في ظل التراجع الكبير الحاصل في الدراسات اليهودية والصهيونية داخل إسرائيل وخارجها.

(10) أعلنت وزارة الداخلية ووزارة الهجرة والاستيعاب في إسرائيل عن سلسلة من التسهيلات والمحفزات لليهود الإسرائيليين الذين يرغبون في العودة إلى إسرائيل بعد أن هاجروا منها في سنوات سابقة. كانت الحكومة الإسرائيلية تقدم تسهيلات إلى اليهود المهاجرين إليها مباشرة من الاتحاد السوفييتي (روسيا) أو من أوروبا، ولكن أن تقدم تسهيلات لمن كانوا مواطنيها وغادروها!! جاءت محفزات الحكومة الإسرائيلية بناء على توصيات مؤتمر هرتسليا 2007، الذي أشار إلى ضرورة قيام الحكومة بخطوات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.

(11) يعقد في ربيع 2008 لقاءٌ خاص يجمع قيادات الشعب اليهودي في إسرائيل والشتات لبلورة إستراتيجية عامة ومشتركة لمواجهة الأزمة في الهوية اليهودية العالمية عامة وفي إسرائيل خاصة. ومن بين الأفكار والطروحات التي سيتناولها المشتركون في هذا اللقاء: تطوير وتحسين التربية اليهودية، وتدعيم الارتباط والشعور بالانتماء إلى الشعب الواحد، وتعميق العلاقة بين الشبيبة اليهودية وبين إسرائيل، وزيادة السكان اليهود في إسرائيل.

(12) سامي سموحة، "الديمقراطية الإثنية: إسرائيل نموذجا"، تيكون، مجلد 14، العدد 3 (1999)، ص ص 11-16 (بالعبرية).

الفصل الرابع

المسألة الديمغرافية.. تهديد أم وهم!

يتفق قياديو إسرائيل والأكاديميون فيها بعيدا عن انتماءاتهم الحزبية والسياسية على أن الخطر الديمغرافي هو أحد العوامل المهدِّدة لوجود إسرائيل ومستقبلها في منطقة الشرق الأوسط. أما بالنسبة للفوارق والاختلافات في التوجه نحو هذه المسألة فهي فقط بالتفاصيل البسيطة غاية.

المسألة الديمغرافية ليست جديدة في المشهد السياسي الإسرائيلي، إذ أنه منذ عشرات السنين وإسرائيل تعالج هذه المسألة بشتى التوجهات السياسية منها والاقتصادية والثقافية والبيئية كذلك. وتاريخيا فإن ما فعلته إسرائيل في العام 1948 هو جزء من رؤية آبائها فيما يتعلق بالتفوق العددي لليهود في فلسطين، نقصد تنفيذ ترانسفير وتطهير عرقي لفلسطين العربية.[1] وبعد إقامة إسرائيل في العام 1948 سرعان ما تحول اليهود إلى أغلبية في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. واعتقد كثيرون أن الميزان الديمغرافي لن يبقى على ما هو عليه، وذلك مقابل تراجع الهجرة اليهودية، خاصة بعد توقف الهجرة الروسية في منتصف التسعينات، خصوصا وأن العرب في إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية يشكلون مستقبلا، وليس ببعيد "قنبلة موقوتة".

"القنبلة الموقوتة" التي يشير إليها دوما قياديون وأكاديميون ورجال سياسة وأحزاب يمينية ومتدينة في إسرائيل، أن عدد الفلسطينيين في مناطق السلطة حوالى 4 مليون (2005)، وعدد فلسطينيي إسرائيل حوالى 1.3 مليون، أي قرابة 5.3 مليون فلسطيني يعيشون بين النهر والبحر، مقابل 5.5 مليون يهودي.[2]

هذه الإحصائيات لها انعكاسات بعيدة المدى على السياسة الإسرائيلية وتعاملها مع الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في المناطق الفلسطينية، هذا من

جهة، ومن جهة أخرى فإن تأثير ناقوس الخطر الديمغرافي واقع يوميا على صناع القرار في إسرائيل بصورة ضاغطة للغاية فيما يتعلق بالحدود الدائمة للدولة اليهودية، والمطالبة بإلحاح من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية.

إذن، يسود المجتمعَ الإسرائيليَّ وقياداته كابوسٌ من الخوف بلغ درجة عالية من التعاطي السلبي مع هذه القضية لكونها تهديدا للشعب الإسرائيلي، والادعاء بأنه فيما لو لم تعالج بصورة جذرية فإنها ستجلب كارثة على الشعب اليهودي، إضافة إلى الكوارث التاريخية التي لحقت به عبر الأزمان.

وسنستعرض في هذا الفصل رؤيتين إسرائيليتين حول المسألة الديمغرافية، الأولى تدعي أنها خطر داهم وقريب (من دعاة هذه الرؤية أرنون سوفير، باحث ومحاضر في قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، وسرجيو ديلا فرغولا، رئيس قسم الجغرافيا والإحصاء لليهود في معهد الدراسات اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية بالقدس)، والثانية تنفي وجود هذا الخطر (بنيت تسيمرمان وروبرتا زايد ومايكل ويز وهم باحثون في معهد بيغن – السادات للدراسات الإستراتيجية). ولكن بعد تقديم عرض سريع لأهم معطيات وإحصائيات وتحليلات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل.

المسألة الديمغرافية خطر داهم على وجود إسرائيل ومستقبلها

أصبح اسم أرنون سوفير لامعا في سماء معالجة المسألة الديمغرافية في العقدين الأخيرين، إذ أنه يقوم بنشر أبحاث مركزة وموجهة حول هذه المسألة ويطرحها على المحافل السياسية ويعرضها بصورة تظاهرية أمام كاميرات التلفزيون، مما يخلق جوا مُشبعا بالتوتر والفوبيا. وتركت عبارته الواردة في بحثه الأخير بعنوان "إسرائيل، ديمغرافية 2001–2020" أثرا كبيرا وواسعا، إذ كتب في نهاية بحثه أعلاه ما يلي: "إن لم تقم إسرائيل بتنفيذ فصل بين اليهود والعرب في كل البلاد، وبسرعة، فمن الواضح أن أغلبية عربية ستؤدي إلى تقزيم الطبيعة اليهودية في البلاد".(3)

لذا، فإن رؤية سوفير ومن ينحو نحوه، تميل إلى أن المجتمع الفلسطيني هو شاب سواء في إسرائيل أو في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث أن درجة الإخصاب عالية وبالتالي نسبة الإنجاب مرتفعة للغاية، حيث بلغت في فترات معينة نسبا عالية جدا على المستوى العالمي.

وبالمقابل يرى سوفير، وغيره أيضا، أن المجتمع اليهودي مجتمع في طريقه نحو الشيخوخة، وبالتالي تراجع في الإخصاب والإنجاب. ومشكلة أخرى يعاني منها هذا المجتمع تراجع حركة وموجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل. وكذلك مواصلة مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة وعدم حصول شكل من أشكال الاستقرار السياسي والأمني. كل هذا يقض مضاجع الإسرائيليين من ساسة ومواطنين.

انخفاض الهجرة اليهودية إلى إسرائيل

شكلت، وما زالت، الهجرة اليهودية إلى إسرائيل أحد أهم روافد التكاثر السكاني، بل التفوق السكاني في إسرائيل. وتاريخيا، اعتبرت الهجرة أحد أهم دعائم الفكر الديني اليهودي بالعودة إلى أرض الآباء والأجداد استعدادا لقدوم المسيح المنتظر لتحقيق الخلاص، واعتبرت الهجرة أيضا من أهم دعائم الفكر الصهيوني النظري والتطبيقي لكونه عنصرا مهما في إقامة الدولة اليهودية في فلسطين. فعمليا لعبت الهجرة دورا إيديولوجيا في خدمة المشروع الصهيوني. بناء على هذه الأسس تحركت التيارات والقوى والهيئات الصهيونية خلال القرن العشرين نحو توسيع مشروع الهجرة إلى فلسطين متزامنا مع عمليات شراء الأراضي على يد الصندوق القومي اليهودي (القيرن قييمت) والمسار السياسي والعسكري لاحتلال فلسطين وإقامة الدولة اليهودية على أراضيها وطرد سكانها العرب الأصليين وتوطين اليهود المهاجرين مكانهم.

لهذا فإن أي تراجع في موجات الهجرة يزيد من توتر وقلق قيادات إسرائيل والتيارات الصهيونية المختلفة الفاعلة داخل وخارج إسرائيل. وتشير الإحصائيات الأخيرة منذ العام 2005 إلى أن نسبة المهاجرين إلى إسرائيل في تراجع، إضافة إلى أن نسبة الذين يتركون ويغادرون إسرائيل هي أيضا في تزايد. بمعنى آخر، أن إسرائيل تعاني وستبقى تعاني من ميزان هجرة سلبي.

وشهد التزايد السكاني لليهود في إسرائيل تغيرا خلال العقود الستة الأخيرة، أي منذ عام 1948، ففي حين كانت الزيادة بين 1948 و1960 بنسبة 9.2% جراء موجات الهجرة الكبيرة في هذه الفترة، فقد هبطت النسبة في الستينات والسبعينات

بوتيرة كبيرة حتى بلغت نسبة الهجرة بين 2.2% إلى 3% فقط، وبالرغم من هذا التراجع فقد اعتبرته المؤسسة السياسية الإسرائيلية إنجازا. أمّا السبب في تدني التزايد السكاني فيعود إلى تراجع موجات الهجرة وحصول هجرة معاكسة من إسرائيل إلى الخارج. وتدني التزايد السكاني في الثمانينات ليصل إلى نسبة 1.5%، إلا أنه في أعقاب تجدد موجات الهجرة في التسعينات من دول الاتحاد السوفييتي سابقا (أي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وسقوط النظام الشيوعي فيه)، ارتفعت نسبة المهاجرين بين السكان اليهود لتصبح بين 2.2% و3.2% (مع الإشارة إلى أن نسبة عالية من مُهاجري هذه الموجة ليسوا يهودا، فمعظمهم من المسيحيين أو الذين أعلنوا عن عدم انتمائهم إلى ديانة ما).

ومع بداية الألفية الثالثة تراجعت الهجرة بصورة كبيرة وأثرت على نسبة التزايد السكاني، حيث سجلت بين 2001-2005 نسبة 1.7%، وهي نسبة قريبة من تلك التي سادت وسجلت في الثمانينات.[4]

وميزان الهجرة في إسرائيل بين 2011 و2015 سيكون سلبيا، استمرارا للوضع الحاصل في 2006، وذلك ناجم عن ميزان هجرة سلبي للسكان القدامى، وللمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي بعد أن اختبروا الحياة في إسرائيل فترة زمنية وتوصلوا إلى قرار أن هذا البلد غير مناسب لمعيشتهم.[5]

محاولة الحفاظ على استقرار النسبة بين اليهود والعرب في إسرائيل

انتهت معارك العام 1948 ببقاء قرابة 156 ألف فلسطيني ضمن حدود إسرائيل، أي 20% من مجمل سكان إسرائيل في العام ذاته، حيث بلغ عدد اليهود قرابة 760 ألفا.

ومن هذا الوضع تحاول حكومات إسرائيل المتعاقبة الحفاظ على النسبة بين الشعبين. اعتمدت الحكومات الإسرائيلية على تشجيع الهجرات اليهودية إليها، وعلى تشجيع الولادة بتخصيص مخصصات مالية داعمة للعائلات كثيرة الأولاد. بمعنى آخر، فإن المؤسسة السياسية قد تدخلت عبر العقود في تشجيع الولادة (الإنجاب) بين الشرائح اليهودية المختلفة. ولكن لم تجر الأُمور وفق ما خططت له هذه المؤسسة إذ استفاد من هذه السياسة الفلسطينيون في إسرائيل حيث حافظوا

لفترة طويلة على نسبة عالية من الولادات. ولكن بالرغم من هذا فإن التوازن بين 20% فلسطينيون و80% يهود ما زال قائما (2007).

وفي عام 1960 بلغ عدد اليهود داخل إسرائيل حوالى 1.9 مليون بينما ارتفع عدد العرب الفلسطينيين (بفعل الولادة فقط) ليصل إلى 240 ألفا، وفي عام 1990 بلغ عدد اليهود حوالى 3.9 مليون وعدد العرب 875 ألفا، وفي عام 2000 بلغ عدد اليهود 4.9 مليون وعدد العرب 1.2 مليون. وفي عام 2006 عدد اليهود 5.4 والعرب 1.4 مليون.[6]

توقعات مكتب الإحصاء المركزي لعامي 2020 و2025

من بين استنتاجات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل أن زيادة السكان في إسرائيل ستستمر. وخلال هذه الزيادة سترتفع نسبة السكان البالغين (65+). وأنه خلال ربع قرن ستتحول قوة العمل في إسرائيل إلى قوة مسنة. ويزداد عبء شريحة المسنين من عمر 65 فما فوق، كما أن عبء الأولاد في جيل صفر إلى 14 عاما سينخفض.

ولإعطاء صورة حول التغييرات في التعداد السكاني والتركيز على شريحتي الجيل من صفر إلى 14 عاما ومن 65 فما فوق نورد هذا الجدول التلخيصي (بالمليون):[7]

	1995	2005	2010	2020	2025
مجموع السكان في إسرائيل	5.6	6.9	7.3	8.9	9.8
يهود وآخرون[8]	4.6	5.6	5.8	6.9	7.3
0-14 عاما		%25	%24.5	%24	%23
+65		%11.4	%11.2	%13.8	%13
عرب	1.0	1.3	1.5	2.1	2.5
0-14 عاما		%42	%37.7	%38	%36
+65		%3.5	%3.6	%4.5	%5.5

سيبلغ عدد سكان إسرائيل عام 2025 بين 8.8 حتى 9.8 مليون نسمة وفقا للتغيرات المحتملة، أي ستتراوح الزيادة بين 38% و54% بين 2000 و2025.

الاستنتاج الهام والمركزي هنا أن سكان إسرائيل يسيرون في مسار الشيخوخة أسوة بعدد كبير من الدول الغربية، وهذا سينعكس في تراجع نسبة الأولاد بين جيل صفر و14 عاما بصورة تدريجية من 28.5% في عام 2000 إلى 23%-28% في عام 2025.

وفي الوقت ذاته سترتفع نسبة المسنين من عمر 65+ فما فوق من 10% عام 2000 إلى 12%-13% في عام 2025.

ومن المتوقع وفق دراسة وتحليل معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل أن يشمل التغيير شرائح معينة داخل المجتمع في إسرائيل كالتالي:

1. يشكل اليهود وآخرون في إسرائيل 81% (وفق إحصائيات عام 2000، ولا توجد تغييرات جذرية حتى هذا العام 2008). وسيشكلون في عام 2025 بين 75% و76%، أي بين 6.7 إلى 7.3 مليون نسمة.
2. من المتوقع أن يبلغ عدد السكان اليهود (دون الآخرين) في عام 2025 بين 6.3 مليون و6.8 مليون، أي ستكون نسبتهم في نهاية العام 2025 حوالى 78%.
3. سيواصل السكان العرب في إسرائيل الزيادة بوتيرة عالية عن السكان اليهود والآخرين، وسترتفع نسبتهم. حيث سيصل عدد السكان العرب في إسرائيل مع نهاية العام 2025 إلى حوالى 2.1-2.5 مليون، أي بزيادة أكثر من مليون نسمة خلال 25 عاما. وسترتفع نسبتهم العامة من بين السكان من 19%-20% في عام 2000 إلى 24%-26% في نهاية الفترة المتوقعة، أي في عام 2025.
4. الشريحة السكانية اليهودية في طريقها نحو مزيد من الشيخوخة بينما الشريحة السكانية العربية الفلسطينية في إسرائيل ستحافظ على شبابها، وهذا بالتالي سيقوي الإنجاب والولادة، أي أن المجتمع العربي في إسرائيل هو مجتمع خصب (وهذا ما يقلق ويقض مضاجع إسرائيل حكومة وأكاديميين وشعبا).

وتشير معطيات ودراسات وتحليلات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أن نسبة الولادة لدى المرأة العربية (المسلمة على وجه الخصوص) آخذة في التراجع سنة بعد أخرى، وفقا لرؤية أن الإنجاب (الولادة) لدى المرأة المسلمة في إسرائيل

انخفض بشكل ملحوظ منذ السبعينات حتى 1986 من 8.5 إلى 4.7 ولادات للمرأة الواحدة. وحصل نوع من الاستقرار من 1986 بحيث ما زال 4.6 ولادة للمرأة الواحدة بالمعدل العام. ولكن من المحتمل دخول عدد الولادات لدى المرأة المسلمة في إسرائيل في مسار الانخفاض خلال 25 عاما القادمة، وذلك اعتمادا على الفرضيات التالية (وفقا لتحليلات ورؤى مكتب الإحصاء المركزي):

1. **الفرضية الأولى:** بقاء الإنجاب ثابتا ومستقرا لفترة التوقع (أي حتى 2020) بمعدل 4.6 ولادات للمرأة الواحدة.
2. **الفرضية الثانية:** من المحتمل حصول هبوط بطيء في الإنجاب حتى 3.3 ولادة للمرأة الواحدة، وذلك جراء ارتفاع نسبة التعلم لدى المرأة المسلمة ودخولها سوق العمل. واستنادا إلى إحصائيات ومعطيات هيئة الأمم المتحدة بالنسبة للدول المحيطة بإسرائيل فإنه من المحتمل أن تكون الولادات عبارة عن 2.0 ولادة للمرأة الواحدة حتى عام 2020 (في لبنان وسوريا ومصر بحسب إحصائيات الأمم المتحدة ستبلغ الولادات ما بين 1.6 إلى 1.8 للمرأة الواحدة. أما في الأردن فستكون 2.7 ولادة للمرأة الواحدة للعام ذاته، 2020).[1]
3. **الفرضية الثالثة:** هنالك مسار يشير إلى حصول تراجع في الولادات في الدول المتطورة أو شبه المتطورة (النامية). وهذا ما يشير بالاحتمال إلى أن تتوازى الولادات لدى المرأة المسلمة في إسرائيل مع الولادات عند المرأة اليهودية بمعدل 2.0 ولادة للمرأة الواحدة في عام 2020. (الولادة حاليا لدى المرأة العربية المسيحية حوالى 2.0 أو أقل بقليل {2000}. أي ما يعادل الوضع القائم في المجتمع اليهودي في إسرائيل).

الخطر الديمغرافي قبل الجغرافي

"يمكن لدولة إسرائيل البقاء، فقط، إذا كانت فيها أغلبية يهودية صهيونية واضحة تعيش في منطقة تسمح مقاييسها وحدودها بتحقيق سيادة الدولة والدفاع عنها. وأحد الشروط الحيوية لوجود الدولة هو توفر جودة ونوعية حياة تتناسب مع المجتمع الغربي. وتحقيق هذين الشرطين ضروري لوجود إسرائيل اليهودية

والصهيونية ولكنهما غير واضحين، والتحولات التي تحدث في أرض إسرائيل الغربية تهدد إمكانية تنفيذها".[10]

بهذه العبارات افتتح أرنون سوفير أطروحته الأخيرة المتعلقة بالمسألة الديمغرافية وخطرها على الوجود الإسرائيلي. فأين يكمن خوفه وخوف السياسيين والإسرائيليين من هذه المسألة؟

لا ينظر سوفير وأمثاله إلى المسألة في حدود إسرائيل فقط بل في حدود فلسطين التاريخية. وهو يرى أنه نتيجة للتكاثر الطبيعي للفلسطينيين، فإنهم سيتفوقون على اليهود خلال فترة زمنية قصيرة جدا. فنسبة اليهود في عام 2004 وفقا لتقديراته هي 51% بينما ستنخفض نسبتهم خلال عشرين عاما أي في 2020 إلى قرابة 42% فقط.

ويرى سوفير وأمثاله كثيرون، أن "المجتمع الفلسطيني الساكن في أرض إسرائيل الغربية، وخاصة في قطاع غزة، فقير في غالبيته، ومستوى معيشته سيتدهور أكثر في المستقبل، حيث أن التكاثر الطبيعي سيؤدي إلى ضياع مخصصات مالية كان من المفروض توجيهها لرفع مستوى الحياة. ويتوقع سوفير أن تظهر وتتطور صراعات وتوترات في إسرائيل على خلفية الفوارق الاحتصادية (أي الاجتماعية – الاقتصادية) بين شرائح مختلفة من المجتمع في إسرائيل. والفرق في الدخل بين الفلسطيني وبين اليهودي هو عبارة عن 1:17، بالمقارنة مع الفارق بين الأميركي والمكسيكي 1:4. ويوجد في الجهة الغربية من فلسطين فارق كبير يعتبر من الأكثر في العالم. ولا يرى سوفير حلا في الأفق القريب لجسر الفارق أو الفجوة بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني، لذا فالخوف هو من اختراق فلسطيني لإسرائيل سيترك أثرا سلبيا للغاية"، ولهذا فوجود الجدار العازل ليس مسألة سياسية فحسب، إنما ديمغرافية تتعلق بحياة ومصير إسرائيل، على حد ما يدعيه سوفير.

ويرى سوفير أن استمرار التزايد السكاني الطبيعي في أوساط السكان المسلمين والبدو والجماعات اليهودية المتدينة (الحريدية) عبارة عن ناقوس خطر لمزيد من التوترات والصراعات القومية والدينية والاقتصادية، مما سيؤدي إلى هبوط إسرائيل إلى مستوى دول العالم الثالث، وهذا ما ترفضه القيادة الإسرائيلية جملة وتفصيلا.

ومن جهة أخرى فإن مخاطر التزايد السكاني العربي في فلسطين التاريخية بالنسبة لسوفير وأمثاله، سيسبب تدهورا بيئيا في فلسطين التاريخية، وأوائل المتضررين من هذا التدهور والتلوث البيئي هم سكان الساحل، وغالبيتهم من اليهود. وهذا سيؤثر كثيرا على نوعية ومستوى حياتهم الثقافي والاقتصادي الراقي، وقد يدفع جماعات منهم إلى البحث عن أماكن ومواقع أكثر أمنا ورقيا خارج إسرائيل.[11]

وسيؤثر التزايد الطبيعي للعرب في فلسطين عامة وإسرائيل خاصة على البعد القومي الإسرائيلي. ففي إسرائيل أقلية فلسطينية ذات وعي كبير بالنسبة لانتمائها وعلاقتها مع بقية الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا سيؤدي في المستقبل إلى تأسيس دولة فلسطينية موحدة. وبالتالي ومع تحقيق مثل هذا التوجه فستنشأ صراعات داخل إسرائيل بين الأقلية الفلسطينية وبين الإسرائيليين، وما أحداث هبة أكتوبر عام 2000 إلا علامة على تأثير فوبيا[12] الديمغرافية على سلوك المؤسسة الإسرائيلية والشارع الإسرائيلي العام.

وطرح سوفير تصوره لحالة إسرائيل خلال الأعوام القادمة بتركيز اليهود الأكبر على ما أطلق عليه اسم "دولة تل أبيب" الممتدة من نهاريا شمالا إلى أسدود جنوبا، ومن تل أبيب إلى القدس شرقا. أي ما يشبه المثلث. بمعنى تركيزٌ بنسبة عالية جدا على السهل الساحلي. بينما يتركز الفلسطينيون في إسرائيل في الجليل والمثلث والنقب الشمالي، وسيتعاطفون مع إخوانهم في الداخل الفلسطيني، وهذا ما يزيد من خطر زوال إسرائيل. والفلسطينيون في إسرائيل، وفي هذه المناطق بالذات سيشكلون أغلبية حتى عام 2020.

ويربط سوفير مسألة التزايد الطبيعي للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل مع احتياجاتهم إلى الأراضي، فهو يرى أن التزايد الطبيعي مقرون بتزايد وانتشار البيوت في القرى العربية ذات الطابق الواحد أو الاثنين، وهو ما يتطلب مساحات واسعة من الأراضي، وإذا لم تتوفر هذه المساحة فسيزداد الضغط على الحكومة. وهذا سيؤدي إلى مزيد من الاستقلالية لدى المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل وارتفاع الحس القومي جراء سياسات إهمال الحكومات الإسرائيلية المتزايدة سنة بعد أخرى، ما يؤدي إلى ظهور وانتشار خيبات الأمل التي تشكل قنبلة موقوتة. وبالمقابل لم تعد

لدى قطاعات واسعة من الفلسطينيين داخل إسرائيل مشاعر الاحترام لشعارات دولة إسرائيل، بل يسود شعور بمزيد من الفلسطنة لدى هذه القطاعات.

هذه التحولات السلبية التي يراها سوفير وكثيرون من دعاة الديمغرافية قبل أي حل جغرافي، تلهب الميدان السياسي في إسرائيل وتزيد من توتر العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعمق أسس الفصل بين المجتمعين، المتمثل بالمقاطعة الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت مباشرة بعد هبة أكتوبر عام 2000 والتي سقط فيها 13 شهيدا من فلسطينيي إسرائيل.

وللهاجس أو الخوف الديمغرافي أثره على المحافل السياسية في إسرائيل وكذلك الإعلامية، إذ أصبحت كل جهة سياسية أو حزبية أو إعلامية إسرائيلية ذات توجهات يمينية تلوح بين الفينة والأخرى براية الخطر الديمغرافي.

ودراسات سوفير عمليا تؤجج مثل هذه التحركات والتوجهات السياسية والتعبيرية العنصرية من قبل مسئولين إسرائيليين. ونعني هنا رفع راية الترانسفير للفلسطينيين في إسرائيل كلما وقعت إسرائيل بمأزق سياسي أو عسكري ما خوفا على وجودها وضمانا لتفوقها اليهودي على العرب فيها وفي فلسطين التاريخية.

مقترحات لحل الخطر الديمغرافي والحفاظ على تفوق عددي ونوعي لليهود (وفق سوفير)

مستقبلا، ستزداد القوة الانتخابية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل مع ازدياد ثقلهم الديمغرافي، وهذا سيدفعهم إلى المطالبة بالمزيد من الحقوق والامتيازات الفردية والجماعية والقومية. لذا، يجب الحيلولة دون ترجمة هذا التحول إلى واقع يؤثر على كيان الدولة اليهودية. ولا يتوقف هذا التحول عند هذه المسألة، بحيث إن الفلسطينيين، مع تنامي قوتهم العددية وبالتالي تنامي توجهاتهم القومية، قد يصوتون للكنيست لمرشحيهم العرب، مما سيؤدي حتما إلى وصول أكثر من 20 عضوَ كنيست عربيا إلى البرلمان الصهيوني، وهؤلاء سيصبحون قوة مؤثرة وفاعلة على مجرى حياة المجتمع الإسرائيلي الغربي والمتطور. وسيشكل العرب في إسرائيل في عام 2020 قرابة 25% من السكان، وستوصل قوتهم الانتخابية أكثر من 30 عضوَ كنيست، أي أن ربع أعضاء الكنيست سيكونون من الفلسطينيين في إسرائيل،

وعندها سيكونون كفة الميزان عند كل تشكيل ائتلاف حكومي، وسيتحكمون بطابع وطبيعة الدولة اليهودية. وسيؤثرون كثيرا على طريقة توزيع الثروات في إسرائيل، بحيث أنهم سيتحكمون بها. إضافة إلى تنامي قوة التيارات الدينية اليهودية المتشددة الحريدية كحزب "شاس" الذي يمثل اليهود الشرقيين، القريبين إلى حياة العرب وتطلعاتهم والسعي إلى زيادة وجودهم العددي وبالتالي زيادة وتعميق قوة تأثيرهم مستقبلا. لهذا فتخوف سوفير وجماعات كثيرة في المجتمع الإسرائيلي من تراجع الهيمنة الأشكنازية مقابل زيادة العرب والشرقيين من اليهود.[13]

وبرأيه أن زيادة السكان لدى هاتين الجماعتين: الفلسطينيين في إسرائيل واليهود الشرقيين ستؤثر على جهاز التعليم ونوعيته، وتدني مستويات التحصيل على صعيدين محلي وعالمي، جراء وصول أعلام وشخصيات ذات خلفيات إثنية واجتماعية متدنية من تلك السائدة اليوم في المشهد الإسرائيلي العام، يقصد الأشكنازيون.

ويرى سوفير أن كارثة ستحل في السهل الساحلي مع ازدياد مخططات البناء العشوائية في القرى والمدن العربية التي تشكل خطرا قريبا من مواقع سكن الأغلبية اليهودية التي اتخذت الساحل مسكنا لها واستثمارا مستقبليا للحفاظ على رأسمالها. ولم يعد بقدرة حكومات إسرائيل المتعاقبة التصدي لمظاهر التوسع العمراني غير المرخص في القرى والمدن العربية والتجمعات البدوية في النقب، مما أدى إلى انهيار الثروة الطبيعية، كالمناطق الخضراء التي تشكل كنزا قوميا لإسرائيل.

وهذه التحولات الخطيرة في إسرائيل جراء العامل الديمغرافي لا توفر هدوءا اجتماعيا، مما يؤدي إلى انتشار الجريمة وازدياد حالات السرقات والنهب والسلب وتهديد الأمن العام للمواطنين في المدن اليهودية، وها أن ظاهرة العنف منتشرة كالوباء في مدن الساحل اليهودية، ومعظم المتهمين أو الذين لهم علاقة بها هم من العرب الفلسطينيين في إسرائيل أو مِن الضفة الغربية أو من اليهود الشرقيين (السفاراديون).

ويؤكد سوفير، وهو بهذا ينقل صوت اليهود الأشكنازيين الذين يعتبرون أنفسهم أنهم بُناة الدولة (دولة إسرائيل)، "بأن وضعا مستمرا كهذا لن يكون مقبولا بالنسبة للمواطنين اليهود الذين ثقافتهم واقتصادهم وتطلعاتهم مشابهة لتلك

الخاصة بمواطني الغرب، والقادرين على أن يُستوعبوا في الغرب دونما أدنى صعوبة، مما قد يدفعهم إلى فحص إمكانية الهجرة إلى بلاد ذات جودة ونوعية حياة عالية وأفضل (كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأستراليا)".

ويرى سوفير وغيره أن هناك خطرا كبيرا يتربص بإسرائيل بعد تردي أحوالها الاقتصادية والبيئية جراء التزايد الطبيعي للسكان الفلسطينيين فيها وفي فلسطين كلها. وتخوفه من تحول سريع لإسرائيل إلى دولة عالم ثالث. وهذا التحول بمنظوره ينعكس على مناعة المجتمع الإسرائيلي وعلى أمن إسرائيل.

ويقترح سلسلة من الخطوات التي يجب على المؤسسة الحاكمة في إسرائيل تبنيها واتخاذها لإنقاذ الإسرائيليين وإسرائيل والحفاظ على جودة الحياة فيها.

1. السعي حالا إلى تطبيق فصل تام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشكل أُحادي الجانب. (هذا الحل تبنته حكومة شارون فيما يتعلق بالانسحاب أُحادي الجانب من غزة، وكذلك الاستمرار ببناء جدار العزل كجزء من عملية الفصل العنصري التي تتبناها المؤسسة الحاكمة في إسرائيل بفعل خوفها من الديمغرافيا). وباعتقاده أن أحد أبرز مكاسب الفصل أُحادي الجانب هو استمرار وجود دولة يهودية وصهيونية في فلسطين التاريخية.[14]
2. يرفض سوفير ومعظم الإسرائيليين طروحات دولة جميع مواطنيها أو دولة ثنائية القومية، لأنهم يرون في هذه الطروحات نهاية المشروع الصهيوني ببناء دولة يهودية في فلسطين. وللحفاظ على هذا الإنجاز وعدم التفريط به، يجب الشروع بتنفيذ مخططات للترانسفير، أي طرد عرب فلسطينيين من إسرائيل إلى الشرق. ويتمثل هذا الطرح بنقل مناطق من المثلث العربي إلى السلطة الفلسطينية، وطرحت مثل هذه المقترحات في أروقة الحكومة وبعض الأحزاب السياسية الصهيونية. وهذا سيؤدي إلى تخفيف الضغط السكاني عن الساحل والحفاظ على جودة حياة بمستوى عال.[15]
3. يجب العمل فورا وحالا على تطبيق سياسة تحديد الولادة لولدين فقط والتشديد على هذا.
4. تحديد البناء العامودي فقط دون الانتشار العرضي على أراض واسعة تقلل من إمكانية توسع اليهود مستقبلا.

5. تهويد الجليل والنقب (ليس صدفة أن خصص أولمرت وزارة لتطوير الجليل والنقب برئاسة شمعون بيريس قبل انتخاب الأخير رئيسا لدولة إسرائيل)، وذلك بجلب أكثر من نصف مليون يهودي للاستيطان في هاتين المنطقتين وبالتالي إلى تقليل نسبة العرب فيهما وتصفية تفوقهم العددي.
6. تقوية مجموعة من المدن اليهودية الصغيرة الواقعة في مناطق عربية داخل إسرائيل لتتمكن من السيطرة على مفاتيح الاقتصاد والبيئة، ودق أسافين بين التجمعات العربية للحيلولة دون تطورها وازدياد قوتها.
7. يجب دعم وتقوية القدس لكونها عاصمة الشعب اليهودي الأبدية.
8. يجب منع القوى القومية العربية داخل إسرائيل من التأثير وذلك باتباع الحكومة الإسرائيلية وسائل ديمقراطية من خلال السلطة التشريعية وجهاز القضاء.

ويُنهي سوفير طروحاته بقوله: "عندما تكون الجدران حقيقة منهية، نستطيع تقديم مساعدة للجار من وراء الجدار، إذا أراد ذلك، وأنا أُشكك بقبوله مساعدة صهيونية. مقابل ذلك إذا أراد الشعب الفلسطيني استمرار الحروب، حينها يجب عليه تحمل نتائج الأمر وسيكون الثمن الذي سيدفعه مشابها للذي دُفع سنة 1948".[16]

فوبيا الديمغرافيا وهم وورقة للاستهلاك السياسي فقط

تعتقد مجموعة من الباحثين والمحللين في هذا المجال أنه لا يوجد خطر ديمغرافي يوجب حلولا سياسية سريعة، وفي مقدمتها طرح حلول مبنية على قاعدة "الانفصال". ومن بين هؤلاء الذين تصدوا لسوفير بينيت تسيمرمان وروبرتا زايد ومايكل ويز.[17] وسنطرح هنا ما يفكرون به بالنسبة لواقع ومستقبل إسرائيل من هذا الجانب.

ينسف دعاة هذا التوجه مقولة أن "القنبلة الديمغرافية موقوتة" وأن استمرار التزايد السكاني الفلسطيني داخل إسرائيل وفي مناطق السلطة الفلسطينية سيهدد مستقبل الدولة اليهودية. ويبين هؤلاء أنه نتيجة فحص وتحليل من طرفهم تبين أن إسرائيل لا تواجه خطرا ديمغرافيا من أي من المجتمعات العربية في إسرائيل وخارجها. ويتهم هؤلاء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتضخيم أعداد الفلسطينيين بحيث بينوا أنها جزء من عملية التحضير للانتصار على إسرائيل. وبعد

فحص المعطيات منذ الإحصاء الفلسطيني الأخير عام 1997 تبين أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة يصل إلى حوالى 2.5 مليون (نهاية عام 2004). وأشار هؤلاء إلى أن عملية تضخيم الأعداد ناجمة من اشتمال الإحصاء على جماعات فلسطينية مهاجرة خارج فلسطين أو انتقلت إلى إسرائيل بفعل جمع الشمل، أو غادرت لفترة معينة. لهذا يجب في الظروف الراهنة أخذ المعطيات الفلسطينية بتساؤلات واستفسار بشأنها.

أما بالنسبة للفلسطينيي داخل إسرائيل فغير سليم إلصاق صفة كونهم "قنبلة ديمغرافية موقوتة". فالعرب الفلسطينيون في إسرائيل ازداد عددهم طبيعيا وكذلك ازداد عدد اليهود طبيعيا وبفعل موجات الهجرة منذ العام 1948. وموقف رافعي راية فوبيا الديمغرافية ليس نابعا من طرق ومنهجية تفكير سليمة، إنما لغايات سياسية وتحليل مغلوط للمعطيات والإحصائيات. ويدحض هؤلاء طروحات سوفير بقولهم، "ووفقا لما يدعيه أولئك الباحثون والخبراء السكانيون فإن المجموعة السكانية الفلسطينية الفتية (الشابة) وحال بلوغها سن الإخصاب سيحركها الدافع الديمغرافي نحو بلوغ مكانة الأكثرية. لكن هذا السيناريو أيضا فيه مبالغة بعض الشيء، خاصة في ضوء التحسن الذي طرأ على التكهن الديمغرافي لليهود في إسرائيل. فنسبة الإخصاب الإجمالية نمت بشكل تدريجي في الوسط اليهودي بين سنوات 2000-2005 ووصلت إلى 2.7 ولادة لكل امرأة واحدة، كما ازدادت حالات الولادة لدى اليهود من 80 ألف حالة في 1995 إلى 96 ألف حالة في العام 2000، وإلى أكثر من 104 آلاف حالة في العام 2004.[18]

مقابل هذه الزيادة التي يراها هؤلاء الباحثون بالنسبة للمجتمع اليهودي، فإنهم يرون أن معدلات الإخصاب في الوسط العربي في هبوط مستمر. فنسبة الإخصاب الإجمالية لدى العرب في إسرائيل انخفضت من 4.4 ولادة في العام 2000 إلى 4.0 ولادة في العام 2004. وهذا التحول لدى العرب في إسرائيل ناتج عن التطور الحياتي وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة عدد المتعلمين وزيادة مصروفات العائلة، والرغبة في توفير مستوى جيد للأولاد، وتخفيض مخصصات الأولاد المدفوعة من قبل مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل لعائلات كثيرة الأولاد. وكذلك، يرى هؤلاء أن السيرورة الحالية والمستقبلية في الضفة الغربية مشابهة لتلك

التي تحصل لدى الفلسطينيين داخل إسرائيل، بحيث إن معدل الإنجاب في الضفة الغربية عام 1999 بلغ 5.7 ولادة بينما انخفض في العام 2003 إلى 5.0 ولادة. أما في غزة فانخفض معدل الولادة للسنوات ذاتها من 6.6 إلى 5.7.

ويعول دعاة هذا التوجه على أن تنامي تيارات قومية ودينية يهودية خارج إسرائيل ستشكل مستقبلا قوة دافعة لتجديد موجات الهجرة إلى إسرائيل. بالمقابل اعتبر هؤلاء أن انسحاب إسرائيل من غزة قد خفف من وطأة القنبلة الموقوتة هناك.

ويرى هؤلاء أن ميزان الهجرة ليس سلبيا إلى هذه الدرجة، إذ أن العائدين يرجحون الكفة، خاصة فيما لو قدمت الحكومة ومؤسسات صهيونية ذات صلة تسهيلات ومحفزات لعودة إسرائيليين هاجروا من إسرائيل على مر عقود سابقة لأسباب شتى.

ويرى هؤلاء أن نسبة اليهود في إسرائيل والضفة الغربية ستبلغ في 2025 قرابة 63% أي بانخفاض معتدل عن نسبتهم الحالية البالغة 67%. وذلك جراء توقع تجدد موجات هجرة يهودية وتراجع وهبوط في معدلات الإنجاب لدى الفلسطينيات في إسرائيل وفي الضفة الغربية.

ويطرح هؤلاء عدة حلول للحفاظ على استقرار ديمغرافي في المستقبل بين الجماعتين السكانيتين اليهودية والعربية، منها:

1. على الحكومة الإسرائيلية أن تتبنى باسم المساواة سياسة تجاه قطاع السكان المسلمين الذين لديهم معدلات إنجاب عالية، بواسطة تشجيع الخدمة الوطنية.
2. توفير فرص عمل للنساء والرجال في ميدان التعليم العالي لرفع مستوى التعليم والوعي.
3. تعميق موارد الهجرة اليهودية والتعويل على هجرة اليهود الأرثوذكس، أي التيارات الدينية المتشددة من الولايات المتحدة.
4. عصرنة حياة المجتمعات العربية داخل إسرائيل، مما سيساعد مستقبلا على تخفيف معدلات الإنجاب.

وبالرغم من أن هؤلاء لم يتعمقوا في تفاصيل دقيقة متعلقة بالإحصائيات السكانية الإسرائيلية والفلسطينية إلا أنهم مجمعون على أن الخوف من ظاهرة الديمغرافية ليس في مكانه حاليا ومستقبلا، ولكنهم مجمعون على أن اليهود في

إسرائيل قد أنتجوا فوبيا (أو أُنتجت لهم هذه الفوبيا) التهديد الديمغرافي. بمعنى آخر إنهم يتفقون على وجود تهديد من هذا النوع مستقبلا ولكنهم يوافقون عليه بتحفظ.

ويعتبر هؤلاء أن العرب قد استعملوا الديمغرافيا كسلاح في الدعاية النفسية ضد اليهود وأنهم قد نجحوا إلى حد ما في تفعيله.

ويتفق واضعو هذه الورقة على أن إسرائيل تقف أمام لحظة حاسمة في مجرى تاريخها.. لذا، يجب عليها اتباع نهج جديد من التفكير في وجودها واستمراره كدولة يهودية، فهم ليسوا من دعاة الترانسفير أو الطرد، إنما يدعون المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة إلى تأمين حقوق ورفاهية الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين، كل هذا من خلال معطيات صحيحة ودقيقة ورؤيا مستقبلية وواقعية.(19)

خلاصة

يتفق معظم الباحثين الإسرائيليين ويتبعهم رجال السياسة أن الوضع الديمغرافي في فلسطين التاريخية لا يميل لصالح الإسرائيليين، جراء الزيادة الطبيعية في الطرف الفلسطيني سواء في أراضي السلطة الفلسطينية أو بين أوساط الفلسطينيين في إسرائيل. ومن جهة أخرى يدرك الإسرائيليون أن تراجعا خطيرا يحصل باستمرار على ميزان الهجرة اليهودية من الخارج إلى إسرائيل. لذلك فإن الطروحات البديلة، من وجهة النظر الإسرائيلية، تميل إلى تطبيق سياسات عنصرية كان من أبرزها بناء جدار الفصل العنصري والتضييق على الفلسطينيين، ومتابعة عمليات مصادرات الأراضي والحديث المتواصل عن ترانسفير أو تبادل سكاني (في هذه الحالة يجري الحديث بين الفينة والأخرى عن نقل منطقة المثلث على السلطة الفلسطينية مقابل التوصل إلى سلام أو اتفاقية تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، وبالتالي التخفيف من الفلسطينيين في إسرائيل).

الهوامش

(1) صدر حديثا كتاب أيلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007). يتناول بابه في كتابه هذا بالاعتماد على وثائق ومستندات تنشر لأول مرة مجموعة من الخطط وعمليات التطهير العرقي التي استعملتها المنظمات اليهودية ثم الجيش الإسرائيلي تجاه المواطنين الفلسطينيين خلال حرب 1948 التي شنتها إسرائيل على الفلسطينيين والعرب.

(2) الإحصائيات الأخيرة لعام 2007 تشير إلى ما يلي: عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية: 2.275 ألف، وقطاع غزة: 1.378، وفلسطينيو 1948 حوالي 1.400. وذلك اعتمادا على جداول مركز الإحصاء الفلسطيني على موقعه التالي: www.pcbs.org، ومكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل على موقعه التالي: www.cbs.gov.il.

(3) أرنون سوفير ويفجينيا بيستروف، إسرائيل، ديمغرافية 2001-2020" مسار الانفصال، (حيفا: جامعة حيفا، أكتوبر 2004)، ص 65. (بالعبرية)

(4) مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، الوضع الديمغرافي في إسرائيل، تموز 2007 على موقع المكتب على النحو التالي: www1.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaaa_template.

(5) سجل في العام 2006 هجرة 19.269 نسمة إلى إسرائيل، وهذه أقل سنة يصل فيها مهاجرون إلى إسرائيل. مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، إحصائية 2006.

(6) راجع: www.cbs.gov.il/shnaton58

(7) اعتمادا على معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل.

(8) القصد هنا ضم مهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي سابقا ليسوا يهودا.

(9) آدم مزور، إسرائيل: 2020 مشروع مركزي لإسرائيل في سنوات الألفين. تقرير مرحلة أ (حيفا: معهد التخنيون للهندسة التطبيقية، 1993)، المجلد الأول، (بالعبرية).

(10) سوفير، المصدر السابق، ص 16.

(11) سوفير، مصدر سابق، ص 18.

(12) فوبيا من اللاتينية "Phobia" وتعني بالعربية "الرُهاب"، أي عبارة عن هلع مرضي من شيء معين أو طائفة من الأشياء تؤثر على سلوك الشخص أو الجماعة.

(13) ينادي الباحث الإسرائيلي سامي سموحة إلى منح العرب الفلسطينيين في إسرائيل حكما ذاتيا. راجع مقالته "علاقات اليهود والعرب في إسرائيل في ظل السلام" في مجلة همزراح هحداش (الشرق الجديد) عدد 37، ص ص 64-78. وراجع أيضا كتاب كيمرلنغ، نهاية الهيمنة الأشكنازية، ص 95.

(14) خصص سوفير وزميله بولاك دراسة بعنوان "انفصال أُحادي الجانب من السلطة الفلسطينية بواسطة جدار فصل - فوائد ونواقص" جامعة حيفا، 2003.

(15) يشير إلى ذلك ليلي ريخس في بحثه "العرب في إسرائيل وعرب المناطق: علاقة سياسية وتضامن قومي" في همزراح هحداش (الشرق الجديد) عدد 32، ص ص 125-128 وص ص 165-191.

(16) سوفير، مصدر ذكر سابقا، ص 65.

(17) قُدمت ورقة هؤلاء في مؤتمر هرتسليا عام 2005 بعنوان "توقعات لإسرائيل والضفة الغربية حتى العام 2025". ونشرت هذه الورقة تحت عنوان "ديماغوغرافيا" في مجلة تخيلت، عدد 25، خريف 2006.

(18) جداول مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل للعام 2005/2004.

(19) ترجمة ورقة هذه المجموعة (بتصرف) ونشرت ضمن أوراق إسرائيلية (41) عن مركز مدار - رام الله، 2007. وكذلك ترجمة لرد سرجيو ديلا - فرغولا على طروحات واضعي هذه الورقة ليدعم بدوره توجهاته القريبة جدا من تلك التي استعرضناها أعلاه لسوفير.

الفصل الخامس

صراع إسرائيل مع الفلسطينيين

بالرغم من مرور ستين عاما على النكبة الفلسطينية وإنشاء إسرائيل، إلا أن القضية الفلسطينية ما زالت جوهرَ الصراع الإسرائيلي - العربي/الفلسطيني. وبالرغم من أن الطرف الإسرائيلي قد عمل وما يزال على استنزاف عامل الزمن لصالحه، إلا أن القضية الفلسطينية تبقى هي الجوهر والنواة في الشرق الأوسط.

لهذا، حاولت إسرائيل الوصول إلى حلول جزئية تتعلق بالقضية الفلسطينية مرفقة بمحاولاتها الابتعاد عن أي تنازل جوهري وأساسي، وأبرز وأهم تنازل له علاقة بالأراضي الفلسطينية التي سيجري الانسحاب منها. بمعنى آخر، أن إسرائيل تدرك تمام الإدراك أنه لن يتم التوصل إلى سلام أو حتى تسوية مع الفلسطينيين دون أخذ موضوع الانسحاب من الأراضي الفلسطينية 1967 بالحسبان.

تبقى المسألة بالنسبة لإسرائيل متعلقةً بعامل الزمن، وهي تدرك تمام الإدراك أن هذا العامل كما هو مهم بالنسبة لوجودها ومستقبلها، كذلك هو مهم بالنسبة للفلسطينيين ومستقبل قضيتهم.[1]

لا يمكن حصر سيناريو واحد بالنسبة لرؤية إسرائيل لإنهاء الصراع مع الفلسطينيين. وبالأحرى لا توجد خطة تفصيلية لكيفية إنهاء الصراع. وما هو قائم عبارة عن سلسلة من الخطوات المرحلية التي تقوم إسرائيل بتنفيذها أو الوعد بها.

هناك ثوابت تُسيِّر السياسة الإسرائيلية في إدارة صراعها مع الفلسطينيين، ومن أبرزها - في اعتقادي - عدم التوصل إلى حلٍ نهائي إلا بعد استنزاف وابتزاز كل ما يمكن أن يضمن وجود وبقاء إسرائيل، ومقابل ذلك كل ما يمكن أن يُبقيَ الفلسطينيين ضعفاء ومرتبطين بالاقتصاد والسياسة في إسرائيل.

أمر آخر من مجموعة الثوابت الإسرائيلية وهو جوهري للغاية بنظرنا، وهو السعي الإسرائيلي المتواصل إلى تصفية كاملة للمقاومة والثورة الفلسطينية، أي تصفية كاملة للكفاح الفلسطيني المسلح، والإبقاء على الجانب السياسي فقط.

أمر آخر يجب أن يؤخذ بالحسبان، أن إسرائيل لن تنسحب من الأراضي الفلسطينية 1967 كلها، ستُبقي على مساحات واسعة تربط بينها المستوطنات القائمة والتي لن يتم تفكيكها. وما سيفكك من المستوطنات قليل جدا. وستواصل إسرائيل توسيع مسطحات مدينة القدس على حساب الأراضي الفلسطينية شمالا وجنوبا كجزء من عملية قطع أوصال الضفة الغربية، وكجزء من تقليص عدد الفلسطينيين العرب في القدس، وكذلك تقليص مساحات المناطق العربية في القدس لتتحول إلى حارات دون أن تستطيع (الأحياء الفلسطينية) تكوين مدينة فلسطينية مستقبلية يرغب الفلسطينيون في أن تكون عاصمة لدولتهم العتيدة.

أمر آخر من مجموعة الثوابت الإسرائيلية السعي المتواصل إلى تفتيت القضية الفلسطينية إلى أجزاء منعا لبقاء الوحدة الوطنية الفلسطينية وهو أمر في غاية الخطورة على الوجود الإسرائيلي، وكذلك تفكيك القضية إلى مركبات ليكون التعامل أسهلَ وأفضل لإسرائيل. فعلى سبيل المثال سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف 2007 يتجاوب عمليا مع تطلعات إسرائيل إلى تثبيت فكرة التمزيق الفلسطيني، وبالتالي إلى الاحتراب الفلسطيني الداخلي، وأن الفلسطينيين غير ناضجين لإقامة دولة لهم يقومون بإدارتها بأنفسهم وهم في مثل هذه الحالة.

إن بقاء قطاع غزة منفصلا عن الضفة الغربية من ناحية السلطة الإدارية سيؤدي بطبيعة الحال إلى تكريس التمزق والتفتيت الفلسطيني، وسيحول دون التقدم نحو إقامة مشروع دولة فلسطينية، وهذا يصب في مصلحة إسرائيل بكل الأحوال.(2)

وإسرائيل توافق على إقامة دولة فلسطينية في أراضي 1967 وسط تغييرات مبدئية أساسية تراها ذات أهمية بالنسبة لوجودها ومستقبلها.

بمعنى، أن إسرائيل لا ترفض فكرة إقامة دولة فلسطينية. ولكنها تضع شروطا لهذه الدولة تتناسب والمقاسات التي تريدها هي وليس الفلسطينيون.

سهل على إسرائيل التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة فصيل فتح من أن تتعامل مع حماس. ففتح تعترف بإسرائيل وبدولة إسرائيل، وتكتفي بدولة فلسطينية في حدود 1967، وتنازلت مرحليا عن متابعة الكفاح المسلح. بينما حماس متمسكة بفلسطين التاريخية ولا تعترف بإسرائيل، وان كانت تصريحات المكتب السياسي تشير إلى قبول حدود 1967 إلا أنه مؤقت. وإسرائيل تعتبر حماس طرفا في محور الشر في الشرق الأوسط، وأن حماس تتلقى مساعدات مالية وعسكرية من إيران ومن سوريا. لذلك سهلت هذه الحالة على قيام إسرائيل بربط الحرب ضد الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة مع هذا المحور. ولهذا تجد إسرائيل فرصة جيدة لمواصلة دكها الفلسطينيين من خلال حصار غزة، مهما كان الثمن المتعلق بذلك. ومن هنا ملاحظ خفوت وحياء رد الفعل الدولي على حصار غزة لكون إسرائيل تحارب الإرهاب، وحماس في غزة، إذن فإسرائيل تحاربها كطرف في محور الشر الإقليمي في الشرق الأوسط، مستفيدة من هذه الحالة لتحقيق مزيد من إضعاف الموقف الفلسطيني، وصمت المحافل الدولية عما تقوم به من جرائم يومية بحق الفلسطينيين في غزة. أضف إلى ذلك أن إسرائيل تدرك أنها لن تستطيع حسم الصراع مع حماس بمسار عسكري فقط، إنما بمسار سياسي تفاوضي مع السلطة الوطنية الفلسطينية وبالتالي، تكون فتح شريكة في عملية التضييق على حماس وإعادة سلطتها على قطاع غزة من جديد. القصد هنا، أنه في الظروف الراهنة لعام 2008 لا يمكن التوصل إلى حل للصراع وترك غزة جانبا لعلاج متأخر.

فالمأزق فلسطيني – فلسطيني، وإسرائيلي – فلسطيني من جهة أخرى. وهذا ما يتطلب ضرورة التوصل إلى حل سريع لمشكلة حماس في غزة.

استفادة إسرائيل من هذا التمزق واضحة، وهي تحقيق مزيد من التفتيت للوحدة الوطنية الفلسطينية. ونجح الفلسطينيون إلى الآن من الامتناع عن الاحتراب الداخلي، تاركين مسار المفاوضات بينهما يأخذ مجراه حقنا للدماء.

"دولة فلسطينية": منتج إسرائيلي بالكامل تقريبا كيف ستتعامل معه إسرائيل؟

حال تكونت دولة فلسطينية كهذه، وهذا محتمل خلال الأعوام الثلاثة القادمة، بالرغم من أن نية الرئيس الأميركي وطرفي الصراع: الإسرائيلي والفلسطيني متفقين ألاّ تمضي سنة 2008 إلا وأُسسُ الدولة الفلسطينية قد وضعت، وستواجه إسرائيل مشاكل مع السلطة الفلسطينية لهذه الدولة في النواحي المتعلقة بالعلاقات الخارجية أولا، والقضايا الداخلية ثانيا. فمن بين القضايا الخارجية ما له علاقة بشبكة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم وقضايا الأمن العالمي والإقليمي. وعشرات القضايا الداخلية كالبيئة والمواصلات والاتصالات والثروات الطبيعية والبيئة وغيرها...

لهذا تنظر إسرائيل بصورة شمولية إلى كل القضايا التي من الممكن أن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بها، وتؤثر على سير الحياة فيها.

ينظر سياسيو إسرائيل إلى مستقبل العلاقات مع الفلسطينيين حال إقامة الدولة الفلسطينية من زوايا ثنائية بين إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية، وزاوية ثلاثية الأبعاد بين إسرائيل والدولة الفلسطينية والفلسطينيين في إسرائيل.(3)

إن هذه النظرة تعتبر جزءا من محاولات إسرائيل وضع سيناريوهات كثيرة لإمكانيات الحل مع الفلسطينيين بأقل تكلفة سياسية أو على حساب مصالحها الآنية والمستقبلية بما في ذلك، وهذا الأهم، الأراضي. لهذا فإن ما نعرضه هنا هو عبارة عن أحد هذه السيناريوهات التي لاقت رواجا معينا في أوساط معينة من الإسرائيليين. ولا تعني أنها السائدة. ولكن، باعتقادنا، أنه بات من المستحسن للباحث والسياسي والقارئ العربي التعرف على أنماط جديدة من التفكير والتخطيط لحل الأزمات والخروج من المآزق.(4)

العلاقات الثنائية بين إسرائيل ودولة فلسطين:

ستوضع على أجندة النقاش والمفاوضات قضايا ذات وجه تاريخي فيها إصرار وتمسك من قبل الطرفين، وعلى رأسها قضايا: اللاجئون وحق العودة والقدس.

وستتم إقامة جهاز بشري يخفف من حدة التوتر بين الطرفين في قضايا وأمور يومية يجري النقاش بشأنها بين طرفي الصراع.

وستتم معالجة مسائل تتعلق بعبور فلسطينيين من الضفة الغربية إلى قطاع غزة.

وسيتم وضع مجموعة من الأنظمة المتفق عليها بين الطرفين، ولكن سيتم أيضا اعتماد قوانين دولية لمسائل التنقل والعبور بين الدولتين إسرائيل وفلسطين.

ولكن واضح للفلسطينيين على وجه الخصوص أنه لن تكون هناك أسس متساوية في العلاقات بين إسرائيل وبين فلسطين، ستُبقي إسرائيل على تفوقها العسكري والسياسي، بالرغم من كافة الضغوط الدولية التي تُشغّل على إسرائيل. وستتعرض العلاقات بين الدولتين إلى مشاكل فيما لو تمت علاقة بطرف ثالث أو مجموعة دول ثالثة.

لهذا، فالدولة التي ستقام كجزء من حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين ستكون دولة فلسطينية علمانية، لا علاقة لها بالأحزاب والتيارات الدينية، والقصد هنا حماس، أي استبعاد حماس عن السلطة. التيارات الفلسطينية العلمانية والتي تعتبرها إسرائيل معتدلة تتفق مع الخطوط العريضة للتسوية السلمية بإقامة دولة على حدود 1967، والتنازل عن الثوابت الأساسية للفلسطينيين وفي مقدمتها حق العودة واللاجئون والقدس.

لهذا، فالصراع الفلسطيني الداخلي سيكون قويا، خاصة ما له علاقة باللاجئين. فاللاجئون الذين اعتبروا الستين سنة الماضية (منذ عام 1948) هي انطلاقة للعودة غير راضين بالمطلق عن مجرى المفاوضات مع إسرائيل والذي تديره السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. إذن، توجد في أوساط الفلسطينيين قوى ضاغطة لن تقف على الحياد وستسعى إلى إثارة القضية بشكل متواصل، وهو ما سيعقد مجرى التوصل إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل. بالمقابل ترفض إسرائيل التفاوض بقضية اللاجئين لكونها مرتبطة بحق العودة وهذا بالنسبة لإسرائيل خط أحمر. بينما توافق إسرائيل على العودة إلى أراضي السلطة الفلسطينية دون العودة إلى إسرائيل. وبالطبع فإن العودة بموجب قرار العودة رقم 194 ينصُّ على عودة اللاجئين إلى ديارهم التي تركوها وليس إلى ديار أخرى. وهذه أيضا قضية نقاشية صعبة بين الطرفين، وسيتعرض لها المفاوض الإسرائيلي مع المفاوض الفلسطيني. صحيح أنه

حتى الساعة لم يصدر تصريح فلسطيني رسمي فيه قرار تنازل عن حق العودة، إلا أن السلطة الفلسطينية تتفاوض مع الجانب الإسرائيلي من منطلق تأجيل هذه القضايا إلى وقت لاحق. وعمليا فالمسألة ليست تأجيلا وإنما إلغاء الموضوع.

أما بالنسبة للعلاقات الثلاثية بين إسرائيل وفلسطين وفلسطينيي إسرائيل، فقد يسأل السائل لماذا هذا الموضوع بالذات وسط شبكة العلاقات بين إسرائيل ودولة فلسطين؟

وقد لاحظنا أنه خلال التحضيرات لمؤتمر أنابوليس فإن رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته قد تحدثا معمقا عن الدولة اليهودية. وهذا الحديث ارتبط كثيرا بالطرح المتعلق بمصير الفلسطينيين في إسرائيل. فالفلسطينيون في إسرائيل يشكلون 20% من التعداد السكاني في إسرائيل، وهم بهذا يشكلون خطرا ديمغرافيا على مستقبل إسرائيل. فطرحت مسألة إمكانية انتقالهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية. ومن جهة أخرى فإن قرار ميني مزوز المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية قد أعلن في نهاية شهر كانون الثاني 2008 عن إغلاق ملفات الشرطيين الإسرائيليين الذين أطلقوا النار على فلسطينيين في أكتوبر 2000 وقتلوا 13 شابا. بمعنى آخر، فإن إغلاق الملفات يعني أنه يعترف بوجود 13 قتيلا دون وجود 13 قاتلا. ولكن ما هي أبعاد هذه القضية؟! الأبعاد سياسية في اعتقادي، إن إسرائيل لا تريد معالجة قضايا الفلسطينيين في داخلها قضائيا. وهذا يعني ترك النواحي القضائية والقانونية لمصلحة المواطنين اليهود في إسرائيل. وهذا يقوي التوجه نحو مزيد من إهمال المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وتثبيت وجود مواطنين يهود ينالون حماية قانونية. إذن، رفع الحماية القانونية عن الفلسطينيين في إسرائيل وتوفيرها لليهود، معناه مزيد من يهودية إسرائيل على حساب حقوق المواطنة للفلسطينيين في إسرائيل. ويرتبط هذا مع توجهات الحكومات الإسرائيلية نحو تحقيق مزيد من ترحيل للفلسطينيين في إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية أو أي مكان آخر، وسط تشجيع أشكال التوطين الفلسطيني في لبنان والأردن وسوريا، بهدف إسقاط وإلغاء حق العودة.

ترى إسرائيل أن الفلسطينيين فيها هم فلسطينيون يُعرّفون أنفسهم بصراحة أنهم فلسطينيون. ومجموعة كبيرة وشرائح واسعة من فلسطينيي الداخل يُعلنون أنهم

إلى جانب حل دولة واحدة ثنائية القومية. ولو تم حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة سينتقل الصراع إلى فلسطينيي الداخل الذين سيطالبون بمزيد من الحقوق والامتيازات كمواطنين متساوين أسوة ببقية المواطنين في إسرائيل.

يسود اليوم في الساحة الإسرائيلية توتر وفقدان ثقة بين دولة إسرائيل وبين مواطنيها الفلسطينيين في أعقاب انتفاضة الأقصى – أكتوبر 2000 – واستشهاد 13 شابا برصاص الشرطة الإسرائيلية.

إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تعتبران الفلسطينيين في إسرائيل قضية تخص إسرائيل فقط، وغير خاضعة للمفاوضات. وهذا يعني أن القضية الخاصة بالفلسطينيين في إسرائيل لن يتم التوصل إلى حل بشأنها. ومقابل ذلك، فإن لإسرائيل أفضلية تفوق عسكري على الطرف الفلسطيني ولكن لن يكون لإسرائيل أي تفوق على الطرف الفلسطيني في حال قيام هذا الطرف بتحريك الفلسطينيين في إسرائيل لصالح قضية تخص الفلسطينيين.

وكان واضحا خلال أوسلو أن فلسطينيي إسرائيل غير مشمولين في الحل، ولكن هذا سيعقد القضية مستقبلا من النواحي السياسية والأمنية.[5]

بمعنى آخر، فإن أطرافا أخرى تشترك في اللعبة السياسية بين إسرائيل ودولة فلسطين مستقبلا، وهؤلاء هم فلسطينيو إسرائيل. فهل ستوافق إسرائيل على منح السلطة الفلسطينية موقعا لتقول كلمة بخصوص فلسطينيي الداخل؟

المشكلة المستقبلية أن فلسطينيي الداخل يطالبون باستقلالية ثقافية، وهذا يشكل خطرا على إسرائيل. إسرائيل تريد مواطنين خاضعين لها يعترفون بيهودية الدولة، والفلسطينيون يرفضون هذا التوجه.

من هذا المنطلق رأيت طرح هذا الموضوع الغائب في واقع الأمر عن أجندات المفاوضات بين العرب وإسرائيل. فإسرائيل تفكر كثيرا بالفلسطينيين في داخلها، وتخطط لعزلهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتحول دون تقدمهم في وظائف إدارية رسمية، وتتعامل معهم كأعداء يحملون مواطنة إسرائيلية. وهذا الوضع غريب للغاية في دولة تنادي بالديمقراطية لجميع المواطنين. يتبين لنا أن الرؤية الإسرائيلية تسعى إلى ربط القضية الفلسطينية بعدة محاور، منها محور الفلسطينيين في إسرائيل.

ولـــيس صـــدفة أن تطرح مشاريع تبادل سكاني أو ضم أراض ذات أغلبية عربية فلـــسطينية في مـــنطقة المـــثلث إلى الضفة الغربية كجزء من عملية تخفيف العبء الديمغرافي الذي تعاني منه إسرائيل جراء الزيادة السكانية للفلسطينيين في داخلها.[6] ولـــيس صدفة أن تدعو وزيرة خارجية إسرائيل عشية أنابوليس بالذات إلى إمكانية انـــتقال فلسطينيين من الداخل إلى مناطق فلسطينية وعدم البقاء في إسرائيل بالرغم من كونهم يحملون الجنسية الإسرائيلية.

هـــذه مؤشـــرات تؤكد أنه خلال السنوات الخمس القادمة ستطرح مشاريع ترحيل بكثافة أكثر مما هي عليه الآن. وستطلق سياسات التضييقات على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وسط فقدان تغطية وحماية قانونية.[7]

وارتفعـــت أصوات وسط فلسطينيي إسرائيل في شباط 2008 تطالب بحماية دولـــية في أعقاب إعلان المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية عن إغلاق ملفات الـــشرطة المـــتهمين بقتل مواطنين عرب في أكتوبر 2000. وفي اعتقادي أن محاولة تـــدويل قضية الفلسطينيين في إسرائيل ستدعم توجهات إسرائيلية نحو تحويل قضية الفلسطينيين إلى المحافل الدولية كجزء من حل للقضية الفلسطينية على مبدأ التبادلية الـــسكانية. وسيكون التوجه الإسرائيلي بربط مصير فلسطينيي الداخل مع القضية الفلسطينية على قاعدة تبادل سكاني أو نقل سكاني.[8]

خلاصة

لـــن يكـــون من السهل التوصل إلى حل كامل وشامل للصراع بين إسرائيل والفلـــسطينيين، ســـتكون هـــناك تسوية محدودة مرحلية وسط تأجيل عدة قضايا جوهرية كقضية القدس واللاجئين والعودة.

ومقابـــل ذلـــك ستسعى إسرائيل إلى مزيد من تهويد إسرائيل وسط تغييب مقصود للفلسطينيين داخلها، ومحاولات ربط مصيرهم بمصير القضية الفلسطينية.

وســـتزداد محـــاولات طرح حلول مشروطة بنقل أعداد من الفلسطينيين في إسرائيل إلى مناطق في الضفة الغربية.

وهـــذا يعني إصرار إسرائيل على تقسيم فلسطين وإقامة دولتين وفقا للوضع القائم. ومعنى ذلك يرتبط بنقل سكان فلسطينيين إلى أراضي الدولة الفلسطينية.[9]

ولهـــذا، أرى أن الفلسطينيين في إسرائيل سيلعبون دورا مركزيا وجوهريا في قـــضايا تـــتعلق بالحـــل بـــين إسرائيل وفلسطين، والسؤال هنا هل هذا سيكون لمـــصلحتهم؟ في اعتقادي أن السنوات القادمة ستضع الفلسطينيين في إسرائيل على كفـــة الصراع بعد أن أهملوا طوال الفترة بعد أوسلو. ويبدو لي واضحا أن دورهم ســـيكون في توجـــيه سياســـة إسرائيلية نحو تشكيل دولة لجميع المواطنين في الحد الأعلى، أو دولة ديمقراطية لجميع المواطنين، ولكن هذا التوجه سيبقى أملاً وتمنيا!! والصراع بينهم وبين الإسرائيليين سيكون حول شكل ومضمون الدولة الإسرائيلية. وبالـــرغم مـــن عدم التغير في توجه الحكم في إسرائيل نحو قضية المواطنين العرب الفلـــسطينيين في إســـرائيل، إلا أن طـــروحات قياديين فلسطينيين في إسرائيل وفي مقدمتهم عزمي بشارة سببت حرجا في سير العملية الديمقراطية في إسرائيل، إذ أن بـــشارة كان يؤكد دائما "على أن امتحان الديمقراطية والمساواة هو قضية المواطنة، وأنـــه طالمـــا لم تكن الدولة لجميع المواطنين، فإنه لا قيمة حقيقية للمساواة شعارا وبـــرنامجا... لقد تبين أن المساواة في الدولة الصهيونية هي مفهوم هش لا أساس له في مواطنة متساوية".[10]

وأثـــارت آراء بـــشارة هـــذه موجات من السخط والغضب في الكنيست الإســـرائيلي وفي الشارع الإسرائيلي على حد سواء، جراء الخوف الشديد من أن يفقـــد المـــشروع الـــصهيوني من وجوده واستمراريته في حال تحول إسرائيل إلى الديمقراطية دون اليهودية، وبالتالي تحول اليهود فيها إلى أقلية.[11]

الهوامش

(1) لقد أظهرت خطة الانفصال والانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب أن الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون لا تكترث بمصالح الفلسطينيين ولا بالمشاكل التي يواجهها رئيس السلطة عباس. أنطوان شلحت ومحدوح نوفل، "إسرائيل وعملية السلام وعلاقاتها الخارجية" في تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2006، تحرير جوني منصور، (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، ص 50.

(2) صحيفة يديعوت أحرونوت، 2006/8/1.

(3) قدم معهد رؤوت ورقة تحوي تصورا لمستقبل الصراع بين إسرائيل والدولة الفلسطينية حال إقامتها. شارك في إعداد الورقة بنحاس ميدان شاني عضو سابق في طواقم المفاوضات مع الفلسطينيين في حكومة إيهود باراك، وأري شوعالي من كبار موظفي مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية ومسئول عن ملف العلاقات بالدول الإسلامية. ورقة رؤوت منذ 2004/5/27. وتأسس هذا المعهد في تل أبيب عام 2004 ليقدم استشارات سياسية وتكتيكية وإستراتيجية لصناع القرار والسياسيين الآخرين المهتمين بالصراع. يمكن مراجعة هذه الورقة على موقع المعهد على الإنترنت، كالتالي: www.reut-institute.org/Publication.aspx.

(4) موقف المبادرة العربية الهادف إلى التوصل إلى تسوية أو سلام بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب، وهذا ما تم التصريح به في مؤتمر القمة ببيروت في عام 2003، أي إقامة دولة فلسطينية في حدود 1967. والاعتراف المتبادل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية.

(5) نحيل القارئ إلى مقالة ماجد الحاج، "الخط الأخضر إلى أين؟ توجهات في اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين الفلسطينيين في المناطق"، مدينا فحيفرا، العدد الرابع، كانون الأول، 2004. ص 830. (بالعبرية).

(6) شاؤول أرييلي ودوبي شفارتس وهداس تغاري، الإثم والحماقة: حول المقترحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين، ترجمة جلال وليلى حسن (القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 2006).

(7) عادل منّاع، "هوية مأزومة: العرب في إسرائيل حيال اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية" في روت غابيزون ودفنا هاكير (محررات)، الشرخ اليهودي – العربي في إسرائيل (نصوص)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000)، ص ص 125-132. (بالعبرية).

(8) تناولت مقالات صحفية وتعليقات عليها مسألة نقل السكان بالاعتماد على اتفاقية لوزان بين حكومة مصطفى كمال أتاتورك في تركيا وبين الحكومة اليونانية في أثينا في عام 1924. ynet.co.il بتاريخ 2008/2/4.

(9) خلص الإحصاء السنوي الذي أجراه مركز يافه للأبحاث الإستراتيجية في جامعة تل أبيب والذي أجراه آشر أريان في 2002 إلى ما يلي (كمثال): 46% من بين مواطني دولة

إسرائيل اليهود يؤيدون عملية الترانسفير للفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة. ويؤيد 31% منهم عملية ترانسفير لعرب إسرائيل.... وأعرب 60% من المستطلعين أنهم يؤيدون في هذه الأيام تشجيع هجرة عرب إسرائيل من الدولة. ويعتقد 61% من اليهود أن عرب إسرائيل يشكلون خطرا أمنيا على الدولة... هذا ما أورده التقرير وما تناقلته الصحف العبرية كصحيفة هآرتس 2002/3/12. وتصريحات رجال دين يهود متطرفين أمثال الحاخام أليعيزر ملاميد التي أثارت ضجة في حينه والداعية إلى طرد العرب كفريضة، معاريف 2002/2/22.

(10) عزمي بشارة، لئلا يفقد المعنى، إصدار مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،2002. ص 97.

(11) تعرض عزمي بشارة إلى مسلسل من الملاحقات السياسية والبوليسية في إسرائيل، وإلى تحقيقات حول زياراته إلى سوريا ولبنان وغيرها من الدول العربية ولقاءاته مع زعماء هذه الدول وشخصيات سياسية بارزة فيها، إضافة إلى مناداته المستمرة بحقوق المواطنين العرب على قاعدة المواطنة وليس من منطلق التسامح بين الفينة والأخرى. وكانت النتيجة استدعاؤه عشرات المرات إلى التحقيق في الشرطة الإسرائيلية وتقديم بعض لوائح الاتهام ضده وضد عدد من أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وأخيرا قرر عزمي بشارة الاستقالة من الكنيست الإسرائيلي والعيش في أحد البلدان العربية كي لا يتهم بالخيانة والعمالة بموجب تهم ملفقة لتجريده من حقوقه كمواطن.

الفصل السادس

وثيقة طبريا

مدخل

بالرغم من إدراكنا التام أن هذه الوثيقة ليست الأهم بين مجموع الوثائق التي صدرت في العقد الأخير في إسرائيل بما يتعلق ورؤية الباحثين والاستراتيجيين والسياسيين نحو مستقبل إسرائيل من كافة الجوانب، إلا أننا رأينا من المناسب جدا عرضها في هذه الدراسة لكونها تلقي الظلال على بعض القضايا الجوهرية المتعلقة بالصراع الإسرائيلي - العربي في الشرق الأوسط.

صدرت هذه الوثيقة في نهاية العام 2001 مُوقعة بيد عدد من سياسيي ومفكري وأكاديميي إسرائيل، من تيارات وتوجهات وأحزاب يسارية أو قريبة من طرح اليسار الصهيوني الإسرائيلي.

وبالرغم من صدور عدة وثائق أو أوراق عن جهات فكرية وأكاديمية وسياسية إسرائيلية على مدار العقدين الأخيرين، إلا أننا اخترنا هذه الوثيقة لكونها:

أولا: تعكس صورة الوضع السياسي الذي تمر به إسرائيل، وسعي مفكرين من الصف الأول لوضع صيغة توافقية لبناء مجتمع جديد أو متجدد في إسرائيل.

ثانيا: تعكس رؤيا قيادات فكرية نحو مستقبل إسرائيل: هويتها، شكلها، حدودها، علاقاتها مع مواطنيها العرب، علاقاتها مع الخارج.

ثالثا: النقاش والحوار الداخلي في إسرائيل فيما يتعلق ومسألة السلام مع الفلسطينيين والعرب.

رابعا: هل يمكن اعتبار هذه الوثيقة، وثيقة استقلال[1] جديدة لإسرائيل، أو تجديد لمنتج دولة صهيونية - يهودية في الشرق الأوسط، بعد انتهاء مفعول منتج الحركة الصهيونية؟

نظرة الوثيقة نحو مستقبل إسرائيل وشعبها

أدى طرح هذه الوثيقة إلى نقاش حاد في المحافل الفكرية والسياسية والحزبية والاجتماعية والإعلامية الإسرائيلية ولمدة طويلة، مما دل على عمق الأزمة التي تعيشها إسرائيل كدولة ويعيشها الشعب اليهودي في إسرائيل في محاولة لتجميع شتاته. وجاء إصدار هذه الوثيقة في أعقاب سلسلة من الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدها إسرائيل والمنطقة وما زال بعض منها يتفاعل إلى الآن (2008)، وعلى ما يبدو سيبقى تفاعلها مدة طويلة، ما دامت أسس الصراع الإسرائيلي – العربي/الفلسطيني لا تجد طريقها إلى الحل النهائي.

وللتوضيح، فإن هذه الوثيقة قد صدرت بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان (أيار 2000)، وانطلاق انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية في نهاية أيلول من العام ذاته، وفي أعقاب قيام قوات الأمن الإسرائيلية بقتل ثلاثة عشر شابا عربيا فلسطينيا دون جرم اقترفوه، إلا لأنهم تظاهروا تضامنا مع إخوانهم الفلسطينيين الذين يتعرضون لاحتلال بغيض ووحشي.

وصرّح عدد من القائمين على إصدار هذه الوثيقة، ومن بينهم وزيرة التربية والتعليم الحالية يولي تمير، أن الوقت قد حان لينظر شعب إسرائيل نحو مستقبل دولته من منطلق تعريف الدولة (هويتها) وواجبات مواطنيها وتحقيق عدالة اجتماعية وجعل إسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية في الوقت ذاته.

ونطرح السؤال هنا عما إذا كان بروز مثل هذه الوثيقة الهامة يحمل في طياته خفايا تشير إلى فشل "أتون الصهر" الذي تحدث عنه دفيد بن غوريون مؤسس إسرائيل وأول رئيس لحكومتها، وسعي المفكرين الحاليين إلى إعادة النظر في صهر جديد لدولة جديدة؟

والسؤال الثاني الذي نطرحه هنا هل في هذه الوثيقة ما يؤكد أو يبين بقاء مخلفات من الإيديولوجية الصهيونية بعد أن تناثرت عبر السنين منذ تطبيق المشروع الصهيوني فعلا وتحقيقه نهائيا بتأسيس دولة إسرائيل؟

وإن تكاثرت الأسئلة وانهالت التساؤلات في هذا السياق فإن موضوعا رئيسيا يجمع عليه الإسرائيليون هو في كيفية ضمان المحافظة على الطابع اليهودي – الصهيوني لإسرائيل.

جاءت الانتفاضة الأولى ثم الثانية وهبة فلسطينيي إسرائيل لتضيء أمام ناظري المسئولين السياسيين والمفكرين الإسرائيليين نورا أحمر بأن المواجهات هذه المرة ليست على الحدود إنما في البيت أو بالقرب منه. ولهذا تضع هذه الوثيقة طرحا أساسيا، أشرنا إليه أعلاه في ما يتعلق بالسبل الكفيلة للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة.

وإن كانت وثيقة طبريا تعبير نظري عن رؤيا مستقبلية لإسرائيل إلا أن الطروحات حولها وتفسيرات فقراتها تؤكد وجود مشاريع ومخططات لتنفيذها، ومن أبرزها تفعيل مجدد لمشاريع "ترانسفير" للعرب الفلسطينيين في إسرائيل بغية تخفيف وطأة شبح الديمغرافية.

إن تحقيق مشروع الترانسفير سيجعل من إسرائيل – وفق تصورات وتوقعات مُنظريها – دولة يهودية الهوية والشكل والمضمون. وقد ارتفعت في نهاية العام 2007 أصوات المنادين من بين وزراء[2] وسياسيين وحزبيين تنادي بترانسفير للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، من خلال تطبيق نقل سكاني، أو ترانسفير بالرضا، وهو ما يعرفه بعض سياسيي إسرائيل بتوجه أخلاقي، بدلا من استعمال القوة والعنف.

نصوص من وثيقة طبريا

تتكون الوثيقة من افتتاحية قصيرة جدا، ثم عشرة بنود يعقبها قائمة بأسماء أعضاء طاقم المسئولية القومية وتواقيعهم.

ومما ورد في افتتاحية الوثيقة: "انطلاقا من الالتزام بوجود دولة إسرائيل كدولة يهودية – ديمقراطية، وانطلاقا من الإحساس بالمسئولية والقلق على مستقبل إسرائيل وصورة المجتمع في إسرائيل، اجتمعنا نحن، كمواطنين إسرائيليين أبناء الشعب اليهودي، وبروح وثيقة الاستقلال تبنينا هذه الوثيقة".

تظهر هذه الافتتاحية أن جمهرة واضعيها يؤكدون أن إسرائيل دولة يهودية هكذا تأسست، وأنها، أي إسرائيل، دولة ديمقراطية. وأن هوية الموقعين عليها هم أبناء الشعب اليهودي. وهنا تمت بقصد مسبق عملية إقصاء المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل الذين يشكلون قرابة 20% من التعداد السكاني العام.

مفهوم الإقصاء المستهدف هو الترويج لمشروع ترانسفير للعرب الفلسطينيين لتسبق إسرائيل دولة للشعب اليهودي، وأنها دولة يهودية كما يجري التشديد على ذلك صباح مساء في المحافل السياسية والأوساط الإعلامية.

وبالرغم من أن الوثيقة لا تطرح علانية مشروع ترانسفير إلا أنه يستشف من المناخ العام في الشارع الإسرائيلي وجوده وتفاعله في أروقة الأحزاب الصهيونية اليمينية كالليكود وموليدت وإسرائيل بيتنا (وهو حزب مهاجرين روس متطرف يتزعمه أفيجدور ليبرمان، ولا يتورع عن طرح مشروع ترانسفيري، وعن تسديد ضربة عسكرية ضد إيران ومصر في الوقت ذاته). ومن خلال ارتفاع وتيرة تصريحات مسئولين إسرائيليين بهذا الخصوص. ويتغذى المجتمع الإسرائيلي بصورة دائمة بمعطيات إحصائية حول تزايد نسبة وعدد العرب الفلسطينيين في إسرائيل وأيضا في الأراضي الفلسطينية، مما سيؤدي مستقبلا إلى تفوق ديمغرافي للفلسطينيين في فلسطين التاريخية خلال فترة زمنية قصية للغاية.

"دولة إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي" بهذا تبدأ الوثيقة طرحها حول تعريف جذور ووجود الشعب اليهودي وحاجته إلى دولة. "على مر أكثر من ألف وثمانمائة سنة كان الشعب اليهودي بلا وطن. وقد لوحق في بلاد عديدة وفي أوضاع تاريخية كثيرة، حتى الموت. وفي القرن العشرين، بينما كان في المهجر، حلّت بالشعب اليهودي فاجعة تاريخية لم يعرف لها أي شعب آخر مثلا، ألا وهي الكارثة.

نحن نؤمن أن هناك ضرورة وجودية عُليا، وثمّة مُبرّر أخلاقي كامل لأن يكون للشعب اليهودي وطن قومي خاص به هو دولة إسرائيل.

لقد حافظ الشعب اليهودي، طوال كل تاريخه، على صلة عميقة ومتواصلة مع بلاده، وقد ظل الحنين إلى أرض إسرائيل وإلى القدس في مركز حياته الروحانية والثقافية والقومية. ويعتبر تشبث الشعب الإسرائيلي بتراثه وتوراته ولغته وأرضه ظاهرة إنسانية وتاريخية قلّت مثيلاتها في تاريخ الشعوب. وهذا التشبث هو الذي أوجد الصهيونية، وجمع الشعب من جديد في أرضه، وأدى إلى قيام دولة إسرائيل وتأسيس القدس كعاصمة لها.

إننا نؤكد أن حق الشعب اليهودي في أن يعيش حياة ذات سيادة في أرض إسرائيل هو حق راسخ لا طعن فيه. وأن دولة إسرائيل تجسد في أرض إسرائيل حق شعب إسرائيل في الحياة والسيادة والحرية.

إسرائيل هي الوطن القومي والمقر الروحي وقاعدة حرية الشعب اليهودي".[3]

الملاحظ هنا في هذا البند محاولة ربط الواقع بالماضي البعيد وتطلع نحو المستقبل، وأن وجود الشعب اليهودي هو عبارة عن استمرارية للشعب ذاته عبر مئات السنين وما إسرائيل إلا تجسيد لهذا الطموح في بقاء هذا الشعب والحفاظ عليه في أرضه. و لم يتطرق هذا البند ولو بالإشارة والترميز إلى الشعب العربي الفلسطيني الذي يعيش على أرضه منذ آلاف السنين. هذه أيضا عملية تفريغ تاريخية لواقع حقيقي، ترفض قبوله الحركة الصهيونية، وكذلك واضعو الوثيقة، وهذا ما هو سائد في الشارع الإسرائيلي العام. وينساق هذا التوجه الإقصائي مع قطاعات حياتية مختلفة ومتنوعة تجعل من العربي الفلسطيني ابن البلاد الأصلي غريبا وغير مرغوب فيه. وتمهد هذه التوجهات لمشروع تغييبي واسع النطاق، أشرنا إليه سالفا، ألا وهو الترانسفير.

لا تناقض بين دولة يهودية وديمقراطية! هل هذا الطرح الإسرائيلي صحيح؟

يُعرّف قادة إسرائيل أن دولتهم "يهودية" في الوقت ذاته ويدافعون عن مقولتهم هذه بكل جوارحهم. وجاءت الوثيقة لتُكرّس هذه المقولة بثلاثة بنود رئيسية. فالبند الثاني يطرح فكرة ديمقراطية الدولة بكونها "مبنية على مبادئ الحرية والعدل والسلام. وأن إسرائيل ملزمة بتحقيق مساواة تامة لكل مواطنيها دون تمييز على قاعدة الدين، والأصل والجنس، وإسرائيل ملزمة بحرية الدين والضمير واللغة والتربية والثقافة... وكل مواطنة وكل مواطن في إسرائيل متساوون مع الآخرين. كل مواطنة وكل مواطن في إسرائيل هم أحرار...". ولكون الوثيقة قد خصصت البند الخامس منها للأقلية العربية في إسرائيل، فإنه يفهم من البنود 2-4 أنها موجهة لليهود فقط دون وجود أي علاقة مع العرب في إسرائيل. بمعنى آخر، أن طرح

المساواة والعدل وهما من أسس النظام الديمقراطي قد يجعل التوجه محصورا باليهود فقط دون العرب الذين تعتبرهم إسرائيل، ولو صوريا، مواطنين فيها.

ولماذا دولة يهودية؟ "إن إسرائيل تجسد حق الشعب اليهودي في تقرير المصير. واستنادا إلى قيمها، فإن دولة إسرائيل ملزمة باستمرار وجود الشعب اليهودي وبحقه في أن يكون سيد نفسه في دولته ذات السيادة".

اعتبر واضعو هذه الوثيقة أنّ لإسرائيل وظيفة، من أبرز مهامها المحافظة على "وجود الشعب اليهودي وحقه في أن يكون سيد نفسه في دولته ذات السيادة. وأن الطابع اليهودي لدولة إسرائيل تم التعبير عنه بـ:"الالتزام العميق بالتاريخ اليهودي وبثقافة إسرائيل بالصلة مع يهود المهجر، بقانون العودة، بتشجيع الهجرة إلى البلاد والاستيعاب، بالإبداع الإسرائيلي، وباللغة العبرية التي هي لغة الدولة الأساسية، بالأعياد وبأيام الراحة الرسمية للدولة، برموزها ونشيدها الوطني، بالثقافة اليهودية ذات الجذور التاريخية وبالمؤسسات التي تطورها، وبجهاز التعليم العبري الذي مهمته أن ينمي، إلى جانب الثقافة العامة والعلمية القيم البشرية، وإلى جانب الإخلاص للدولة وحب البلاد ومناظرها الطبيعية، صلة الطلاب بالشعب اليهودي، وبتراث إسرائيل وبسفر الأسفار........ ويهود إسرائيل ويهود الشتات متكافلون".

واضح أن التوجه الماضي والحاضر ونحو المستقبل هو تنمية وتعميق كل ما له علاقة بالتاريخ والتراث اليهودي في إسرائيل. وهنا أيضا لم يعالج هذا البند سوى ما له علاقة بيهودية إسرائيل بكافة مركبات الثقافة والحياة الاجتماعية والنشاطات التعليمية والتربوية. وعملية الإقصاء ظاهرة بالكامل في هذا الطرح، من منطلق نفي العرب الفلسطينيين كشعب له مكوناته القومية، ونفي تاريخه ووجوده ومستقبله. بمعنى آخر، أن آلة الإقصاء ساعية قُدُما في عملية تغييب الوجود العربي الفلسطيني لسكان وأهل فلسطين الأصليين.

ويرغب واضعو الوثيقة في نشر فكرة أن قرار التقسيم 181 من عام 1947 قد أشار إلى دولة يهودية في فلسطين، وها أن إسرائيل تحقق هذا القرار. علما أن الإشارة في القرار ليس إلى يهودية دولة إسرائيل. القصد هنا إلى دولة يهودية، أي إلى دولة فيها يهود. وهذه محاولة لفرض تفسيرات وتأويلات إسرائيلية لدعم مشروعية الدولة اليهودية.

وتبرز بشكل واضح في سياق هذه البنود "ضمان وجود إسرائيل يهودية - ديمقراطية"، وأنه "يجب الاستمرار في بناء أغلبية يهودية ملحوظة، وهذه الأغلبية يحافظ عليها بطرق أخلاقية فقط".

ما معنى المحافظة على الأغلبية اليهودية بطرق أخلاقية من غير القيام بتنفيذ ترانسفير أو تبادل سكاني؟

قلنا أعلاه إن مشاريع وطروحات الترانسفير قائمة في الأجندة السياسية الإسرائيلية. وتطرح في فترات متقاربة جدا. ويلاحظ، المتتبع للتطورات السياسية، أن طرحها يتزامن مع كل افتتاح لجولة مفاوضات إسرائيلية - فلسطينية. ومن جهة أخرى طرحت وما تزال مشاريع لتبادل سكاني، أو لنقل ضم مناطق من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية واستبدالها بمناطق استيطانية في الضفة الغربية. والحديث منذ عدة أعوام يدور حول ضم منطقة المثلث (من أم الفحم في شمالي المثلث وحتى قرية جلجولية جنوبه) إلى السلطة الفلسطينية، وهذه المنطقة تضم قرابة 250 ألف فلسطيني، وضم مناطق الاستيطان في الضفة إلى إسرائيل وتضم قرابة 250 ألف مستوطن إسرائيلي.(4)

وتطفو على الجو السياسي والإعلامي بشكل مستمر تصريحات لسياسيين يمينيين وأيضا فيمن يسمون أنفسهم بسار إسرائيلي، برامج ترانسفير أو تخفيف السكان من مناطق معينة داخل إسرائيل. والقصد الأكبر هو لمنطقة الجليل حيث يتفوق العرب الفلسطينيون على اليهود من حيث عدد السكان. وفي منطقة النقب حيث بلغ عدد العرب البدو فيه قرابة 200 ألف نسمة (2007)، ويمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي التي تصمم إسرائيل على مصادرتها منهم وتوطينهم في تجمعات سكنية مزدحمة مقابل هذه الأراضي، وهم يرفضون ذلك.

إذن، تواجه إسرائيل أزمة في العلاقة مع المواطنين العرب فيها، والذين بقوا في أراضيهم بالرغم من عمليات التطهير العرقي في فلسطين عام 1948. ولحل هذه الأزمة صادرت معظم الأراضي التي بملكية عرب فلسطينيين في الجليل، وكذلك في النقب، وبالرغم من كل سياسات التضييق والقمع، فإن الفلسطينيين في إسرائيل حافظوا على بقائهم مستمرين في نضالهم حفاظا على هذا البقاء. ولأن الجليل تسكنه أغلبية عربية ولأن المثلث كله تقريبا عربي، ولأن النقب عربي في جزئه

الشمالي، تدرس إسرائيل كافة الطرق للتخلص من هذا الوضع. فليس صدفة أن تخصص وزارة في حكومة أولمرت لرعاية الجليل والنقب، تَوَزَّرَهَا شمعون بيريس قبل أن ينتخب رئيسا لإسرائيل في صيف 2007.

وخصصت الوثيقة البند الخامس منها لشكل العلاقة المستقبلية التي يراها واضعو الوثيقة بين دولة إسرائيل وبين الأقلية العربية فيها.

حقوق مدنية دون حقوق سياسية وقومية للعرب في إسرائيل

تطرح الوثيقة اعتماد إسرائيل مبدأ التعامل المتساوي وبدون تميز من غير الإشارة إلى العدل الاجتماعي في ذلك! وتؤكد على أنه "يجب العمل بشكل حاسم وفوري من أجل تحقيق مبدأ المساواة المدنية بشكل عملي". وهنا تظهر رؤية واضعي الوثيقة بإبعاد العرب في إسرائيل عن نطاق الحقوق القومية والسياسية التي يجب أن يتمتعوا بها في ظل الادعاء بالدولة الديمقراطية. ولهذا لم يبتعد واضعو الوثيقة بالمطلق عن أسس توجهات الفكر الصهيوني الذي يعتبر السكان الأصليين للبلاد بأنهم أقلية غير قومية، من خلال عدم ذكر قوميتهم، ومن خلال الاكتفاء بمنحهم حقوقا مدنية فقط.

هذا التوجه يندرج جيدا مع عبارة المحافظة على الأغلبية اليهودية بطرق أخلاقية فقط، من حيث التمهيد لتسديد ضربات موجعة للأقلية العربية في إسرائيل.[5]

أما البنود 6-8 فتظهر أن إسرائيل دولة محبة للسلام، وأن الصراع رافقها، وأنها دافعت عن نفسها طيلة هذه السنوات. وترى الحل "الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الجار، بشرط أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب اليهودي" وهنا لا توجد أي إشارة إلى قبول واضعي الوثيقة بفكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وهذا التوجه هو الذي يوجه الساسة الإسرائيليين وما سيتمسكون به خلال مفاوضات القضايا الجوهرية والحل النهائي، كما جرى تصوير ذلك في لقاء أنابوليس نهاية العام 2007. وتضيف الوثيقة في هذا البند "أن إسرائيل مستعدة للتنازلات المتبادلة بين الطرفين كأساس لحل النزاع". وهذا معناه، مستقبلا، مواصلة تقزيم حجم القضية الفلسطينية، وتحقيق مشروع تبادل سكاني بين إسرائيل وبين الفلسطينيين من خلال ضم مناطق، أشرنا إليها أعلاه.

وتعترف الوثيقة في بندها السابع بتعددية تركيبة المجتمع في إسرائيل، وأن دولة إسرائيل ستحافظ على هذه التعددية من خلال خلق جوهر مشترك، وهذا ما حاول بن غوريون فعله في الخمسينات ولكنه فشل جراء استمرار الهيمنة الأشكنازية (اليهود الغربيين) على السفاراديين (اليهود الشرقيين) وازدياد حدة الفوارق والفجوات بين الفئتين. ولم يكن مشروع الصهر الذي تبناه بن غوريون خارج إطار المجتمع اليهودي المولود في فلسطين، بل شمله، إلا أن فوارق كثيرة حالت دون نجاحه في التكوين الإسرائيلي الحديث، حيث أن مولودي فلسطين والذين يعرفون بـ "الصابرا" حافظوا على تقاليد آبائهم القادمين من مجتمعات متعددة في أوروبا وشمال إفريقيا وغيرها. ولكن الملفت للانتباه أن "الصابرا" شكلوا شرائح مؤثرة في بعض ميادين الحياة وقطاعاتها، من أبرزها التوظيف والخدمات والنشاطات الاجتماعية والترفيهية لكونهم خلقوا مشاهد تدمج بين أصولهم وبين إسرائيلية محدثة.

وحاولت الوثيقة بناء مشروع وسطي بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، لكونهم شعبا واحدا له ماضٍ ومصير مشترك، بالرغم من الخلافات الحادة بين الفئات المكونة للمجتمع في إسرائيل. ويدعو هذا التوجه في البند بصورة خاصة إلى بناء قاعدة وطنية مشتركة بعيدا عن التمايز بين العلمانيين والمتدينين ويشير إلى الشرخ الكبير الذي يعاني منه المجتمع، والآخذ بالازدياد سنة بعد أخرى.

وفي محاولة من واضعي هذه الوثيقة التأكيد على خطورة الوضع الذي يعيشه الإسرائيليون في ظل الصراع واضطرارهم إلى مواجهة مصير مشترك معا وليسوا منفصلين.

والمحاولة هنا إعادة بناء "وطنية" تجمع بين مركبات المجتمع في إسرائيل. وهذه المحاولة لم تأتِ من فراغ، إنما جرّاء سيرورة يُدركها واضعو الوثيقة أنه فيما لو استمرت الأوضاع في سيرها الشرخي كما هو جارٍ إلى الآن (2008) فإن مخاطر مصيرية تنتظر إسرائيل خلال العقدين المقبلين. لهذا يجب الإبقاء على فكرة الخطر المُحدق بوجود واستمرارية إسرائيل كضمانة لالتصاق الإسرائيليين بإسرائيل في المستقبل.

خلاصة

تعتبر وثيقة طبريا محاولة لتعريف الدولة اليهودية بتوجه سياسي واجتماعي وثقافي وتوفيقي بين العلمانيين والمتدينين. أي نوع من المصالحة التاريخية بين العلمانيين والمتدينين في أعقاب تزايد أعداد المتدينين في إسرائيل، ونمو تيارات دينية متزمتة تشكل خطرا على مشروع الدولة اليهودية.

والوثيقة تعبر عن 80% فقط من مواطني إسرائيل (أي اليهود، بعد أن تم استثناء وإقصاء العرب منها).

كما تعكس الوثيقة الشرخ الكبير والواسع الذي تعيشه إسرائيل منذ عقود، وأنه مع اقتراب المفاوضات من القضايا الجوهرية يزداد الضغط السياسي والاجتماعي لتحصين إسرائيل ومجتمعها.

وهذه الوثيقة تضع معايير لبقاء إسرائيل محافظة على الأغلبية اليهودية فيها بطرق أخلاقية فقط! فما هي هذه الطرق إن لم تكن دق ناقوس الخطر الديمغرافي!

وكشفت الوثيقة عن توجهات صهيونية صرفة لحل الصراع بمعزل عن التعاطي مع الفلسطينيين إلا شكلا، والتعاطي مع الفلسطينيين في إسرائيل كمواطنين ناقصين. لهذا، برأينا أن الفلسطينيين في إسرائيل سيتجهون في مواجهتهم ليهودية الدولة إلى محافل دولية.(6)

الهوامش

(1) كتب عوزي أرنون أن "شعبا إسرائيليا تمّ الاعتراف به في إعلان الاستقلال، وأن المصطلح "دولة يهودية" أدخل إلى الوثيقة بموجب قرار الأمم المتحدة، وهذا لا يعني أن الدولة تتماثل مع الديانة اليهودية" www.ynet.co.il بتاريخ 2007/11/18.

(2) طالبت تسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل عشية انعقاد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في نهاية تشرين الثاني 2007 من الفريق الفلسطيني المفاوض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية كشرط لخوض جولة جديدة من المفاوضات، ودعمها في تصريحها هذا رئيس الحكومة أولمرت. ولم تكتف ليفني بتصريحها هذا إنما صرحت أنه يمكن لفلسطينيي إسرائيل الذين تعتبرهم مواطنين اختيار الانتقال إلى الدولة الفلسطينية حال قيامها، بعد أن يتم الاعتراف بإسرائيل أنها دولة يهودية. ورفض الطرف الفلسطيني الاعتراف بدولة يهودية في فلسطين، كما أن قيادات الفلسطينيين في إسرائيل شجبت واستنكرت تصريحات ليفني لأنها تؤكد وجود فكر ترانسفيري ومشاريع لتنفيذه على أرض الواقع.

(3) ترجمة نص وثيقة طبريا في أوراق إسرائيلية (رقم 9) الصادرة عن مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – رام الله.

(4) شاؤول أرييلي وآخرون، الإثم والحماقة... ص ص 36-39.

(5) تصريحات أيفي إيتام زعيم حزب المتدينين الوطنيين (مفدال) في أعقاب أحداث أكتوبر 2000 في إسرائيل، قائلا: "إذا فرضت علينا الحرب يجب أن نتصرف كما في الحرب، واستطيع رؤية أن نتيجة الحرب ستكون أن العرب الذين سيبقون هنا لن يكونوا كثيري العدد". وما صرح به وزير الأمن الداخلي في حكومة أولمرت، أفي ديختر، في لقاء له مع مؤيدي حزبه كديما في مدينة شفاعمرو العربية، أنه فيما لو استمر العرب يبكون على النكبة ستحل بهم نكبة أشد وأقسى، www.ynet.co.il بتاريخ 2007/11/19.

(6) شاؤول إرييلي وآخرون، الإثم والحماقة... ص 70.

الحدود المستقبلية لإسرائيل
مع السلطة الفلسطينية

من حيث المبدأ فإن إسرائيل لا تواجه إشكالية كبيرة في ترسيم خطوط حدودها مع الأردن ومصر وسوريا (فيما لو انسحبت من الجولان) ولبنان (فيما لو انسحبت من مزارع شبعا). المشكلة الأساسية التي تقف أمام صناع القرار في إسرائيل هي مع الفلسطينيين.

سعت إسرائيل منذ إقامتها إلى كسب مزيد من الأراضي على حساب الدول العربية التي خاضت معها حربا، وعلى حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولن يكون محور حديثنا حول الخلفيات التاريخية وتطورات الأحداث المتعلقة في السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، لأن هذا باب واسع يحتاج إلى دراسة مستفيضة ومعمقة جدا.

ما نود طرحه هنا سيناريوهات وتوقعات تدرسها الأكاديمية الإسرائيلية وعدد كبير من السياسيين أو المهتمين بالأمر. وكلما ازداد الضغط على إسرائيل للولوج في مفاوضات الحل النهائي تطفو على السطح مجموعة من السيناريوهات حول حدود إسرائيل مع الفلسطينيين. ومن جهة أخرى يدرك كل ذي حجى أن إسرائيل لن تنسحب من كافة الأراضي التي احتلتها في عام 1967، كما يطالب العرب والفلسطينيون لتحقيق مشروع إقامة دولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. بمعنى آخر، فإن المكسب الكبير الذي حققته إسرائيل في حرب حزيران 1967 هو أنها فرضت حدودا جديدة لإمكانية حل المشكلة الفلسطينية بواسطة إقامة دولة. أي أن قبول الدول العربية والفلسطينيين (معظم الفصائل

الفلسطينية) لمشروع دولة فلسطينية على أراضي 1967 هو في حد ذاته اعتراف بإسرائيل في مساحتها منذ 1949/1948 وحتى 1967. بمعنى أنه في حال التوصل إلى اتفاق نهائي لن يكون للفلسطينيين ادعاء أو مطالبة بالأراضي حتى 1967. أي أن إسرائيل باحتلالها للضفة الغربية عام 1967 قد فرضت أجندة حدودية معينة، لم تعلن طيلة الأربعين عاما عن مقترحات لحل إشكالية الحدود، مستفيدة من عامل الزمن والتغيرات السياسية وتحركاتها العسكرية للقضاء على المقاومة والثورة الفلسطينية ليبق القليل القليل للفلسطينيين من الأراضي ومن إمكانية دولة ذات مقومات تسمح لها بالحياة.

من هنا يتضح لنا أنّ إسرائيل في واقع الأمر غير معنية أن تُحقق بسرعة عملية ترسيم حدودها مع الفلسطينيين لتحقق مزيدا من السيطرة والتفوق العسكري، وبالمقابل تسديد ضربات موجعة للفلسطينيين وذلك لتخفيف مطالبتهم – أي الفلسطينيين – بمساحات من الأراضي لصالح مشروعهم لإقامة دولة فلسطينية، ومن جهة أخرى لتحقيق مزيد من التنازلات الفلسطينية لصالح إسرائيل وأمنها.

لهذا، فإن الجدار العازل الذي أقامته إسرائيل على طول أراضي الضفة الغربية، تعلن حكومتها أنه لن يكون هو الحدود في جولة المفاوضات الخاصة بالحل النهائي والتي اتفق بشأنها في لقاء أنابوليس في نهاية العام الماضي (2007). وبالرغم من أن بيانا رسميا عن الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة أريئيل شارون والحالية برئاسة إيهود أولمرت لم يصدر بهذا الخصوص، إلا أنه بات واضحا أن هذا الجدار سيكون عبارة عن حدود فاصلة بين إسرائيل وبين الفلسطينيين. و لم تجر الإشارة إلى كونه حدودا سياسية.

وهذا يعني، أن إسرائيل تدير الصراع لوحدها مع الفلسطينيين، بعد أن تمكنت بدعم أميركي وغربي من تحييد وإقصاء معظم حكومات الدول العربية من التعاطي الجاد مع القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن إسرائيل من مصدر قوتها والدعم الذي تناله استطاعت فرض أجندة تتناسب مع تطلعاتها وأطماعها في المنطقة برمتها.

وبالرغم من كل هذه التفوقات التي حققتها إسرائيل إلا أن المفاوض الإسرائيلي مجهز بعدة حلول لترسيم نهائي للحدود بين إسرائيل وبين الفلسطينيين.

كانت عملية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في شهر آب 2005، دافعا إلى طرح سؤال: ما هي الخطوة القادمة في حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني؟ إسرائيل ترغب في التوصل إلى ترسيم لحدودها، ولكن ليس بأي ثمن. معنى ذلك أنها تريد استثمار انتصارها في حرب حزيران 1967 كي تفرض مشروع ترسيم الحدود.

والسيناريوهات المطروحة على صناع القرار والمفاوضين الإسرائيليين مقابل الفلسطينيين عديدة في هذا الخصوص. وتتطلع الحكومة الإسرائيلية الحالية، بناء على قرار الإدارة الأميركية في البيت الأبيض أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا الجوهر (أو اللب – كما يسمونها) مع الفلسطينيين خلال العام 2008!! ولكن في حقيقة الأمر والواقع فإن إسرائيل غير راغبة في التوصل السريع إلى ذلك. لهذا، فإن إشكالية تحديد وترسيم الحدود بينها وبين الفلسطينيين ستبقى قضية مفتوحة لفترة طويلة، لا تقل عن خمس سنوات.

لا يوجد اقتراح واحد متفق عليه بين الإسرائيليين بخصوص ترسيم الحدود مع الفلسطينيين. بينما نجد أن كل الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس تتفق على أن الخط الأخضر لعام 1967 هو الحدود بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية (تقبل حماس بهذا التوجه كحل مرحلي مؤقت، بينما تقبله منظمة التحرير الفلسطينية – الفصائل الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بمناطق الـ1967 كدولة فلسطينية).

تبنت مجموعة من الأكاديميين الإسرائيليين عدة أسس موجهة في وضع حدود بين إسرائيل والفلسطينيين، منها: تبني "الخط الأخضر" وإدخال تعديلات طفيفة لكونه خطا غير جغرافي عندما تم ترسيمه في 1950/1949 كجزء من خطوط الهدنة بين إسرائيل وبين المملكة الأردنية الهاشمية. أو تبني الخط الأخضر مع إحداث تغييرات كثيرة نابعة في أساسها من الرغبة الإسرائيلية القوية في ضم كتل استيطانية يهودية إلى إسرائيل تم تأسيسها مباشرة بعد حرب حزيران 1967، وأن تقوم إسرائيل بتحويل مساحات من الأراضي غير الموطنة إلى السلطة الفلسطينية (كان الاقتراح تحويل أراض في النقب على الحدود مع مصر لضمها إلى قطاع غزة). أو ترسيم خط حدودي جديد كليا يعكس الواقع القائم والتغييرات التي شهدتها مناطق الضفة الغربية بأكملها منذ 1967.

الاحتمال (السيناريو) الأول: إبقاء الخط الأخضر خطا حدوديا مستقبلا بين إسرائيل وبين فلسطين مع الأخذ بعين الاعتبار عدة مواقع جغرافية لم يأخذها واضعو الخط بالحسبان يوم قاموا بعملية ترسيمه فور الاتفاق على الهدنة. ويدعي مؤيدو هذا السيناريو من الأكاديميين إلى ضرورة إحداث بعض التعديلات لتسهيل عمليات تنقل المواطنين في ضوء التغيرات التي حصلت منذ ترسيمه، وعلى وجه الخصوص منذ عام 1967. ومن جهة أخرى يدعي هؤلاء الأكاديميون أن إشكالية الخط الأخضر، فيما لو قبل المفاوض الإسرائيلي والفلسطيني تبنيه، أنه موجود على الخرائط وليس على أرض الواقع، وهذا يعني أنه في حال خوض المفاوضات حتما ستحدث تغييرات. ومن هنا ستتحرر إسرائيل من قيود هذا الخط.

أما **مؤيدو السيناريو الثاني** فيوافقون على عملية تبديل أراض بين إسرائيل وفلسطين، بحيث تصبح الكتل الاستيطانية تحت سيطرة إسرائيل وسيادتها مباشرة، وتحول مناطق غير مأهولة في إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية، علما أنه يدور حديث من عدة سنوات بشأن ضم المثلث إلى فلسطين.

أما **السيناريو الثالث** الذي أشرنا إليه فهو عبارة عن ترسيم جديد للحدود بعيدا عن الخط الأخضر. ويأخذ هذا السيناريو، الأكثر قبولا في أوساط الإسرائيليين، مسألة التغيرات والتحولات التي حدثت في الواقع (أي ما أحدثته إسرائيل بآلتها الاستيطانية منذ 1967).[1] وبالرغم من أن هناك توجها في أوساط أكاديميين (ليس كلهم) في إسرائيل لرفض فكرة نقل وترحيل سكان عرب إلى أراضي فلسطين، إلا أن هذه الفكرة لم تغادر الأجندة اليومية السياسية والاجتماعية والفكرية في إسرائيل. وكانت تسيبي ليفني وزيرة خارجية إسرائيل قد صرحت عشية لقاء أنابوليس في نهاية العام الماضي (2007)، أن باستطاعة مواطنيها العرب أن يغادروا إسرائيل وينتقلوا إلى فلسطين حال الاعتراف بفلسطين دولة، وذلك لتكون إسرائيل دولة يهودية نقية.[2]

وتبين لكثيرين أن أصداء نقل وضم شرائح واسعة من المواطنين العرب في إسرائيل إلى فلسطين، هي بمثابة حل جاد للتخفيف من السكان العرب الذين يشكلون نسبة آخذة بالتزايد بين السكان عامة في إسرائيل.

أضف إلى ذلك أن واضعي سيناريو عدم تبني الخط الأخضر إنما يعتمدون أسسا جديدة لخط جديد، ويميلون أيضا إلى تبني الكتل الاستيطانية الثلاث المحيطة بـ "نابلس ورام الله والخليل"، وضمها إلى السيادة الإسرائيلية.

والأسئلة التي يطرحها واضعو هذه السيناريوهات عديدة، من منطلق توقع ما يمكن أن يطرحه الطرف الفلسطيني المفاوض. أما المنطلق الأساسي الذي بات مقبولا في أوساط الأكاديميين والسياسيين في إسرائيل أن أساس الحل هو وجود دولتين في فلسطين التاريخية بين البحر المتوسط غربا وبين نهر الأردن في شرقًا. وأن هاتين الدولتين تعترفان ببعضهما البعض وبحدودهما المتفق عليها. ويتطلب هذا المنطلق "وجود دولتين في فلسطين التاريخية" ترسيم خط حدود سياسية متفق عليه بين الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني. وبنظر الإسرائيليين أن الخط الأخضر الذي تم ترسيمه في ظروف ما بعد حرب عام 1948، أي قبل حوالي ستين عاما، لم يعد مناسبا للظروف السياسية والجغرافية الموجودة في الميدان. ومن جهة أخرى هذا يعني بالنسبة للإسرائيليين أن الخط الأخضر لم يعد الموجه الأساس في حل الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولهذا فإن عملية ترسيم الخط الحدودي بين إسرائيل وفلسطين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة التغيرات والتحولات الجغرافية، كما أشرنا، والسياسية والدمغرافية (الاستيطان في المستوطنات مثلا).

من جهة أخرى فإن الخط الحدودي الذي سيُتفق عليه بين الطرفين يجب أن ينال شرعية دولية مباشرة بواسطة الاعتراف به دوليا بعيدا عن أسس الخط الأخضر، ذي الصفة الدولية. والخط الحدودي الجديد الذي سيتفق عليه الطرفان سيفرض سلسلة من معايير التنقل والتحرك والعبور البشري والتجاري.

والأسس التي يراها واضعو السيناريوهات تُبرز عدة مركبات وتوجهات في مسألة ترسيم الحدود بين إسرائيل وفلسطين.[3] ومن أهمها (ليس كلها):

- الأخذ بعين الاعتبار توفر تواصل جغرافي بين أراضي كلتا الدولتين، وخاصة داخل الضفة الغربية وبين الضفة وقطاع غزة (توجد موافقة إسرائيلية لخط مواصلات فقط يربط بين طرفي الدولة الفلسطينية) بالنسبة للدولة الفلسطينية. (ما كان لإسرائيل أن تطرح مثل هذا المعيار لولا تصريحات الرئيس الأميركي

بوش بضرورة توفير تواصل جغرافي للدولة الفلسطينية التي ستقام، دون تفسير أو توضيح كيف وأين؟).[4]

- اعتبار الخط الأخضر الذي فصل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية حتى العام 1967 موجها لترسيم الحدود في المستقبل، ولكن بإحداث تعديلات عليه، من منطلق كونه – أي الخط الأخضر – قد أخذ بعين الاعتبار في حينه تمركز قوات عسكرية إسرائيلية وأردنية حال الإعلان والاتفاق على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والأردن (اتفاقيات الهدنة من العام 1949). وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ العام 1967 لم تعتبر الخط الأخضر خطا حدوديا نهائيا، بالرغم من اعتراف المحافل الدولية بذلك، واعتبرت إسرائيل هذا الخط غير قائم، حتى أنها أخرجته من كافة خرائطها الرسمية التي توزعها حتى الآن.
- لا تعتبر إسرائيل أن الجدار العازل حدودا سياسية، لأنه عندما أقرت الحكومة مد هذا الخط لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانية ترسيم الحدود في المستقبل. ويدعي الإسرائيليون أن هذا الجدار هو فعل ناتج من الواقع الذي تعيشه إسرائيل في ظل صراعها المتواصل مع الفلسطينيين. ويرى أكاديميون في إسرائيل أنه بالرغم من مد أجزاء كبيرة من الجدار دون التقيد بالخط الأخضر لهو إشارة واضحة إلى عدم وجود اتفاق بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية على هذه المقاطع، وأن هذه المقاطع لن تؤخذ بعين الاعتبار عند التفاوض في المرحلة الأخيرة.
- هناك توجه لدى أوساط أكاديمية في إسرائيل بالاقتراح على السياسيين تبني مبدأ تبديل أراض بني عليها الجدار العازل داخل الخط الأخضر بأراض أخرى، تُضم للسلطة الفلسطينية. وهذا يعني أن تبقى للسلطة الفلسطينية نفسُ مساحة الأراضي التي كونت الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. أي تبديل أراض 1:1 بين إسرائيل والفلسطينيين حال التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص. بمعنى آخر، ندرك أنه بالرغم من عدم إعلان إسرائيل الرسمي عن رفضها للخط الأخضر، فإن مشروع مد الجدار العازل هو بمثابة بديل، مع استعداد لتقبل مبدأ التبديل كحل للصراع. وعملية التبديل، فيما لو تحققت مستقبلا، ستكون

عبارة عن أراض قريبة من الحدود الفلسطينية، أي ملاصقة لها، أو أراض قريبة من إسرائيل وملاصقة لها، وذلك لمنع إمكانية تبديل وتحويل أراض داخل إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية (ليس صدفة أن طرحت فكرة ضم منطقة المثلث إلى السلطة كجزء من حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين). وهذا يعني تصغير وتقليص إمكانية تحويل جماعات فلسطينية تعيش في الضفة الغربية إلى مناطق تحت سلطة وسيادة إسرائيل، منعا لتفوق ديمغرافي تعاني منه إسرائيل وتخافه بشدة. بالمقابل تخفيف كمية بشرية كبيرة من الفلسطينيين داخل إسرائيل بضمهم إلى فلسطين.[5]

- وفيما لو نظرنا إلى مجموعة من المشاريع الكبرى التي أقامتها إسرائيل على مدار ستين عاما لتبين لنا أن معظمها قد تم إلى الغرب من الخط الأخضر، مثل مشروع المياه القطري لإرواء النقب بمياه بحيرة طبريا، ومشروع الخطوط الكهربائية ذات الضغط العالي، وشارع رقم 6، أو كما يسمى "عابر إسرائيل" من الشمال إلى الجنوب، بعيدا عن الخط الأخضر إلى الغرب، ومضخات المياه للعيون والآبار الكبيرة إلى الغرب من الخط، كل هذه المشاريع أخذت بعين الاعتبار احتياجات إسرائيل السياسية والأمنية والاقتصادية والديمغرافية.
- من الملاحظ أن إسرائيل قد شرعت منذ 2005، أي فور الانسحاب من غزة، في بناء وإقامة نقاط حدودية في عدة مواقع على حدود الضفة الغربية، لتكون جاهزة كمعابر دولية[6] بين إسرائيل وبين فلسطين، مع العلم أن الفلسطينيين لا يقومون بخطوة كهذه إلى يومنا هذا (2008).
- تكثيف الاستيطان الإسرائيلي بالرغم من التصريحات الأميركية الرسمية بوجوب إيقاف هذا الاستيطان ليتسنى للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني متابعة المفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق تسوية أو سلام. إلا أن إسرائيل وفي ظل حكومة أولمرت ماضية سريعا في زيادة عدد وحدات البناء والشقق السكنية في المستوطنات القائمة في الضفة الغربية وأيضا في القدس، مما سيحول دون إحراز أي تقدم في المفاوضات بين الطرفين. ويبدو بوضوح أن مسألة الاستيطان لا تشكل عقبة بالنسبة لإسرائيل في مواصلة الادعاء أنها تسعى إلى تحقيق سلام مع الفلسطينيين، ما دامت الإدارة الأميركية لا تتخذ إجراءات فعلية لصد إسرائيل.

خلاصة:

بالرغم من الإشكالية العميقة الكامنة في مسألة ترسيم الحدود بين إسرائيل وفلسطين، إلا أن وضوحا ظاهرا يوجه خطة العمل في المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. ولهذا، فإن الاستعداد الإسرائيلي لمواجهة المعارضة الفلسطينية قائم. ويجب أن ندرك أمرًا في غاية الأهمية، ففي اعتقادنا، أن إسرائيل ولمجرد رفضها المتواصل للانسحاب الكامل خلال مراحل العملية السلمية مع الفلسطينيين ومع الدول العربية المعنية بالأمر، قد تبنت موقفا واحدا وهو رفض العودة إلى حدود 1967. ومن هنا فرضت أجندتها السياسية – العسكرية/الأمنية – الاستيطانية على مقترحات ومشاريع الحلول للصراع. وعكست أجندتها هذه على الشارع العربي والفلسطيني، ليكون نقطة الانطلاق، وليس قرار التقسيم (181) من العام 1947.

وترسيم الحدود، فيما لو تم، سيفرض تغييرات جذرية على حق العودة ووضع الفلسطينيين في إسرائيل.

الهوامش

(1) انظر كتابنا: الاستيطان الإسرائيلي، (عكا: مؤسسة الأسوار، 2005).

(2) تناقلت وسائل الإعلام في إسرائيل تصريحات ليفني واعتبرتها خطوة جديدة ضمن الخطوات التي تفكر بها المؤسسة الإسرائيلية لحل الصراع. انظر يديعوت أحرونوت، 23 نوفمبر 2007، هارتس، 23 نوفمبر 2007.

(3) قدم طاقم من الأكاديميين الجغرافيين في الجامعات المختلفة في إسرائيل ورقة عبروا من خلالها عن إمكانية ترسيم حدود بين إسرائيل وفلسطين، حال خوض الطرفين في مفاوضات الحل النهائي. وقدمت فقرات من هذه الورقة البحثية في مؤتمر هرتسليا في مطلع العام 2006. ولاقت هذه الورقة نقاشا واسعا بين أوساط المجتمع اليهودي، بين مؤيد للتنازل عن أراض من أجل تسوية سلمية وبين رافض لأي تنازل لصالح الفلسطينيين والاحتفاظ بكل ما حققه الشعب اليهودي من إنجازات وعلى رأسها تحرير أرض الآباء والأجداد من الغرباء (إشارة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والفلسطينيين).

(4) تصريحاته الأخيرة أثناء زيارته إسرائيل والسلطة الفلسطينية في 2008/1/8. جريدة يديعوت أحرونوت وجريدة هآرتس بتاريخه أعلاه.

(5) رفضت كافة الأحزاب والهيئات التمثيلية للفلسطينيين في إسرائيل هذه الفكرة، واعتبرتها طرحا غير أخلاقي، وأصرت على بقاء الفلسطينيين داخل أراضيهم بكونهم سكان البلاد الأصليين. راجع جريدة فصل المقال، 25 كانون أول، 2006. يديعوت أحرونوت 25 كانون أول 2006.

(6) معبر بلفرب من مخيم قلندية شمالي القدس على طريق رام الله، ومعبر آخر عند مدخل مدينة بيت لحم ومناطقها.

الفصل الثامن

الحل مع سوريا.. مبدأ تبادلية الأراضي

منذ أكثر من أربع سنوات ازداد ترميز أطراف رسمية في سوريا ومن بينها الرئيس السوري بشار الأسد إلى أن الحكومة السورية الحالية ملتزمة بالسلام كخيار استراتيجي، وأنها - أي الحكومة السورية - مستعدة للشروع في عملية تفاوض مع إسرائيل دون قيد أو شروط مسبقة. والسبب في تمسك الحكومة السورية بهذا التوجه بناء على مشروع الجامعة العربية الذي عُرض في مؤتمر القمة العربية في بيروت في عام 2003. وأساس مشروع الجامعة انسحاب إسرائيل كامل حتى حدود الرابع من حزيران 1967، بما في ذلك الانسحاب من الجولان. وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وتطبيق القرار 194 الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وتعتمد إسرائيل في بناء تمهيدي لمفاوضاتها مع سوريا - من بين السيناريوهات الكثيرة لهذا الغرض - على ما صرح به الرئيس بشار الأسد في أكتوبر 2006 بأن أكثر من 80% من الخلافات والقضايا بين إسرائيل وسوريا قد تمت تسويتها، وما تبقى ما هو إلا تسويات محدودة وسهلة.[1] وفيما لو سلكت إسرائيل مسلكا سليما في مفاوضات محتملة مع سوريا فإن الأمور ستُسوّى خلال سنتين من يوم الشروع بمثل هذه المفاوضات. وإسرائيل تعرف هذا التوجه المُصرّح عنه من قبل السوريين.

وتدرك إسرائيل أن سوريا عبارة عن مفتاح مركزي ومهم والورقة الأصعب لأي اتفاق أو تسوية تتعلق بقضايا كثيرة في الشرق الأوسط، ليست محصورة بين إسرائيل وسوريا فقط. وتدرك إسرائيل تمام الإدراك أن السوريين يفهمون دورهم ومكانتهم فيما يتعلق بمصير الصراع بين إسرائيل والعرب. وتدرك إسرائيل والإدارة الاميركية الحالية، أنه في حال عدم التوصل إلى حل مع سوريا خلال فترة وجيزة،

أي خلال خمس سنوات قادمة، فإن مزيدا من الضغط العسكري والسياسي سيجري على إسرائيل، ليس من سوريا لوحدها، كاحتمال، إنما من جهة إيران وحزب الله. فالحسابات بين إسرائيل وبين إيران وحزب الله لم تُغلق في حرب تموز 2006، بل ما زالت أبوابها مفتوحة على مصراعيها.[2]

والسيناريوهات التي تبنيها إسرائيل لترميزات سوريا بالنسبة لفتح مفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة قد تكون نابعة من شعور بضائقة كبيرة، ناتج من : 1) خوف شديد من أن تقوم إدارة بوش في البيت الأبيض مدعومة من دول أخرى، خاصة من فرنسا، بتغيير نظام الحكم في سوريا (أي قلب الحكم)؛ 2) والدعم الأميركي وعدد من الدول الغربية لإسرائيل أثناء حرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006؛ 3) استمرار النهج الأميركي بدعم آلة التحريك والدفع الإسرائيلية إلى تحييد سوريا وإقصائها عن لبنان لتتمكن الإدارة الأميركية وحلفائها من اللبنانيين، خاصة الأكثرية، من بسط سيطرتها على لبنان وتحويله إلى قوة ضاغطة على سوريا لتأمين أمن إسرائيل. 4) الخوف الإسرائيلي من أن يتحول حزب الله إلى قوة مستقلة بعيدا عن التأثير السوري، وبالإمكان في هذه الحالة أن تتعقد الأمور مع سوريا في تعاملها مع إسرائيل.5) الثمن الذي تدفعه سوريا جرّاء تحالفها غير الرسمي مع إيران، خاصة وأن الخوف في العالم العربي من إيران يسير في مسلك سريع بعد أن تمكنت إيران من خلال ملفها النووي من تقوية موقفها ومكانتها إزاء الضغوط الأميركية والأوروبية عليها.

وهناك سيناريو آخر له تداعيات في أوساط سياسيين وأكاديميين إسرائيليين مفاده أن ترميزات الرئيس السوري بشار الأسد ناتجة عن توتر داخلي في إسرائيل جرّاء تعالي أصوات إسرائيلية داعية إلى الشروع في مفاوضات مع سوريا لحل مشاكل كثيرة مع سوريا ومع لبنان (خاصة مع حزب الله)؛ بمعنى آخر أن الرئيس السوري يقرأ باستمرار التحركات التي تجري على الساحة الإسرائيلية الرسمية والشعبية.

أما داخل محافل السياسيين في إسرائيل فإن الترميزات التي يطلقها الرئيس الأسد وحكومته وعدد من سياسيي سوريا وإعلامييها إما أن تكون صادقة ومعبرة عن توجه سوري جديد نحو فتح صفحة جديدة مع إسرائيل من خلال مفاوضات

حادة، أو أن الرئيس السوري يُقدّر أن تسوية مع إسرائيل ستُقوي أسس حكمه في سوريا وفي العالم العربي وفي المحافل الدولية، وسينعكس ذلك على الحالة الاقتصادية لسوريا من خلال ازدياد الاستثمارات الغربية في سوريا، وهو ما سيُخرج الاقتصاد السوري من قوقعته وانغلاقه وبُطء تطوره ومواكبته التغييرات الحاصلة في شبكات البُنى الاقتصادية العالمية.

لماذا يدعو عددٌ من سياسيي وأكاديميي إسرائيل حكومتَهم الحاليةَ إلى الشروع ببدء مفاوضات جادة وواضحة مع سوريا؟ ولماذا يدعون إلى أن تنطلق المفاوضات حالا ودون تأخر؟

الاعتقاد السائد لدى هذه المحافل أن فتح باب المفاوضات سيجلب لإسرائيل في الحال مكاسب إستراتيجية تتثبت حال التوصل إلى تسوية.(3)

أما الأسباب في حصول ذلك:

1. تحييد خطر الصواريخ السورية على إسرائيل.
2. توقيف الدعم السوري لحزب الله، وبالتالي توقيف الدعم الإيراني لحزب الله عن طريق سوريا.
3. توقيف الدعم السوري لحماس وللجهاد الإسلامي.
4. إنهاء الفيتو السوري بما له علاقة بالتسوية بين إسرائيل والفلسطينيين.
5. تحقيق عملية إضعاف إيران كقوة عسكرية ونووية في منطقة الشرق الأوسط.

مقابل دُعاة ومؤيدي فتح باب التفاوض مع سوريا دون تأخير، تظهر مجموعة أخرى من دعاة أخذ الحيطة والحذر في الخطوات المستقبلية خلال الفترة القريبة، أي حتى خمس سنوات، وذلك بسبب أنه:

1. لن تُحدث المفاوضات أي تغيير إستراتيجي جذري، خاصة وأن علاقات سوريا مع إيران لن تتوقف.
2. قد يؤدي اتفاق بين إسرائيل وسوريا إلى تكبيل يدي إسرائيل فيما له علاقة بحزب الله مثلا.
3. فيما لو دخل الطرف السوري في مفاوضات مع إسرائيل فإن سوريا ستتلكأ في عملية التفاوض وتقوي ذاتها عسكريا أو تقوي ذاتها سياسيا للحيلولة دون

التوصل إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل، بل عرقلة الاتفاق في نصف الطريق، حفاظا على مصالحها في المنطقة.

أمام هذه الدعوات المؤيدة للشروع بمفاوضات بين إسرائيل وسوريا، تُطرح بشكل مستمر مشاريعُ ومقترحاتٌ ومخططاتٌ لشكل الحل أو التسوية مع سوريا، وذلك على ضوء ما ذكر أعلاه من احتمالات تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار من طرفها ومن الطرف السوري.(4)

ما رأينا أعلاه أن محافل في إسرائيل تؤيد التفاوض مع سوريا كي لا يقول العالم إن سوريا مدت يدها وإسرائيل رفضت التسليم عليها. وهذا مأزق لإسرائيل بإمكانها التغاضي عنه. ولكن المحافل ذاتها توصي بوضع سيناريوهات وبدائل كثيرة في حال الدخول في مفاوضات تمهيدية أو مفاوضات الحل النهائي. أما المعارضون للتفاوض مع سوريا فيتمسكون بالجولان كثروة قومية حققها اليهود لمصلحة إسرائيل من حيث توفير عمق استراتيجي لحماية مصالحها من أي خطر مستقبلي محتمل.(5)

لهذا تطفو في الآونة الأخيرة مشاريع مقترحة لتبادل أراض بين إسرائيل ودول عربية معنية مباشرة بالقضية. بمعنى آخر، أن السيناريوهات للتفاوض على المسار السوري تربط بين حل القضية بين إسرائيل وسوريا على حساب دول أخرى، وبالأخص لبنان والأردن.

إن عملية تبادل الأراضي تندرج ضمن سياسة ورؤى المؤسسة الإسرائيلية لتخفيف الالتزامات، وبالتالي إلى خلق دولة يهودية الأراضي والسكان. تحدثنا سابقا عن الأصوات الآخذة بالارتفاع والازدياد في الفترة الأخيرة (من 2003) الداعية إلى تبادل أراضي وسكان بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويعتمد واضعو السيناريوهات الإسرائيلية في مسألة تبادل الأراضي على مشاريع سابقة بين الدول العربية تمت على فترات متقطعة وفي مناطق مختلفة من العالم العربي.

أي أن السيناريوهات الإسرائيلية تفرض من البداية وجود سوابق وأن ما تطرحه ليس هربا من الحل، إنما تقوية وتمكين له بواسطة دعمه بمشاريع سابقة نفذت. أي أن ما نفذ سابقا ليس مستقبلا بالمستحيل إطلاقا.

ويعتمد واضعو السيناريوهات الإسرائيلية على أن الرئيس كلينتون أثناء مفاوضات كامب ديفيد بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد استخدم مصطلح "تبادل مناطق أو أراض" كجزء من حل بين إسرائيل والفلسطينيين. وليس صدفة أن تم الإعلان من قبل إسرائيل عن استعدادها لنقل منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية مقابل التجمعات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأن إسرائيل مستعدة لضم مناطق غربي النقب (رمال حالوتسا) إلى قطاع غزة لزيادة الأراضي الفلسطينية وتخفيف الضغط البشري عن القطاع، مقابل تنازلات فلسطينية تتعلق بالكتل الاستيطانية في غزة (قبل الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في صيف 2005).

وللتذكير فإن اتفاقيات وتفاهمات عديدة بخصوص تبادل أراض قد تمت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في عام 1949 أثناء مفاوضات الهدنة بين الطرفين.(6)

والملاحظ في إسرائيل أن توجه الرأي العام الإسرائيلي أو الرجل العادي نحو قبول آلية التبادل كطريق للحل مع الفلسطينيين،(7) سيقوي من احتمالات التوصل إلى حل مع سوريا دون إعادة الجولان بأكمله.

وما يميز المشاريع المطروحة حاليا على المسار الإسرائيلي – السوري، والتي من المحتمل أن تتوضح مستقبلا أو أن تتطور قريبا هي تلك المؤسسة على التبادلية في الأراضي، وبالتالي التبادلية في السكان في الوقت ذاته. وما يرسمه ويطوره منظرو السياسة من الأكاديميين والسياسيين الإسرائيليين ألا يكون الحل مع سوريا لوحدها فقط، بل ربط الحل بدول أخرى لضمان مزيد من المكاسب لإسرائيل، وبالتالي ربط هذا الحل لمصلحة إسرائيل الاقتصادية مستقبلا، خاصة (وبصورة مشددة) كل ما له علاقة بضمان مصادر المياه لإسرائيل.

التوجه المسيطر على الساسة والأكاديميين في إسرائيل أنه في حال خوض مفاوضات مباشرة مع سوريا أن تكون هذه المفاوضات مبنية على رزمة واحدة تشمل قضايا أخرى قد لا تكون لها علاقة بالجولان السوري المحتل بشكل مباشر، إنما علاقتها بمصلحة إسرائيل العسكرية والسياسية والاقتصادية مستقبلا.(8)

تجارب سابقة لتبادل أراضي في العالم العربي

قلنا سابقا، أن السيناريوهات الإسرائيلية للمسار التفاوضي مع سوريا مؤسسة على خبرات وتجارب سابقة خاضتها حكومات عربية بما يتعلق ومسألة اللجوء إلى تبادل أراضي كحل لأزمات وصراعات بين دولتين أو أكثر.

ومن بين الحلول التي يعتمدها واضعو السيناريوهات في طروحات مشاريعهم، ما تم بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية في عام 1965 حيث تنازل الأردن عن أراض بمساحة 10400 كم^2 لصالح السعودية مقابل تنازل السعودية لصالح الأردن عن 7800 كم^2 بما فيها حزام طولي على ساحل البحر الأحمر يبلغ طوله 10 كم ليوفر احتياجات ميناء العقبة، وهو المنفذ البحري الوحيد للأردن. أو مثلا اتفاق تبادل الأراضي وتعديل الحدود بين إيران والعراق في عام 1975، إلا أن صدام حسين ألغى هذا الاتفاق، وهو ما كان أحدَ أسباب الحرب الإيرانية – العراقية في الثمانينات. وكذلك يذكر الساسة والمنظرون الإسرائيليون تبادل الأراضي الذي تم بين الأردن وسوريا في عام 2004 حيث توصلت الحكومتان الأردنية والسورية إلى تسوية تنسحب بموجبها سوريا من 120 كم^2 من أراضي أردنية دخلتها في عام 1970. ولكن الحديث هنا ليس عن تبادل أراض في هذه الحالة، إنما عن تعديل بسيط في الحدود من خلال تسوية وتفاهم بين طرفين.

والواقع الذي يراه الأكاديميون والسياسيون(9) في إسرائيل مختلف عما هو موصوف أعلاه، أو في قضايا أخرى لم يرد ذكرها هنا، ولكن ما يود هؤلاء فرضه على الأجندة التفاوضية بين إسرائيل وسوريا هو أنه من المستحيل التوصل إلى حل في القريب العاجل دون حل لرزمة من القضايا التي لها علاقة مباشرة بإسرائيل أو لا علاقة لها مباشرة.

والحديث الذي يدور في أروقة السياسيين،(10) في حال فتح باب التفاوض مع سوريا، هو تبني تعديلات على خطوط الحدود، كما حصل في اتفاقيات الهدنة في العام 1949، أو تلك التي حصلت بعد حرب حزيران 1967 أو تلك التي تمت بعد حرب أكتوبر 1973.

والتوجه لدى هؤلاء هو إقناع الدول المعنية بالأمر أن تبادل الأراضي والمناطق مؤسس على تكوين حالة تُحافظ فيها كل دولة على مقاييسها العامة ولكن من

خلال توزيع جديد. ويشدد واضعو السيناريوهات هذه، والتي سنعرضها عما قليل، إلى أن المساحات متفاوتة في عدد من المناطق وليست 1:1، كما يُفهم من الطرح.

وتتوقع إسرائيل مُسبقا وجود عوائق وعقبات كثيرة في طريق مثل هذه المقترحات، منها أنه يمكن أن تكون منطقة ما أو مساحات متقطعة من الأراضي مناسبة لدولة ما في الحصول عليها بكونها تشكل معبرا تجاريا لها، بينما هي، أثناء تداول تبادلها، كانت خالية من السكان، فإنه في هذه الحالة توجد أفضلية لدولة على أخرى، لذا من المستحسن إشراك طرف ثالث للتقليل من الصعوبة والعقبة، أي التوصل إلى اتفاق ثلاثي الأطراف وليس ثنائيا. وهذا يطرح مسألة توفر أراض ليست ملاصقة لحدود الدولة أو الدولتين اللتين تواجهان عقدة أو مشكلة. بمعنى آخر، أنه يمكن أن تكون الأراضي المزمع تبادلها بعيدة عن حدود الدولتين لصالح طرف ثالث. وباعتقاد الإسرائيليين أن طرحًا كهذا لثلاثة أطراف يخفف من حدة المشكلة ويفتح آفاقا لحلول إبداعية متنوعة.[11]

التمهيد للحلول

يُدرك الإسرائيليون أن سوريا متثبتة من أن أي حل مع إسرائيل يجب أن يكون مبنيا على أساس الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967. وتدرك إسرائيل تمام الإدراك أن تمسك سوريا بهذه الثوابت لن يتغير. وتدرك إسرائيل أن انسحابها سيؤدي إلى خسارتها (هكذا تعتقد) لمكاسب إستراتيجية واقتصادية هامة كونتها في الجولان على مدار أربعة عقود من الزمن،[12] وهي:

1. انتقال السيطرة على القمم الغربية في الجولان إلى أيدي سوريا.
2. سيطرة سوريا على مصادر المياه الرئيسية لإسرائيل – نهر الأردن الجبلي وبحيرة طبريا.
3. إزالة التجمعات الاستيطانية في الجولان.
4. فقدان إسرائيل لمساحة أرض استمرت سيطرتها عليها لفترة زمنية أكثر مما سيطرت عليها سوريا الحديثة بعد استقلالها عن الانتداب الفرنسي (ادعاء ساخر برأيي).

أي حل تبادلي بين إسرائيل وسوريا مبني على مقياس 1:1 محتمل ولكنه سلبي ويضر بمصالح إسرائيل الحيوية. ويُجمع واضعو السيناريوهات المختلفة في هذا الميدان على أن أي تسوية يجب أن تكون مؤسسة ومبنية على قاعدة تلبية احتياجات إسرائيل من خلال الحفاظ على بقاء إسرائيل مسيطرة على الجولان بصورة معينة كالتالي:

- استمرار سيطرة إسرائيل على مساحة 250 كم^2 غربي الجولان.
- تبادل أراضٍ ومناطقَ: تنال سوريا أراضٍ ومناطق مقابل البند أعلاه من دولة ثالثة.
- طرح مشروع استئجار أراضٍ ومناطقَ في الجولان لمدة 99 عاما، والإشارة هنا إلى شرقي الجولان.
- تدويل منطقة جبل الشيخ وذلك لحماية المصالح الأمنية الإسرائيلية، من خلال سيطرة إسرائيل على أجهزة الإنذار المبكر. أما بقية مساحات الجبل فيتم الاتفاق على تطويرها بصورة مشتركة بين إسرائيل وسوريا ولبنان من ناحيتين: اقتصادية وسياحية.
- تسوية إسرائيلية – سورية منوطة/مشروطة بـ:

1. قبل أن تنطلق العملية التفاوضية بين إسرائيل وسوريا يجب على سوريا التخلص من دعمها لحزب الله ومنظمات الإرهاب الأُخرى، على حد ادعاء إسرائيل.
2. قطع العلاقات مع إيران حالا وفورا.

ثلاثة إمكانيات لتبادل مناطق وأراضي بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها

الاحتمال الأول: تبادل أراضٍ ومناطق بين إسرائيل وسوريا ولبنان

الاحتمال الثاني: تبادل أراضي بين سوريا وإسرائيل والأردن.

الاحتمال الثالث: تبادل أراضٍ ومناطقَ بين سوريا وإسرائيل والأردن ولبنان.

الاحتمال الأول: تبادل أراض ومناطق بين إسرائيل وسوريا ولبنان

1. تستمر إسرائيل في السيطرة على 250 كم^2 في المنطقة الغربية من الجولان، أي ما يساوي زهاء خُمس مساحة الجولان. والسبب في ذلك أن ثلثي المستوطنين الإسرائيليين يعيشون في هذه المنطقة.

2. تُحــوّل الحكومة اللبنانية لسوريا مناطق بمساحة 250 كم^2 في البقاع اللبناني، على بعد قليل من العاصمة السورية دمشق.

3. مقابـــل مـــا يتنازل عنه لبنان تتنازل إسرائيل لصالح لبنان عن أراض مساحتها زُهاء 50 كم^2 في مواقع حدودية مختلفة بين إسرائيل ولبنان.

4. وتعويضا للبنان يتم التنازل من قبل إسرائيل عن مناطق موجودة في الجنوب - الغربـــي للبنان، شمالي ما يعرف لدى الإسرائيليين بـــ "إصبع الجليل". وتشمل هـــذه المنطقة التي سوف تتنازل عنها إسرائيل على قرية الغجر ومزارع شبعا. وهكذا تجري تسوية نهائية مع لبنان.

5. تُحــوّل منطقة جبل الشيخ إلى السيادة اللبنانية، ما عدا حيز يقع في الجنوب - الغربـــــي. وتحـــول المنطقة برمتها إلى منطقة استثمارات مشتركة بين سوريا وإسرائيل ولبنان.

ويـــرى واضـــعو هذا السيناريو أن إسرائيل لن تستفيد كثيرا لكون عدد من مـــستوطناتها مُوزّع على طول الحدود المشتركة بينها وبين لبنان. ولهذا كل عملية نقل أو تنازل عن مساحة من الأراضي أو المناطق تصاحبه عملية اقتلاع مستوطنات إســـرائيلية تم تأسيسها خصيصا بعد حرب 1948 لتوفير حماية لإسرائيل وللحيلولة دون وجـــود تواصل جغرافي لقرى ومدن عربية بين لبنان وشمالي إسرائيل.[13] إن تـــنازل إسرائيل عن عدد من مناطق الشمال لصالح لبنان بهدف التوصل إلى تسوية وفـــق هـــذا الـــسيناريو معناه - وفق النظرة الأمنية الإسرائيلية - تعريض العمق الإسرائيلي إلى مزيد من الخطر من جهات معادية لإسرائيل (الإشارة هنا إلى حزب الله مثلا).

إن مطالـــبة الحكـــومة اللبنانية ومحافل سياسية لبنانية مختلفة بحق لبنان في القـــرى السبعة التي سيطرت عليها إسرائيل في عام 1948، يزيد من احتمالات الـــضغط على إسرائيل بنية التنازل عن أراضٍ ومناطقَ في شمال إسرائيل لصالح لبنان، وهو ما سيقرب من معاقل حزب الله إلى الحدود مع إسرائيل. ومن جهة أخـــرى لا تميل إسرائيل إلى تغيير في ترسيم الحدود مع لبنان بواسطة تنازل عن أراضٍ ومـــناطقَ للبـــنان. ولهذا يرى سياسيون كثر أن هذا الاحتمال أقل حظا بالتطبيق الفعلي.[14]

الاحتمال الثاني: تبادل أراضي بين إسرائيل وسوريا والأردن

تبقـــي إسرائيل بيدها مساحة طولية تبلغ قرابة 250 كم^2 إلى الشرق من بحيرة طبريا، أي المنطقة التي تعرف بـــ "غرب الجولان" وتُنقل إلى الأردن منطقة موازية مـــن حيث المساحة بالكيلومترات. أمّا منطقة جبل الشيخ فتحظى بتدويل. وتحافظ إسرائيل على محطات الإنذار المبكر في جبل الشيخ.

بمراجعة خاطفة لتفاصيل هذا الاحتمال يتبين أنّ إسرائيل ستُبقي تحت احتلالها مساحة فيها ثلثي المستوطنين الإسرائيليين، المسيطرين على ثروات وموارد هامة في الجولان. مقابل ذلك تحول الأردن مساحة على الحدود بينها وبين سوريا بما فيها ما ســـيطرت علـــيه ســـوريا في عام 1970، ولكن سوريا اعترفت بحق الأردن فيها ووافقت على إعادتها إلى الأردن في عام 2004.

وتـــنقل إسرائيل إلى الأردن مساحة من الأراضي تبلغ 250 كم^2 إلى الجنوب مـــن البحـــر الميت في منطقة خالية تقريبا من السكان وظروف المعيشة فيها غير مناسبة. وتحصل الحكومة الأردنية على حقوق عبور عبر إسرائيل لاستعمال الموانئ كمنافذ بحرية لبضائعها المصدرة والمستوردة. علما أن حكومة الانتداب قد وعدت حكـــومة الأمير عبد الله عند تأسيس إمارة شرقي الأردن بمنحه امتيازًا في استعمال مـــنفذ بحري قرب حيفا لصالح الأردن، وذلك قبل بناء ميناء الحديث في حيفا في عام 1932.

الاحتمال الثالث: تبادل أراضٍ بين إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن

يعتقد واضعو سيناريو هذا الاحتمال توسيع دائرة تبادل الأراضي بهدف تحقيق رزمـــة واحدة من التسوية لخلافات الحدود بين هذه الدول، وبالتالي تجري عملية إنهـــاء الـــصراع بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها. أما تفاصيل هذا الاحتمال فتـــشير إلى بقـــاء إســـرائيل مسيطرة بواسطة آلة احتلالها على مساحة طولية من الأراضـــي غربـــي الجـــولان بمساحة قدرها 250 كم^2. وتقوم الحكومة اللبنانية بـــتحويل أراضٍ مـــن البقاع إلى صالح سوريا بمساحة تبلغ حوالى 120 كم^2. أما إســـرائيل فـــتعوض لبنان عن الأراضي التي تنازلت عنها لصالح سوريا، في المنطقة الحدوديـــة بـــين إســـرائيل ولبـــنان بحيث تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى تخفيف

احتمالات إلحاق أضرار بالمستوطنات الإسرائيلية الواقعة على هذه الحدود. وتشمل عملية التبادل ضم قرية الغجر ومزارع شبعا ضمن هذه الصفقة. أما الأردن فتعوض سوريا بما يحمله حوالى نصف مساحة غربي الجولان التي ستبقى تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، كما أشرنا سابقا، وغير مهم في أي منطقة تقرر الحكومة الأردنية التعويض لسوريا. أما إسرائيل فتعوض الأردن عن تنازلها لصالح سوريا بواسطة أراض في منطقة العربة، أو جنوب البحر الميت، مع حقوق وامتيازات عبور لاستعمال موانئ إسرائيلية. وتحول منطقة جبل الشيخ إلى منطقة استثمارات دولية لصالح سوريا ولبنان وإسرائيل، ما عدا الجزء الواقع إلى الجنوب الغربي فيبقى تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي للإبقاء على محطات الإنذار المبكر الإسرائيلية فيها.

يرى واضعو هذا السيناريو فرصة تحقيقه من الناحية العملية لكون الزيادة في عدد المشتركين فيه من بين الدول مسألة فيها منفعة، وفي الوقت ذاته تحافظ إسرائيل على مساحات شاسعة من الجولان تحت سيطرتها، خاصة ما يوفر حماية لمستوطناتها الواقعة في الجليل الشرقي وفي منطقة إصبع الجليل، وكذلك استمرارها في السيطرة على مصادر المياه في منطقة بحيرة طبريا (لسوريا حقوق تاريخية على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا) ونهر الأردن الجبلي، حيث تتوفر كميات كبيرة من المياه التي تعتبرها إسرائيل حيوية لبقائها.

لماذا طرحت هذه السيناريوهات المختلفة من الاحتمالات في السنوات الأخيرة؟ وما الغاية من تطويرها بهذا الشكل؟ المسألة الأساسية التي يراها المراقبون أنه بمزيد من تفعيل الضغوط السياسية والاقتصادية والمقاطعة على سوريا ومحاولة فصلها عن محور تحالفها غير الرسمي مع إيران في الأساس سيدفع قيادتها إلى الشروع بمفاوضات مع إسرائيل من خلال طرح مشاريع تبادل أراض ومناطق لصالح الطرفين. ما نلحظه هنا، وهذا ما ستروج له إسرائيل أنها دائما في خطر ومُعرّضة للإبادة، ولن يسمح المجتمع الدولي بحصول محرقة أخرى، وبناء عليه ستتنازل عن أراض لتضمن سلامة مستوطناتها ومواطنيها. ولكن التنازل لن يكون من الأراضي التي اتفق في الهدنة عام 1949 على أنها تكون تحت سيطرة إسرائيل (لم يتم ترسيم الحدود نهائيا بين إسرائيل وبين الدول العربية المحيطة بها إلى يومنا هذا (2008)).

بمعنى آخر ترغب إسرائيل في تنفيذ مزيد من إضعاف الموقف السوري وبالتالي إلى ربط الحل مع لبنان والأردن في رزمة واحدة يتنازل فيها كل طرف عن مساحة من الأراضي ويعوض كل طرف بأراض أُخرى. والملاحظ أن إسرائيل لن تعوض أراض جيدة أو صالحة للزراعة، أو أن تتنازل عن أراض تتوفر فيها كميات كبيرة من المياه.

ما نلاحظه في هذه السيناريوهات وكيفية تفعيلها مستقبلا أن إسرائيل لن تنسحب من كافة الأراضي السورية المحتلة في الجولان فيما لو دخلت في مسار التفاوض مع سوريا، وأنها ستربط حل الخلاف بينها وبين سوريا بحل مشاكل وقضايا أخرى بينها وبين لبنان والأردن، وحتى بين سوريا وبين الأردن وبين سوريا ولبنان. أي ربط مشكلة الأراضي في الجولان بالتساوي مع مشاكل حدودية وأراض بين الدول المشار إليها سابقا.

خلاصة

تحاول الأوساط والمحافل الأكاديمية توفير أوراق عمل وطروحات فكرية في مسألة إيجاد حلول للأراضي المحتلة، بحيث أن آخر الطروحات التي قدمت يشير إلى تبادلية الأراضي بين إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان كخطوة أساسية في سبيل حل الصراع. وبالطبع السعي الإسرائيلي هو للاحتفاظ بمساحات من الأراضي تعتبرها إستراتيجية بالنسبة لرؤيتها الأمنية.

والواقع أن عددا من البحوث والطروحات قد قدمت في مؤتمرات إسرائيلية، من أبرزها مؤتمر هرتسليا، للدلالة على أن هذا الموضوع بدأت تتداوله محافل أكاديمية وسياسية ومن المرجح فرضه على أجندة النقاش السياسي في الكنيست وفي الرأي العام الإسرائيلي. بمعنى آخر، البدء بعملية الترويج لنشر هذا الفكر المبني على التبادلية.

الهوامش

(1) هنالك متابعات أكاديمية وبحثية إستراتيجية إسرائيلية للعلاقات بين إسرائيل وسوريا منذ فترة طويلة. وهذه الدراسات تؤكد مدى الاهتمام الإسرائيلي بالتوصل إلى تسوية جادة مع سوريا، وبالطبع ليس بأي ثمن. ومن بين هذه الدراسات: موشي معوز، علاقات إسرائيل – سوريا: إلى أين؟ (جامعة بار أيلان: مركز بيغين – السادات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 1995). وافنير ينيف، سوريا وأمن إسرائيل (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1991). وايال زيسر، سوريا وإسرائيل – بين حرب وسلام (جامعة تل أبيب: مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط، 1994).

(2) اغتيال عماد مغنية (وهو كبير مصممي الحرب والمواجهة مع إسرائيل من الناحية العسكرية) في شباط 2008 دفع بالسيد نصر الله إلى التصريح علنا أن إسرائيل قد اختارت ساحة أخرى للمواجهة مع حزب الله والمقاومة الإسلامية اللبنانية.

(3) ورقة العمل التي قدمها عوزي أراد وراحيل مختيجر إلى مؤتمر هرتسليا في مطلع العام 2007 بعنوان: "إمكانيات تبادل أراضي مع سوريا من خلال تسويات"، يمكن مراجعة هذه الورقة على موقع المؤتمر، كالتالي: www.herzliyaconference.org/_Uploads/2467mactiger_heb.pdf.

وصدرت ورقة موجزة في مؤتمر هرتسليا 2008 تلقي مزيدا من الأضواء على هذه الفكرة (أي تبادل الأراضي بين سوريا وإسرائيل ودول أخرى في المنطقة)، يمكن مراجعتها على موقع المؤتمر كالتالي:

www.herzliyaconference.org/_Uploads/2824GidonBigerUziArad.pdf.

(4) تناولت الصحف الإسرائيلية مسألة تبادل الأراضي مع سوريا مشيرة على أنها خطوة حساسة بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي من حيث اعتراف هذا المجتمع بأنه احتل أراض ليست له (إسرائيل سنت قانون ضم الجولان في عام 1981، إذ تعتبر أن الجولانَ جزءٌ منها، وليس أرضا محتلة). ومن جهة أخرى يتردد الخوف على أبواب شرائح يهودية مؤيدة للحركة الاستيطانية بادعائها أن خطوة تبادلية الأراضي ستؤدي حتما على إزالة عدد من المستوطنات، وهذا ما لا يمكن احتماله في إسرائيل بعد تجربة الانسحاب من غزة في صيف 2005. يمكن مراجعة مزيد من الادعاءات حول عدم موافقة قطاعات واسعة من الإسرائيليين للانسحاب من الجولان من خلال تبادل أراضي في

http://www.omedia.co.il/Show_Article.asp?DynamicContentID=2526&MenuID=726&ThreadID=1014017

حيث أوضح عوزي أراد احد واضعي هذه الفكرة أن المشروع ما زال في بدياته فقط ويحتاج إلى فترة زمنية طويلة لاختماره بالنسبة للإسرائيليين وأيضا بالنسبة للسوريين.

(5) بموجب استطلاع للرأي العام في إسرائيل أجري في تشرين الأول 2006 أظهر وجود قطاعات واسعة من الإسرائيليين الرافضين إرجاع هضبة الجولان مقابل السلام. هذا ما أوردته جريدة هآرتس في عددها الصادر بتاريخ 2006/10/7.

(6) مادة موجزة حول اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل وسوريا وبقية الدول العربية راجع الموسوعة الفلسطينية (بيروت: 1984)، القسم العام، المجلد الرابع، ص ص 526-542. وعن سوريا تحديدا من ص 533 وحتى 536.

(7) مبادرة جنيف بقيادة عامي أيالون وسري نسيبة. ومبادرة سياسيين إسرائيليين إلى تبادل المثلث مع المستوطنات، وبهذا تكون إسرائيل قد خففت ربع مليون عربي من حدودها يؤثرون على الميزان الديمغرافي. أي أن حلولا جغرافية تخفف من الكثافة البشرية الفلسطينية في إسرائيل. وهناك عدد من الشخصيات السياسية العالمية، من بينها وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق هنري كيسنجر ممن ينادون ويؤيدون مشاريع تبادل السكان وتبادل الأراضي كحل للقضايا والأزمات العالقة بين دول مختلفة، وعلى رأسها قضايا ديمغرافية.

(8) تراجع بهذا الخصوص ورقتا العمل التين قدمتا في مؤتمري هرتسليا السابع (2007) والثامن (2008)، مما يؤكد على أهمية هذا الموضوع وتداوله مرتين متتاليتين في أحد أبرز مؤتمر للتخطيط الإستراتيجي وطرح الفكر المستقبلي لإسرائيل.

(9) أثناء طرح إيهود أولمرت رئيس حكومة إسرائيل بيانه أمام الكنيست في دورة الشتاء بتاريخ 2007/10/8 ألمح إلى وجود مفاوضات أو احتمال وجودها مع سوريا بخصوص مستقبل الجولان والتوصل إلى اتفاقية سلام بين إسرائيل وسوريا. جلسة الكنيست رقم 151 لدورة شتاء 2007 في موقع الكنيست، كالتالي: www.knesset.gov.il.

(10) أشارت مصادر إسرائيلية، خاصةً وسائلُ الإعلام، إلى أن محادثات سرية جرت بين مندوبين سوريين وإسرائيليين عشية انعقاد لقاء أنابوليس في بلد ما في أوروبا، بين 20 و 21 تشرين الثاني 2007، طرحت خلالها قضية تبادل الأراضي والانسحاب من الجولان (معظمه) مقابل السلاح والضغط على حزب الله لإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين. يمكن مراجعة معلومات أولية تناقلتها الصحف الإسرائيلية على الموقع التالي: www.news.msn.co.il/news/StatePoliticalMilitary وذلك بتاريخ 2007/11/28. بينما لم يرد أي ذكر لمثل هذه المفاوضات في الصحافة السورية في الفترة ذاتها.

(11) طرحت ورقة تضمنت سيناريوهات تبادلية بين أطراف ثلاثة في مؤتمر هرتسليا 2008. ويبدو أن ردود الفعل حول محتويات هذه الورقة لم تلق تجاوبا سريعا، أو أنها غير ناضجة إلى الآن.

(12) دمرت إسرائيل في أعقاب احتلالها للجولان قرابة 150 قرية ومدينة سورية وهجرت عشرات آلاف من سكان المنطقة، وتحولوا إلى لاجئين في وطنهم سوريا، إضافة إلى تهجير لاجئين فلسطينيين لجأوا إلى الجولان في أعقاب تهجيرهم على يد إسرائيل في حرب 1948. وأنشأت إسرائيل عشرات المستوطنات على أراضي الجولان المحتل، كما أنها عملت وما تزال على تحويل مياه الجولان ومنابع الأردن لصالح خزاناتها. وتحاول هذه الطروحات المحافظة على عدد كبير من المستوطنات الحيوية، والتي تُشكل موردا اقتصاديا للمستوطنين وللاقتصاد الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن موارد جبل الشيخ من نشاطات التزلج على الثلوج والسياحة العامة تشكل بندا مهما في الاقتصاد الخاص بالمنطقة.

(13) فيما لو جرى الاتفاق التمهيدي على فتح ملف التعويض بالأرض والمناطق بين إسرائيل ولبنان فإن ملف قرى كاملة هجرها سكانها ودمرت وأُقيمت عليها مستوطنات ستطرح على طاولة المفاوضات بين إسرائيل ولبنان. والقصد هنا القرى السبعة: تربيخا، هونين، النبي يوشع، قدس، المالكية، آبل القمح، صالحة. هذه القرى شيعية في معظمها وكانت تابعة إداريا للبنان إلى أن تم التوصل إلى تسوية الخلافات الحدودية بين الانتدابين البريطاني والفرنسي، فحولت إلى سيطرة الانتداب البريطاني في عام 1924. وتم تهجير سكان هذه القرى الذين تحولوا إلى لاجئين، واعتبروا لاجئين فلسطينيين بعد عام 1948. ويطالب سكان هذه القرى بحقهم في العودة إليها. وكان رئيس حكومة لبنان الأسبق سليم الحُص قد طالب بهذه القرى في نهاية عام 1994. وكررت قيادة حزب الله مطالبتها بإعادة هذه القرى إلى أصحابها في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي من لبنان في عام 2000.

(14) طرحت تفاصيل منفردة عن هذا الاحتمال مرارا وتكرارا في محافل أكاديمية ذات تأثير على صناع القرار في إسرائيل، فمثلا طرح الأستاذ الجامعي ميخا ميخائيلي من الجامعة العبرية في القدس فكرة تبادل أراض بين إسرائيل ولبنان وسوريا على النحو التالي: تحافظ إسرائيل على رقعة طولية ضيقة من الأراضي شرقي بحيرة طبريا ونهر الأردن الجبلي ابتداء من جنوبي البحيرة وحتى جسر بنات يعقوب، أي ما يوازي 40-50 كم^2. مقابل ذلك تتنازل سوريا عن مساحة موازية للسابقة لصالح لبنان، ويحصل (أي لبنان) من إسرائيل على مساحة موازية في شمالي الجليل بالقرب من الحدود بين لبنان وإسرائيل. أما منطقة جبل الشيخ فيتم تدويلها. ولم تشر الفكرة إلى مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الجولان، وهذا يعني تفكيكها بالكامل. نشرت أفكار ميخائيلي في جريدة هآرتس، 23 نوفمبر 2006، القسم الثاني، ص 2.

الفصل التاسع

اليهود في إسرائيل والشتات

يعالج هذا الفصل مسألة التغييرات التي حصلت على مفهوم "اليهود واليهودية" في ظل الفكر الصهيوني وما أفرزته الحركة الصهيونية من منتج هو "دولة إسرائيل". وبالمقابل يتطرق هذا الفصل إلى التغييرات التي حصلت على التركيبة البشرية لليهود، ليس من باب الديمغرافية بقدر ما له علاقة بالتراث الفكري والجذور المكانية لليهود (أي الانتماء إلى المكان)، والتغييرات التي حصلت على الطرح الصهيوني، وما هو متوقع أن يحدث استمرارا للواقع في السنوات القليلة القادمة، خاصة مسألة الاندماج في المجتمعات "الأخرى" (غير اليهودية) في أصقاع العالم كافة، وما سوف تتعرض له الجاليات اليهودية من تغييرات في نهج حياتها وفي علاقاتها مع الشعوب التي تعيش في ظهرانيها. وسنتعرض أيضا إلى إمكانيات خروج الشبح الطائفي من قمقمه جراء التقاطب الاجتماعي والاقتصادي والفكري الحاصل داخل شرائح المجتمع الإسرائيلي المُكوّن من طوائف وجاليات تحافظ على علاقتها بأصولها من خلال اللغة الأصلية ومجموعة من العادات والتقاليد التي تعيشها في مناسبات كثيرة، بالرغم من مشروع ديفيد بن غوريون بعد 1948 الذي هَدَفَ إلى صهر المجتمعات والجاليات اليهودية المُهاجرة في "أتون الصهر" ليكون شعبا جديدا في دولة إسرائيل، إلا أنه يتبين أن هذا المشروع لم يوفق في خلق إسرائيلي جديد بكل المقاصد المرجوة.

هذا الوضع أفرز وأنتج صراعات متأججة إلى اليوم، وعلى ما يبدو لن تتوقف في المستقبل القريب، ما لم تتخذ خطوات للحيلولة دون تفجر الوضع بالنسبة للعلاقات المتوترة بين الأشكنازيين (اليهود الغربيين) والسفاراديين (اليهود الشرقيين).

المسألة الأكثر إلحاحا في إسرائيل بالنسبة للهوية الإسرائيلية هي تكوين وتشكيل،تعريف جديد للهوية اليهودية في إسرائيل. فمن ناحية صهيونية وجّه هرتسل مناصريه إلى قبول هوية مناقضة لتلك التي طرحها وما زال حكماء إسرائيل من رجال الدين اليهود ومفسري الشريعة والكتب الدينية اليهودية. بالرغم من أن نصوص المؤتمر الصهيوني الأول لا تشير بوضوح إلى هوية اليهودي ونوعية القومية اليهودية، لكونها منتجا لم ينضج بعد في الذهنية اليهودية الصهيونية. وكذلك فإن نص "الوطن القومي" لم يكن واضحا في هذا المؤتمر ولا في لاحقيه. ولكن أصبحت قرارات وتوصيات هذا المؤتمر الأكثر شيوعا في أوساط اليهود في القرن العشرين أكثر من شيوع الطروحات الاستيطانية التي قامت بها حركات يهودية مثل حركة "محبي صهيون".

وبالمقابل رفضت التيارات الدينية اليهودية قبول الفكر والطرح الصهيوني لكونه بعيدا عن الأصول اليهودية والجذور التاريخية لليهودية.

وتميز الفكر الصهيوني الذي طرحه هرتسل بكونه فكرا نقاشيا من الدرجة الأولى أكثر من الطرح الديني والفقهي اليهودي. ويرى كثيرون من المحللين اليهود أن الفكر الصهيوني قد عصف بالتاريخ اليهودي الحديث والمعاصر. ولم يكن نتاج هذا الفكر هو إقامة دولة إسرائيل فقط، إنما تجديد وخلق مجالات نقاشية تتعلق بواقع اليهود بكونهم أقلية قومية ودينية في الوقت ذاته. ولهذا فاليهودية في الطرح الصهيوني ليست فقط لاهوتا وشريعة، إنما ظاهرة تاريخية تتطور في صورة مستمرة من منطلق مبدأ "الاكتفيزم".[1]

فكيف ستتشكل مستقبلا هيئة المجتمع الإسرائيلي في ظل محاولات الإبقاء على هرتسل فكرا وطرحا وممارسة لاحقا؟ هذه معضلة يواجهها الإسرائيليون منذ الآن وهي آخذة بالتطور، إذ أن المرحلة التي تعيشها إسرائيل بعد تأسيسها قد تحولت عن الصهيونية إلى ما بعد الصهيونية أو كما يعرفونها بـ "الصهيونية الجديدة"، أي أن تغييرات جذرية حاصلة وتحصل على الطرح الصهيوني والرؤية الصهيونية.

بمعنى آخر، هل تسير إسرائيل نحو صورة جديدة لمجتمعها وسط طرح الفكر الصهيوني جانبا بعد إنجاز المشروع الصهيوني بإقامة دولة إسرائيل؟ أو بمعنى آخر هل يسير الشعب اليهودي في طريق جديد غير الطريق الذي وضعه هرتسل،

وبالذات نحو انفتاح يتناسب مع ما يجري في العالم من مظاهر عولمة؟ وأخيرا ولتحديد السؤال بصورة أعمق: ماذا سيكون مصير المشروع الصهيوني في نصف العقد القادم أو يزيد؟ هذا ما سنبينه في الفقرات التالية.

تاريخيا، واضح للغاية أن تقرّب هرتسل لحكومات الدول الاستعمارية كان بهدف التعاون من أجل إنتاج دولة لليهود في أي جزء من العالم، عبر عن ذلك من خلال موافقته على إنشاء دولة يهودية في العريش أو أوغندا وغيرها من البلاد. بمعنى آخر فإن الدولة التي حلم بها وأرادها هي دولة يهودية ولكنها تلبي احتياجات غير اليهود، أي أنها دولة وظيفية.

وإذا اعتبر محللون يهود وغيرهم أن ميل هرتسل هذا كان نوعا من الفشل بالنسبة لرغبة اليهود، إلا أنه وضع أسس انخراط اليهود في القضايا العالمية والصراعات الدولية. والادعاء الذي طرحه هرتسل وتمسك به هو وأتباعه وخلفاؤه من بعده أن الدولة اليهودية هي حاجة عالمية وليست مقتصرة على اليهود أنفسهم، وهو بهذا صمم على إطلاق اليهود من عقالات التقليد والقيود الفقهية المكبلة. وهو بهذا الفكر قد نشر مصير اليهود على مساحة أكبر في العالم. لقد استند على المصلحة الذاتية للدول الكبرى - الاستعمارية التي شملت الاستقرار والسلام في العالم لتتحقق مصالحها.

لقد فهم هرتسل التاريخ بأنه صراع وكفاح وليس رواية فحسب. ورفض بقاء اليهود على هامش التاريخ بل إنه جعل اليهود في صلب صناعة التاريخ. أي أنه جعل اليهودَ مركزَ الأحداثِ العالمية. والحل الذي طرحه هرتسل، كما يُنظر إليه اليوم، لم يكن عملية تحرير اليهود من مجتمعاتهم، إنما حل مشاكل أوروبا.[2]

لقد أدرك هرتسل وأتباعه أن دولة يهودية منفصلة لوحدها دون علاقة مسبقة مع دول العالم الغربي في الأساس لن تقوم لها قائمة ولن تعمر طويلا. لهذا كان لزاما أن تكون لها علاقات تأسيسية مع دول أوروبية وغربية بشكل عام.[3]

ومن جهة أخرى رأى هرتسل وغيره أن مبدأ آخر يجب أن يكون حاضرا في تشكيل هذه الدولة وتشكيل مجتمعها ألا وهو "التفوق". قد يبدو لكثيرين من القراء أنه سخيف، أو أنه غير جدير بالمعالجة. ولكن واقع الأمر أن المجتمعات اليهودية الغربية قد انتبهت إلى هذا المبدأ في فترة مبكرة وعملت على تطويره، من خلال

تبوئ عدد كبير من اليهود لوظائف متميزة وخاصة ذات تأثير معين في مجتمعاتها. والواقع أن هرتسل التفت إليه وغيره من بعده، وحتى اليوم عندما يبغون الحديث عن إشكالية معينة يقولون إن الحل موجود في العقل اليهودي الذي يخترع الحلول دائما.

وتبرز أسس التفوق من خلال اختيار اليهود لفكرة أنهم شعب مُلاحق باستمرار، وأنه شعب "ضحية"،[4] ما يثير الشفقة والرحمة من كثيرين من زعماء العالم وشعوب الأرض. وأبرز قياديو اليهود، بما فيهم بن غوريون، كونهم "نور العالم" و "شعب مختار" وغير ذلك من التسميات التي جعلتهم مخصصين.

ومن جهة أخرى واستمرارا لتطبيق مبدأ التفوق، قام اليهود، خاصة بعد إقامة إسرائيل، بكتابة تاريخهم بطريقة جديدة مختلفة حيث شددوا على ميزهم العليا والمتفوقة بين شعوب الأرض، في الوقت ذاته بيّنوا استعدادهم للعيش والتعايش مع هذه الشعوب مهما كانت أنظمة دولها، شيوعية أم ديمقراطية. ولهذا دمج قياديو إسرائيل والحركة الصهيونية بين كون اليهود "شعب إسرائيل" وكونهم "شعب العالم". هذه التوليفة سارية المفعول وستبقى على ما يبدو لفترة طويلة، من خلال تثبيت السيطرة وإحكامها في فلسطين، ومن خلال تطوير شبكات من العلاقات مع دول العالم للاستفادة منها، ولتأكيد الحضور الفعلي والتفاعل مع الأحداث الجارية.

من هذا المنطلق، فإن خلاصة الحلم الصهيوني هو وجود طبيعي للشعب اليهودي في دولة مستقلة غالبية سكانها من اليهود!!

غالبية سكان إسرائيل من اليهود، لكن معظمهم ما زال يواجه صعوبة في الاتفاق على شكل هذا المجتمع. لا يوجد اتفاق حول مسألة من هو اليهودي، كما قلنا، لا يوجد اتفاق حول تعريف الهوية اليهودية.

تواجه إسرائيل منذ تأسيسها، وما قبل ذلك في حياة الجاليات اليهودية في الشتات، مسألة وجود شعبين يهوديين: الأول منغلق على ذاته يعيش التوراة وأحكام الشريعة، وآخر يميل إلى الآخر والعيش مع الآخر في كل مجالات الحياة. وهذا واقع الطرح الصهيوني الذي جاء به هرتسل.

وخلال عدة سنوات ستتحول إسرائيل إلى أكبر تجمع يهودي في العالم، لأول مرة منذ ألفي عام. وهذا سيحتم مستقبلا تنشيط آلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين،

مما سيؤدي إلى إلغاء قانون العودة الإسرائيلي. وهذا يعني أن عدد اليهود في العالم سينخفض، من خلال حدوث تزايد في الزيجات المختلطة. ويعني هذا أيضا في ظل تراجع التأثير الصهيوني الفعلي زيادة قوة وفعالية الأحزاب المتدينة والمتشددة.

وماذا سيعني هذا في المستقبل؟ إنه ستكون هناك حالة "ما بعد الصهيوني"،[5] إذ أنه لو بقيت الصهيونية فلن تكون ملائمة للوضع الذي حصل بعد 1948. ولكن الصراع الذي تشهده إسرائيل والذي باعتقادنا سيستمر مدة طويلة كائن في العودة إلى ما هو صهيوني في حَدّ ذاته، فالانسحاب من غزة ومن مناطق في الضفة الغربية لصالح الفلسطينيين هو في حد ذاته دَفْعٌ للإسرائيليين إلى البحث عما يبني مجتمعهم من جديد، خاصة وأن المجتمع الإسرائيلي متعدد الثقافات والمشارب الطائفية والاجتماعية.

ويشغل بالَ الإسرائيليين كثيرا شكلُ دولتهم، إذ أن التوجيه الآخذ بالتعمق في السنوات الأخيرة ومع اقتراب ولوج قضايا الحل النهائي، طرح فكرة إسرائيل "دولة يهودية". هذه القضية ستشغل حيزا كبيرا من النقاش اليومي في إسرائيل، لكونها لا تملك إجماعا واسعا، بما في ذلك رفض تيارات دينية قبول يهودية إسرائيل لأسباب دينية بحتة، بالرغم من أنها، أي هذه التيارات، تعيش وتقيم في إسرائيل الدولة العلمانية، وهي أي هذه التيارات، ليست علمانية، إنها دينية متشددة. وبالمقابل، واستمرارا للدولة اليهودية فإن الطرح المكمل هو أن تكون دولة ديمقراطية. فكيف سيكون ذلك؟

إن وجود العرب الفلسطينيين في إسرائيل[6] يشكل عقبة أمام تطبيق وممارسة هذه التوجهات المنادية والمطالبة بشدة للاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. إن تعريف إسرائيل كدولة يهودية يناقض إمكانية منح العرب مساواة مدنية تامة، لأن إسرائيل ترفض وجود أمة مدنية مشتركة، فالدولة تعود للأمة اليهودية أي ليس لجميع مواطنيها. حتى لو أن قانون أساس "كرامة الإنسان وحريته" يحمي الحقوق الديمقراطية لجميع مواطني الدولة، وبضمنهم مواطنيها العرب، إلا أن المتمعن بهذا القانون يلحظ أنه يُعرّف إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ويحظر قانون الأحزاب، المشاركة والتصويت لحزب يتنكر للفرضية القائلة إن إسرائيل دولة الشعب اليهودي. واللغة السائدة هي العبرية، ومكانة العربية متدنية، مع أنها لغة رسمية. وبقية الرموز بما فيها النشيد الوطني وأيام الذكرى... كلها يهودية.[7]

حصل تغير معين بالنسبة لرؤية المشروع الصهيوني في مطلع الألفية الثالثة، جرّاء تحولات فكرية محدودة عصفت بالمجتمع الإسرائيلي، لكنها لم تُحدث شرخا في قضايا الإجماع المتفق عليها، والتي أصبحت مقدسة لقطاعات كبيرة في داخل المجتمع الإسرائيلي. والقصد هنا تغييرات في قبول ما للرواية الفلسطينية حول أحداث 1948، واستعداد عدد من المفكرين والأدباء لقبول حلول لقضية اللاجئين والاعتراف بأن لإسرائيل حصة فيما حدث، وأن من حق اللاجئين العودة إلى وطنهم فلسطين والاستقرار فيه والعيش فيه بكرامة، ولكن يجمع الكل أن تكون العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وليس إلى إسرائيل. ولكن التناقض كبير بين ما يطرحه هؤلاء كقبول للتفاهم مع الفلسطينيين وما يطرحه قرار حق العودة رقم 194 القاضي بعودة اللاجئين إلى أوطانهم، أي إلى قراهم ومدنهم التي هُجّروا منها في عام 1948. فكيف يمكن عودتهم إلى غير قراهم؟ ويبقى السؤال هنا هل سيتحقق قريبا اعتراف إسرائيلي بحق عودة الفلسطينيين إلى قراهم وديارهم؟ كما يبدو أن إسرائيل المؤسسة الرسمية وإسرائيل الإجماع العام والواسع يرفض تنفيذ حق العودة للفلسطينيين إلى فلسطين – إسرائيل، إنما إلى فلسطين – الضفة الغربية وغزة فقط.

والسؤال هنا هل توجد صهيونية بعد الصهيونية، وهل توجد أو تتبلور صهيونية جديدة؟ هناك جدل ونقاش غير متوقف في نقطة معينة بين الصهيوني الكلاسيكي والصهيوني الجديد وما بعد الصهيوني. أي أنه توجد ثلاثة تيارات متصارعة فيما بينها على الذاكرة التاريخية والواقع الحياتي والرؤيا المستقبلية.

الصهيونية الكلاسيكية هي التي قادت الشعب الإسرائيلي نحو تأسيس دولة له، وقاد هذا التيار حزب العمل بكافة أشكاله المتغيرة ظاهريا وأحيانا جوهريا. وحصل تحول على هذا التيار مع الزمن، خاصة بالابتعاد الزمني عن عام 1948، وشعور الإسرائيليين براحة أكثر في الدولة التي صنعوها.

ولكن الصهيونية الكلاسيكية تواجه تحديا قويا كامنا في تيار عقائدي أكثر تشددا، ألا وهو الصهيونية الجديدة التي يقودها اليمين الإسرائيلي مدعوما من أحزاب وتيارات سياسية واجتماعية يمينية متطرفة في كثير من الأحيان. بمعنى آخر أن تيارات يهودية أصولية تكونت في العقدين الأخيرين في إسرائيل وهذا سيتقوى

في العقد المقبل، لكونها متعصبة ورافضة لأي حل مع الفلسطينيين، بل إنها لا تعترف بوجود شعب فلسطيني بالرغم من أن خطوة الاعتراف بالشعب الفلسطيني قد أصبحت رسمية من قبل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل. وتمت عملية رعاية هذا التيار في محافل صهيونية ودينية متطرفة كالمعاهد الدينية اليهودية، وتحولت إلى قوة نافذة متناغمة ومتحالفة مع تيارات توراتية استيطانية.

وبصعود حزب الليكود إلى السلطة في عام 1977 وما تلاه من تغيرات على نمط التوجه السياسي في إسرائيل، ازدادت مظاهر التقاطب الفكري والطائفي في إسرائيل، إذ ظهرت تيارات وأحزاب دينية يهودية شرقية (حركة شاس)[8] متشددة وأُصولية للغاية، حتى أن زعيمها ينعت العرب بين الفينة والأخرى بالكلاب والأنذال والمجرمين وغير ذلك من النعوت العنصرية. وهؤلاء الشرقيون كان من المفروض أن يكون ميالين إلى قبول أسس شرقية، إلا أن حضورهم السياسي في الائتلافات الحكومية حتم عليهم السير في نهج التطرف والتعصب من أجل مزيد من الابتزاز المالي والسياسي.

إزاء هذا التحول في الصهيونية إلى مزيد من التشدد والتعصب وإخضاع الفكر الصهيوني إلى التطبيق القاسي وتحقق مشاريع انفصالية كالجدار العازل أو التعبير عن "نحن هنا، وهم هناك" (من تفوهات نتنياهو)، يطرح السؤال المركزي إلى أين وجهة إسرائيل مستقبلا؟ والرؤيا المستقبلية ليست مرتبطة فقط بتعيين الحدود، أو باحتواء التطلعات والحقوق الوطنية الفلسطينية. إنها مرتبطة بمسألة هوية وماهية كل من المجتمع والدولة في إسرائيل. ولا تتوفر الإجابات على هذا السؤال إلا في ظل الصهيونية الجديدة. وهذه الصهيونية الجديدة هي عبارة عن تشكيلة من الأحزاب المتدينة واليمينية العلمانية المدعومة ماليا من تيارات وأحزاب يمينية أميركية. وتضم هذه الصهيونية أيضا تيارات وأحزاب يمينية روسية مثل حزب "إسرائيل بيتنا" (يسرائيل بيتينو).[9]

وبالإمكان فهم خلفيات ظهور الصهيونية الجديدة ونموها الآخذ بالازدياد، جراء تدني وتراجع التوتر الخارجي وارتفاع التوترات الداخلية. فالملاحظ في العقد الأول من هذه الألفية أن إسرائيل تُعد مجتمعا متعدد الثقافات والأعراق، ولكنه في الوقت ذاته وفي ظل هذه التعددية هو منقسم على ذاته وغير متفق في قضايا الثقافة

والتربية والقانون والأخلاق وأسس العيش. وذلك لأن المجموعات والشرائح التي تكون هذه التعددية تنزع نحو إبراز هويتها الخاصة، على حساب الهوية التي تحاول إسرائيل تقديمها لهم. فالمهاجرون الروس محافظون على هويتهم الروسية الثقافية على الأقل، غير منخرطين في الهوية الإسرائيلية كجماعة. ولهم شبكات علاقات متداخلة فيما بينهم دون أن تكون لهم علاقات اجتماعية مع مجموعات يهودية أخرى في إسرائيل، وقطيعة شبه تامة مع المجتمع العربي الفلسطيني الأصلي في فلسطين. ويظهر هذا التشرذم باستمرار من خلال الانتخابات البرلمانية، حيث يميل أبناء كل مجموعة عرقية مهاجرة إلى تأييد حزب أو حركة ذات جذور ومظهر يتجاوب مع أصولهم.

لم يتمكن حزب العمل من طرح أفعال جذب لصهيونية جديدة مغايرة، وهذا ما دل على تراجع مكانته بين الناخبين الذين فضلوا أحزابا تميل إلى تبني هذا التيار (الصهيونية الجديدة).[10]

ويواجه تيار الصهيونية الجديدة المتزمت والمتشدد في قضايا كثيرة معارضة ليست قوية، قد يكتب لها القوة لاحقا، وهي تيار ما بعد الصهيونية. حيث ينادي هذا التيار بواقع تعدد الهويات والقبول بالمجموعات العرقية، والدعوة إلى إقامة دولة مدنية، دولة لجميع مواطنيها، دولة لا تفرق بين هذه الجماعة على حساب الأخرى.

ولن يكون في القريب العاجل أو القريب البعيد أي تأثير لهذا التيار، إذ أن دعوته بنظر التيارات اليهودية الدينية المتشددة،[11] والتيارات الدينية الصهيونية المتشددة والتيارات العلمانية الصهيونية (حزبا العمل والليكود مثلا)، ترى في تيار ما بعد الصهيونية تنازلا عن المشروع الصهيوني الذي وضعه هرتسل، وتراجع عن مشروع خلق أمة يهودية متفوقة ومتميزة في العالم، وذوبان للشعب اليهودي بين شعوب أخرى في المنطقة والعالم. وهذا يعني مزيدا من الانغلاق والتقوقع فكريا، والسير قدما نحو ممارسة أساليب الفصل بين اليهود العلمانيين والمتدينين من جهة وبين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وهم السكان الأصليون.

ويرى رام أوري وهو من مجموعة المؤرخين الجدد عودة الخطاب الديني – القومي اليهودي بقوة وعنصرية ورؤية كولونيالية (استعمارية) صرفة، ويظهر هذا

في التعامل مع الفلسطينيين. وهذه عملية مستمرة منذ اغتيال رابين في 1995. وتغذى هذا الخطاب بوصول أريئيل شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل ووصول جورج بوش إلى البيت الأبيض ووقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، وكلها أججت هذا التوجه وزادت من ميل إسرائيل لتكون قريبة من دولة الأبارتهايد.[12] وما يقف أمام إسرائيل في السنوات القليلة المقبلة أن تعلن عن نفسها دولة أبارتهايد (وهذا ما لن تفعله بالمطلق) أو أن تتحول إلى دولة ديمقراطية مدنية وتعددية مثل كثير من دول العالم.[13]

لن يقبل تيار الصهيونية الجديدة أي تسوية أو تنظيم شبكة العلاقات بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية، وبين إسرائيل وجاراتها الدول العربية. تسوية العلاقات يجب أن تتم بوضع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد اقتطاع أكثر من خمسين بالمائة منها (أي من الضفة وغزة) لصالح المستوطنات التي ستضم إلى إسرائيل. وأيضا هذا التوجه الانفرادي والانعزالي غير معني بحل مشكلة اللاجئين التي ستبقى المشكلة الأهم بنظر محللين إسرائيليين غير صهيونيين (أمثال أيلان بابه وأفي شلايم ودان ياهاف...).

والصهيونية الجديدة لن تهتم، على مدى عدة سنوات، بحالة التشرذم والتقاطب داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إنها غير معنية أن ترى أو أن تعترف بوجود هذه الحالة. ولا تقبل الاعتراف بوجود تقاطب احتصادي (اجتماعي – اقتصادي)، وما تود رؤيته كيف يمكن الاستمرار بالحفاظ على إسرائيل قلعة أو حصنا منيعا، أي كيف يمكن الحفاظ على قدرة إسرائيل العسكرية بما في ذلك قدرتها النووية، كأساس لمزيد من السيطرة الإسرائيلية واليهودية على المنطقة.

من هذه النقطة حصريا، يمكن أن ندرك مدى ابتعاد إسرائيل عن تحقيق سلام عادل مع الفلسطينيين ومع جاراتها الدول العربية. وأنها – أي إسرائيل – ستبقى سائرة في طريق المواجهات مع الفلسطينيين ومع الدول العربية، (مع بعض منها)، مستغلة التلويح المستمر بالخوف من الاندثار والزوال. وهذا ما يجعل وسيجعل قوة المؤسسة الإسرائيلية نافذة في تطويع الشرائح الضعيفة لمزيد من السيطرة عليها وإقصائها عن طرح حلول أكثر منفتحة على قبول أسس السلام العادل وأسس الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقه في العيش بكرامة على أرضه وفي وطنه.

ويبدو جليا أن إسرائيل، بل مجتمعها ليس ناضجا بعد لطرح مشروع ما بعد الصهيونية، بالرغم من أن الصهيونية قد أنهت مهمتها بإنشاء دولة إسرائيل. مع العلم أن محاولة إقامة تيار ما بعد الصهيونية قد اقتصر على الأكاديميين دون السياسيين، إضافة إلى أن هذا التيار لم يُطرح واسعا وعميقا في الشارع الإسرائيلي العام، بل إن طرحه بقي في حدود الخجل. ويعتقد بابه، أحد أبرز المؤرخين الجدد في إسرائيل، أن الصهيونية الجديدة قد حققت مبتغاها بعقر ما بعد الصهيونية ومنعها من الإخصاب. وفي الوقت ذاته يتمسك بفكرة توفر فرصة في المستقبل لعودة تيار ما بعد الصهيونية إلى الحياة بعد أن تصل الحقارة والشناعة والبربرية إلى درجة يقول فيها الناس إلى هنا! ولكن هذه الساعة غير قريبة في المنظور المرئي، إلا أنه بالإمكان حدوثها.[14]

احتمالات عودة ظهور وبروز تيار ما بعد الصهيونية بحاجة إلى أحداث مؤلمة وقاسية لتهز الإجماع الإسرائيلي الأسطوري القائم على مبادئ الخوف والتوتر الدائم والانسلاخ من منطقة الشرق الأوسط، وأن الإسرائيليين ليسوا تابعين لهذه المنطقة "المُتخلّفة"، إنما إلى منطقة الحضارة والتطور والازدهار، أي إلى الغرب وأميركا. حرب كحرب إسرائيل على لبنان تهز، وتدهور في شبكة العلاقات السياسية والتجارية مع العالم العربي تهز أيضا، مزيد من تدهور العلاقات الدولية وهو ما سيؤثر على إسرائيل عامة واقتصادها بشكل خاص، سيهز الإسرائيليين. يبقى السؤال، متى؟

ما يشهده المجتمع الإسرائيلي في العقد الأول من الألفية الثالثة، وسيستمر هذا النهج، هو وجود ظاهرتين مركزيتين هامتين آخذتين بالنمو: الأولى تنامي نظام سياسي كولونيالي (استعماري) جديد مستند على الاحتلال القائم، وغير المتنازل عنه إلا بحدود ضئيلة وقليلة، معتمدا على وسائل القمع والحصار والتجويع والإبعاد والإقصاء للفلسطينيين، إذ بات من المؤكد أن هذه السياسة الكولونيالية المتشددة لإنهاك الشعب الفلسطيني هي ذاتها مصدر بقاء وديمومة إسرائيل. أي أن إسرائيل بحسب منظور الصهيونية الجديدة لن يُكتب لها البقاء والوجود بالاستناد على أسس السلام أو التسوية الجادة مع الفلسطينيين والعرب، وإنما بافتعال مستمر للخلافات والمنازعات. أما الظاهرة الثانية فهي تنامي أشكال، بل أنماط، التمييز ضد المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتحول التعامل معهم إلى منطلق الفصل العنصري.

المجتمع الكولونيالي (الاستعماري) هو مجتمع مبني على فجوات طبقية واسعة دون الأخذ بعين الاعتبار وجود من هو أضعف، أي الاعتراف بوجود الأقوى والنخب المثقفة والمتقدمة، وهذا معناه تقاطب اجتماعي متواصل بين اليهود الغربيين (الأشكنازيين) والشرقيين (السفاراديين).[15] وسينعكس هذا التقاطب على مزيد من تراجع دولة الرفاه وانتشار مظاهر البؤس والفقر والفاقة لدى شرائح ضعيفة جدا في المجتمع الإسرائيلي. والمتضررون أولا وفي المقدمة العرب الفلسطينيين واليهود الشرقيين والأحباش - الفلاشة والمهاجرين الروس من بيئات ضعيفة اجتماعيا وثقافيا.[16]

تغييرات وتحولات تعصف باستمرار بالمجتمعات اليهودية في العالم

لقد أدت التغييرات في النظام العالمي والاقتصاد والاتصالات إلى وضع أفكار تتعلق بتقليص الزمن وجسر المسافات بين الدول والبلدان، وأدّت أيضا إلى مزيد من التفاعل بين البشر في مواقع عديدة من العالم. هذه التغييرات تركت وما تزال أثرا كبيرا وواسعا على مركبات الحياة اليومية وبالتالي على مبنى الهوية، وطرحت بنية جديدة للحدود بين الدول، بحيث أنها لم تعد حدودا سياسية أو طبيعية بل ما بعد ذلك. ومن الواضح من خلال تطرقنا إلى هذه النقاط إلى أن الجاليات اليهودية في مواقع انتشارها وتواجدها لم تكن بمنأى عما كان يحدث، وما سوف يحدث. هذه التحولات والتغييرات تركت بصماتها عميقا في صلب أسس ومركبات المجتمعات اليهودية العصرية، أي العلمانية. وهذه التحولات أدت إلى إعادة تشكيل التوزيعة السكانية والانتشار البشري اليهودي في العالم. فعدد اليهود في العالم آخذ بالتناقص بصورة ملحوظة جدا، ومرد ذلك لا يعود فقط لتدني نسبة الولادات (أي التكاثر الطبيعي)، وإنما لأسباب أخرى من بينها أن جماعات من اليهود لا تملك هوية يهودية ولا يرغبون في اعتبار أنفسهم يهودا وسط مجتمعات معاصرة غربية يعيشون فيها.

لا يشكل اليهود حاليا في التعداد العالمي للسكان سوى نسبة ضئيلة للغاية (أقل من 2 بالألف)، ولكن تركيزهم في الولايات المتحدة جعلهم يشكلون نسبة 2%، وحوالي 1% في الدول الأوروبية. ويشكلون في إسرائيل حوالي 86% من تعداد

اليهود كافة في العالم. والملاحظ أن تيارات الهجرة اليهودية القوية لم تكن موجهة إلى إسرائيل فقط بل إلى بلدان أخرى، خاصة دول متطورة ومتقدمة، مما أدى إلى تناقص في نسبة اليهود الذين كانوا يعيشون في دول فقيرة أو ضعيفة اقتصاديا. والملاحظ أن نسبة اليهود في أسيا آخذة بالتناقص بحيث أن موجات هجرة يهودية ما زالت تحدث فيها باتجاه أوروبا والولايات المتحدة الأميركية. بمعنى آخر أن تركيز الجاليات اليهودية لم يعد في شمال إفريقيا أو في آسيا، إنما تحول إلى ثلاثة مراكز أساسية: إسرائيل، والولايات المتحدة وأوروبا (الغربية وروسيا).

هذه التغييرات في انتشار وتوزيع الجاليات اليهودية ما زالت تترك أثرها البالغ في أسس الحياة الاجتماعية والنشاطات الثقافية التي يقوم بها اليهود. ففي حين كان المجتمع اليهودي أينما تواجد معتمدا على المركب العضوي الملتزم (أي ما يُكوّن أسس المجتمع اليهودي من يهود أثبتت يهوديتهم وفقا للشريعة اليهودية)، بدأ التفكك يحل بهذا المجتمع مع تنامي وتعمق الاتجاه الفردي. والتغييرات العالمية (العولمة) تترك أثرها عميقا في مركبات الهوية الجماعية، بحيث أنها تتفكك لصالح المركبات الشخصية والعائلة الصغيرة فقط. ومن جهة أخرى فإن الانفتاح الحاصل في العالم من خلال مظاهر العولمة وعلى وجه الخصوص الاتصالات والإعلام، ومعرفة القيادات اليهودية كيفية الاستفادة منها لجني مكاسب ثقافية ودعم معنوي ومادي، فإنهم قد جعلوا ذكرى تواريخ معينة ذات عالمية، وعلى رأسها مسألة الاحتفال بذكرى المحرقة. والراصد لكيفية بناء مشروع إحياء ذكرى المحرقة في مواقع مختلفة من العالم يدرك إلى أي مدى ينجح المجتمع اليهودي في جذب داعمين لقضيته (أي قضية؟ هذا سؤال محوري في هذا السياق، إذ أن المحرقة عبارة عن حدث قد انتهى، ولِما التركيز على إبقاءه حيا؟ لأنه يحافظ على وجود اليهود كمجتمع ضحية).

يبدو واضحا أن هوية اليهودي في إسرائيل مفهومة أكثر مما هو عليه الحال بالنسبة لليهودي خارج إسرائيل، والذي تقف أمامه مسألة الاندماج أو التقوقع. ولم يترك اليهودي إسرائيل ليتقوقع إنما ليتفاعل مع المجتمع الذي توجه إليه وليستفيد منه. لهذا فإن هؤلاء اليهود – نقصد هنا بالذات العلمانيين منهم – يدركون أن هويتهم اليهودية خارج إسرائيل هي ذات طابع تقاليد دينية، كالمحافظة على الاحتفال بالأعياد اليهودية ولو شكليا.

وما يتعرض له المجتمع اليهودي خارج إسرائيل هو مسألة الاندماج. فالاندماج جراء الزواج المختلط آخذ بالازدياد سنة بعد أخرى. والزواج المختلط بين اليهود وأتباع ديانات وشعوب أخرى هو نتيجة مباشرة لدرجة قبول اليهود في مجتمعهم الذي يعيشون فيه. والقضية الخطرة في هذا السياق أن نسبة عالية للغاية من هذه الزيجات تحدث خارج الأطر الدينية.(17)

وجراء توالي حدوث الزواج خارج الأطر الدينية اليهودية التقليدية فإن عدد الأفراد من خارج الأصل اليهودي أي الزوجات غير اليهوديات آخذ بالتزايد. وهذا التحول في حد ذاته يهدد مصير اليهودية كدين وثقافة وتراث وما شابه. لذا من الملاحظ وجود وحدة يهودية داخل أو من خارج المجتمعات اليهودية، ولكن في الوقت ذاته هناك اندماج مع مجتمعات أخرى وهو ما يكرس سبل الانقسام والابتعاد عن جوهر اليهودية. وهذا في حد ذاته شكل من التركيب التناقضي معا للمجتمعات اليهودية خارج إسرائيل، بطبيعة الحال.(18)

وتسعى إسرائيل والمنظمات اليهودية والصهيونية إلى تعميق التفاعل بين إسرائيل وبين الشتات، مما يقوي الشعب اليهودي بكونه عنصرا أساسيا بالنسبة لليهودية. فما هي خلفيات وقواعد الآلية التي تربط بين إسرائيل والشتات اليهودي؟

لا شك في أن إسرائيل تشكل عاملا مهيمنا في تشكيل الهوية اليهودية. ولكن المتتبع للنشاطات والفعاليات اليهودية سيلحظ بوضوح أن معظمها يحدث ويجري خارج إسرائيل، لأن قيادات اليهودية والصهيونية لا تريد أن تجعل من إسرائيل مركزا لها كي لا تفقد الصلة المالية والسياسية والإعلامية مع مواقع تواجدها وانتشارها. ولا يوجد لإسرائيل تأثير بارز على ثقافة اليهود في الشتات. والتأثير عكسي، أي للشتات على اليهود في إسرائيل بفعل القوة المالية التي يتمتع بها أبناء الجاليات اليهودية. والقرارات السياسية في إسرائيل تؤخذ بمعزل وبعد عن قيادات الجاليات اليهودية. فما هو المطلوب من القيادات اليهودية في الشتات؟ المطلوب قبول قرارات إسرائيل كما هي لأن إسرائيل تصور الوضع اليهودي فيها وفي العالم بكونه يتعرض لخطر بقائي ووجودي.

ومن جهة أخرى فإن الوضع الأمني والسياسي في إسرائيل يترك ظلالا على الشتات اليهودي. وإن استثمار مشروع ترويج خطر الإرهاب في العالم وما سيصيب إسرائيل منه قد أدى إلى تعميق التضامن بين اليهود في الشتات وإسرائيل، وهذا سيكون ظاهرة مؤقتة، لأن الإرهاب سيتبدد كمشروع استثماري لجني مكاسب دولية على يد الولايات المتحدة وإسرائيل، كل بمفرده والدولتين معا.

ما زالت إسرائيل تستنفذ نفوذ الشتات اليهودي، بالرغم من عدم قدرة هذا الشتات على التأثير على قرارات إسرائيل. ولكن ستستمر عمليات تدفق التبرعات اليهودية إلى إسرائيل، خاصة ما له علاقة مباشرة وغير مباشر بالأمن الإسرائيلي. وسيزداد الضغط على السلطة الفلسطينية مباشرة أو بصورة غير مباشرة من قبل القيادات اليهودية في الولايات المتحدة وأوروبا ذات النفوذ السياسي والمالي.

وهناك تأثير كبير على حالة اليهود في إسرائيل بفعل متغيرات تعيشها الجاليات اليهودية خارج إسرائيل. فإسرائيل تُعاني اقتصاديا بصورة عميقة، خاصة في العقدين الأخيرين، وسيزداد وضعها الاقتصادي سوءا في العقد القادم، نتيجة للفجوات والفوارق الطبقية وضعف الطبقة الوسطى ودخول عشرات آلاف الإسرائيليين إلى دائرة الفقر، وأحيانا الفقر المدقع. بالمقابل فإن ظروفا اقتصادية جيدة بل ممتازة تعيشها جاليات يهودية في أوروبا والولايات المتحدة تؤثر كثيرا على قرار الإسرائيليين في البقاء في إسرائيل أو تركها. لذا فإن ميزان الهجرة في إسرائيل سلبي في السنتين الأخيرتين، كما تشير إلى ذلك أرقام مكتب الإحصاء المركزي[19] (ترك إسرائيل قرابة 20 ألف إسرائيلي خلال العام 2005 لمدة تزيد عن سنة ولم يعودوا، بينما لم تحصل هجرة يهودية إلى إسرائيل. ويعزى ذلك علنًا إلى الأحوال الاقتصادية والسياسية، استمرار الحالة الأمنية جرّاء الانتفاضة الفلسطينية وتأثيرها العام).

أما بالنسبة للهجرة إلى إسرائيل فلم يبق في المخزون ليهودي سوى الغرب، ولكن بالنسبة لليهود العائشين في الغرب يمثل أمامهم عنصر المصلحة من وراء الهجرة إلى إسرائيل. أي أنهم يقيسون الربح والخسارة في تنفيذ عملية الهجرة إلى إسرائيل، لذا فإن رصيد الهجرة إلى إسرائيل آخذ بالتراجع والتناقص سنة بعد أخرى.[20] وبما أن موجات الهجرة إلى إسرائيل أصبحت ضعيفة وأن ميزانها

سلبي، كما أشرنا سابقا، فإن هذا القلق يتأجج بظهور شبح الخطر الديمغرافي الذي يشكله العرب الفلسطينيون في إسرائيل.[21]

والسؤال هنا كيف يمكن لإسرائيل أن تحافظ على علاقاتها مع الشتات وتقوي التفاعل بينها؟ لا شك في أن إسرائيل تروج دائما فكرة أنها واقعة في ضائقة لا نهاية لها، على ما يبدو، وأنها ضحية متواصلة للإبادة والسحق من قبل أعدائها العرب والإيرانيين وغيرهم. لهذا فإن عنصر تحمل المسئولية لدى كل اليهود في العالم قوي وفعال للغاية. وتعمل عدة منظمات يهودية عالمية[22] من أجل توفير الدعم المالي والسياسي والأخلاقي لإسرائيل وللحفاظ على وجودها وبقائها واستمرارها.

ويبقى السؤال المركزي هنا: هل في المدى القريب أي بعد خمس سنوات أو عقد من الزمان سيتراجع عدد اليهود في العالم بنسبة عالية؟ مما لا شك فيه أن الجاليات اليهودية، بما فيها إسرائيل، تعاني من تراجع ديمغرافي بسبب تدني معدلات الولادة وشيخوخة المجتمع وتراجع في الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة نسب الزواج المختلط، وتعرض المجتمعات اليهودية في أوروبا بشكل خاص إلى حساسيات من تزايد المسلمين والفعاليات الإسلامية في أوروبا (في فرنسا على سبيل المثال حيث تركيز كبير لجاليات مسلمة من المغرب العربي)، وارتفاع منسوب النظرة السلبية لإسرائيل بما تقوم بفعله من قمع وحصار للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو المحاصرة. كل هذه الأمور تتفاعل وتؤثر حاليا ومستقبلا، وسيكون لها كبير الأثر على التعداد السكاني الآخذ بالتناقص لصالح الفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

وستحافظ إسرائيل على صلة وثيقة مع قيادات المنظمات اليهودية والصهيونية العالمية، وكذلك ستحافظ على ارتباطاتها مع أبناء الجاليات اليهودية في الشتات لضمان المنفعة المالية والمعنوية (وقوف الجاليات في الشتات إلى جانب إسرائيل في مواقف وقضايا متنوعة، وتفعيل النفوذ والسطوة في المواقع التي تحتاج على ذلك).

الثقافة والهوية في إسرائيل بين الدينية والعلمانية

تكوين المجتمع في إسرائيل غريب في حد ذاته. والغريب فيه أن اليهود في إسرائيل هم الأغلبية من بين سكان إسرائيل، لذا فإسرائيل هي المكان الوحيد في العالم الذي لا توجد فيه أقلية يهودية. ولا يواجه المجتمع اليهودي في إسرائيل أي

خوف من الزواج المختلط، لكونه أغلبية في الأساس، ولكونه يُقدم هوية غير دينية لمواطنيه، بالرغم من أن غير المتدين (أو العلماني) يبقى يهوديا. وبالرغم من أن جميع طلاب المدارس اليهودية في إسرائيل يدرسون التوراة والتاريخ في كافة المراحل العمرية، إلا أنهم يدرسون مواضيع أُخرى كالموسيقى والمسرح والفنون المتنوعة، ولكن ليس في إطار يهودي متدين. ولكن توجد مدارس ومعاهد دينية تدرس المواضيع الدينية من وجهة نظر التيار الديني الذي تنتمي إليه.

وبالرغم من ميلنا الجاد إلى أن التقاطب داخل المجتمع الإسرائيلي قائم على أساس تعريف الانتماء للحاليات، إلا أن هذا التقاطب لم يمنع من أن يشعر الإسرائيليون بشراكة قومية مصيرية مشتركة، خاصة مع ارتفاع منسوب الخطر المروج له دوما من قبل المؤسسة الإسرائيلية. لهذا، يدرك ربابنة إسرائيل أن معادلة بناء هوية مشتركة مؤسسة على قواعد القلق والخوف من المستقبل وما يمكن أن يصيب لحمة الشعب اليهودي الذي عملت قيادته جاهدة عبر التاريخ من أجل تجميع الشتات في أرض الخلاص.

خلاصة

إذن، سينشأ في السنوات القادمة صراع داخلي متفَق على أركانه بين شرائح وفئات المجتمع، وهو أن إسرائيل دولة يهودية، ولكن بمفهومين متناقضين ومتفقين معا وفي الوقت ذاته: دولة يهودية وديمقراطية، ودولة يهودية ثيوقراطية (دينية). وستصبح صورة الفصل بين الفئات والشرائح الدينية والعلمانية أكثر وضوحا، بتخصيص مناطق جغرافية لعيش ونشاط المتدينين وأخرى لعيش ونشاط العلمانيين، تحت سقف إسرائيل يهودية وديمقراطية. وبالطبع يصرح المتدينون اليهود أنهم لا يستطيعون قبول منتج دولة يهودية وديمقراطية إلا أنهم يستغلون قوانين اللعبة الديمقراطية ليصلوا إلى البرلمان الإسرائيلي ويحققوا مكاسب بواسطته تعود بالفائدة لمجموعاتهم، وبالتالي يكسبون مخصصات مالية تسهل عليهم إدارة وتصريف أمورهم الجارية ومؤسساتهم.

إذن، سيبقى تفاهم موجود غير متفق عليه خطيا ورسميا بين العلمانيين والمتدينين، بالرغم من الفجوات والتقاطب بينهم. وهذا التناقض مقبول ومعمول به بالتراضي الصامت.

الهوامش

(1) "اكتيفيزم" "activism"، مذهب الفعالية: مذهب يؤكد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة أو العنيفة كاستعمال القوة لتحقيق أغراض سياسية وعقائدية. وهذا الطرح وضعه ناحوم سوكولوف أحد اباء الصهيونية وأثار جدلا واسعا بين عدد من المفكرين والفلاسفة اليهود في القرن العشرين. نقلا عن يسرائيل كولت. حيّز يهودي لدولة إسرائيل. على موقع: www.jafi.org.il/education/ivrit/achert/kivun3. وحول مجموعة اراء أبناء الفكر الصهيوني راجع كتاب: أنيس صايغ، الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث،1970).

(2) "... ونقيم هناك جزءا من حائط لحماية أوروبة في اسية يكون عبارة عن حصن منيع للحضارة في وجه الهمجية. ويتوجب علينا كدولة محايدة أن نبقى على اتصال مع أوروبة التي ستضمن وجودنا بالمقابل". من كتابه دولة اليهود نقلا عن كتب صايغ، الفكرة الصهيونية، ص 120.

(3) كلمة هرتسل في حفل افتتاح المؤتمر الصهيوني الرابع:" أهمية البلاد (فلسطين) في قيمتها الجغرافية لشعوب أوروبا، ستكون هذه البلاد معبرا للحضارة والتجارة العالمية. ولهذا فهي القضية السياسية للسنوات العشر القادمة".

(4) هناك من ينادي في محافل يهودية تقدمية إلى ضرورة التخلص من نظرية "الضحية" والانخراط في المجرى الطبيعي للحياة في العالم. أنظر مقالة ألوف هرنفين نهاية مرحلة الضحية"، في جريدة هآرتس بتاريخ 1994/4/10.

(5) يوجه عدد من المفكرين اليهود المتزمتين اتهاما نحو النظام الرأسمالي العالمي الذي يسعى إلى التخلص من الصهيونية بادعاء "أننا الآن في فترة ما بعد الصهيونية". راجع على سبيل المثال وليس الحصر مقال عوزي القيام "ما بعد الصهيونية في أوجها"، على موقع: www.nfc.co.il/showtalkback.aspx بتاريخ 2005/6/16.

(6) كولت، يسرائيل، الصهيونية والقضية العربية: مجموعة مقالات (القدس:إصدار ،مركز زلمان شازار لتاريخ إسرائيل، 1996). بالعبرية، صفحات متفرقة من الكتاب.

(7) توم سيغف. "الصهيونيون الجدد": صهيونية بلا أقواس. في أوراق إسرائيلية رقم 6، مدار - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله (2001)، ص 19 وص 20.

(8) أفيعازر رافيتسكي، شاس: رؤى اجتماعية وفكرية (تل أبيب: عام عوفيد، 2006) - (بالعبرية). يستعرض هذا الكتاب نشأة الحركة على أسس الصراع السياسي والاجتماعي في إسرائيل، وبلورتها فكرا نضاليا داخل إسرائيل في مواجهة الأشكنازية والعرب.

(9) يهودا شنهاف، "كيف أصبح العرب - اليهود متدينين وصهاينة؟ الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين"، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد 16 (2004): ص ص 76-86. يهوديت هرنيل، "أشكنازية بهوية شرقية"، قضايا إسرائيلية، السنة الرابعة، العدد 16 (2004): ص ص 87-93.

(10) إيلان بابه. "العائلة ما بعد الصهيونية: قصة لم تنته"، على موقع: www.ofakim.org.il/zope/home/he/1124479600، بتاريخ 25.8.2005. يستعرض بابه في مقالته هذه محاولات ترميم وإصلاح الفكر الصهيوني وإعادة بناء صهيونية جديدة للذين أصيبوا بخيبة أمل وإحباط مما جرى على مدار العقود الستة الماضية.

(11) أحمد أشقر، "اليهودية: الصهيونية"، قضايا إسرائيلية، السنة السابعة، العدد 25 (2007): ص ص 47-56. يستعرض كاتب هذا المقال منابت ومصادر الصهيونية الدينية والتوراتية وأثرها في تكوين خلفية السيطرة على الأرض وتهجير السكان الأصليين.

(12) "ابارتهايد"، "apartheid" إشارة إلى سياسة التمييز العنصري من خلال نظام الحكم وتطبيق قوانين عرقية في شكلها ومضمونها.

(13) نقلا عن داليا شحوري. "هل مات تيار ما بعد الصهيونية"، أم هو في نوم عميق؟ في جريدة هآرتس، 28 نيسان، 2004.

(14) داليا شحوري. هل "مات" تيار "ما بعد الصهيونية"، أم هو في نوم عميق". في جريدة هأرتس، 28 نيسان، 2004.

(15) يناقش أيتان كوهين في كتابه، المغاربة: نيجاتيف الأشكناز (تل أبيب: سلسلة شاكوش، 2003) – بالعبرية، الصدام بين "المغربية" الشخصية وبين الشكلية "الأشكنازية". وينطلق من فرضية أن اليهود المغاربة في إسرائيل يعانون من تمييز عنصري من جانب المؤسسة الأشكنازية الحاكمة، تلك الفئة المتنفذة في السلطة في إسرائيل.

(16) نزيه بريك، "انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد التاسع (2003): ص ص 75-87.

(17) ستيف يسرائيل. ديمغرافيا يهودية معاصرة: الاندماج والزواج المختلط. إصدار الوكالة اليهودية، تل أبيب، 2002. الكتاب مترجم إلى العبرية عن الإنجليزية. العنوان بالإنجليزية: Steve Israel. Contemporary Jewish Demography.

(18) يذكر ستيف في كتابه السابق ذكره أن قرابة 200 ألف يهودي يعيشون في هنغاريا يشملهم الاندماج والزواج المختلط. ص 118.

(19) يمكن مراجعة جداول إحصائية تفصيلية حول ميزان الهجرة إلى إسرائيل ومنها بالعودة إلى صفحات موقع مكتب الإحصاء المركزي على شبكة الإنترنيت، على النحو التالي: www.cbs.gov.il.

(20) 87% من الشباب اليهودي في دول الاتحاد السوفييتي سابقا معنيون بالهجرة من دولهم التي يعيشون فيها، ولكن 36% منهم فقط يرون أن إسرائيل هدف مفضل لتحقيق هجرتهم. بحث قامت به مؤسسة "تجليت" الإسرائيلية في أوساط الجاليات ليهودية الروسية في محاولة تنشيط تيارات الهجرة إلى إسرائيل. راجع مقالة أنشيل بابر، "يهود الاتحاد السوفييتي سابقا يرغبون في الهجرة، ولكن ليس إلى إسرائيل"، جريدة هأرتس، 2008/3/5. 0بالعبرية).

(21) حول مشاريع تشجيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل يُراجع موقع الوكالة اليهودية كالتالي: www.jewishagency.org/jewishagency/Hebrew.

(22) أمثلة لجمعيات ومنظمات مساعدة يهودية منتشرة في الغرب في الأساس: "هياس"، جمعية مساعدة الهجرة العبرية، لجنة التوزيع المشتركة اليهودية – الأمريكية (JDC)، واللجنة اليهودية – الأمريكية (AJC)، وهيئة مناهضة العنصرية في أميركا (ADL).

إسرائيل في مواجهة
الملف النووي الإيراني

خلق تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية[1] (2007) بخصوص مستقبل الملف النووي الإيراني منعطفا ملحوظا في توجهات الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية لمعالجته، ووضع إستراتيجيات جديدة أو تطوير القائم منها للحيلولة دون تحقيق إيران لبرنامجها النووي.[2]

وأثار هذا التقرير موجة كبيرة من المواقف الإسرائيلية المعارضة لما ورد فيه من توصيات ومعلومات حول توقف البرنامج النووي الإيراني لأغراض عسكرية من العام 2003.

وجهات النظر بين التقرير الأميركي والتقديرات الإسرائيلية تتفق على أن إيران لم تجمد برنامجها النووي نهائيا، وإنما تعمل بجهود مثابرة لإنتاج قنبلة نووية. أما الخلاف الأساسي فهو في ما يتعلق بالجدول الزمني لإنتاج هذه القنبلة. ففي حين يقدم التقرير الأميركي فترة من ثلاث إلى سبع سنوات في الحد الأقصى، أي بين 2009 و2015، تقدر إسرائيل الحد الأقصى بين 2009 و2012. وهذا كاف لإسرائيل لتتذرع بضرورة القيام بعملية عسكرية ضد إيران، كما سنرى من خلال استعراضنا وتحليلنا لهذا الملف.

وبكون هذا الملف معقدا ومركبا من عدة محاور متشابكة بعضها ببعض، سنوجه عنايتنا في هذا الفصل إلى الخلفيات والإسقاطات التي لها علاقة بالملف ذاته، وانعكاساته على السياسة الدولية ودور إسرائيل فيه، وما تخطط له وتسعى إلى تحقيقه.

الصراع حول الملف النووي الإيراني يجدد الحرب الباردة!

ينظر عدد من المحللين إلى أن الصراع الدولي حول الملف النووي الإيراني هو بمثابة ميدان أو منصة لحرب باردة تتكون سريعا في العالم. فإيران ليست المشكلة، بل هي ميدان لمشاكل وصراعات دولية وإقليمية كثيرة.

والدول العظمى – القائمة إلى الآن – باتت في تغير مستمر من حيث توجهها إلى تحريك وافتعال صراعات تحقيقا لمصالحها الذاتية ولفرض هيمنتها على قطاعات واسعة من العالم. وتدور رحى هذه الحرب حول الملف الإيراني النووي. لهذا، فإن إيران عبارة عن ساحة تجري بسببها أو لأجلها صراعات كهذه. وإيران عبارة عن ستارة تخفي من خلفها ما يجري في العالم.

لو تطرقنا من هذا المنطلق إلى ما يجري في روسيا لأدركنا أن الاتحاد السوفييتي سابقا، قد واجه خوفا شديدا من تدخلات أميركية وأوروبية غربية في شؤونه وشؤون الدول الإسلامية المكونة له أو الدول المتحالفة معه. وتدرك حكومة بوتين والحكومات الروسية السابقة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أن الإدارة الأميركية الحالية (الرئيس جورج بوش) وبذريعة "الحرب على الإرهاب" تعمل جاهدة من أجل إبعاد روسيا عن معاقل قوتها وتأثيرها ونفوذها في شرقي أوروبا وأفغانستان ودول عربية معينة والأطراف الفلسطينية القريبة منها ودول إسلامية في العالم قريبة من روسيا. لهذا، نرى أن الرئيس الروسي السابق بوتين يعمل على صد الزحف الأميركي باتجاه الشرق، باتجاه روسيا وإيران. وهذا لا يعني أن بوتين يقوم بنشاط جديد، فهذا ذاته ما فعلته القيادات السوفييتية سابقا.

وتفضل الحكومة الروسية الحالية النظام الثوري الإسلامي في إيران بدل أن تقع إيران بيد الولايات المتحدة أو حلفاء لها، والتجربة في العراق كانت بمثابة درس لروسيا.

لهذا فالخوف والقلق الروسي من هذه الإمكانية هو الدافع القوي لقيام حكومة موسكو بدعم حكومة طهران، بالرغم من أنه يمكن أن تُشكّل حكومة طهران خطرا كامنا على روسيا ذاتها، خاصة على مصالحها في منطقة بحر قزوين. إلا أن قياس الخطر من الولايات المتحدة وحليفاتها هو – حاليا – أشد وأعمق من

الخطر الإيراني المحتمل، فمن هنا نرى أن السلوك الروسي بخصوص إيران فيه دعم لإيران وخوف من تحولاتها.

أما الولايات المتحدة فنراها تراقب السلوك الروسي بحذر شديد، وتعتبر هذا السلوك تحديا لها. فالرئيس الأميركي بوش يرغب في نشر منصات وقواعد صاروخية في شرقي أوروبا لتشكل خطرا على إيران، ولكنها في الأساس تشكل خطرا على روسيا، كما فهمت ذلك حكومة موسكو. ولهذا أعلنت موسكو عن عزمها على تطوير دروع صاروخية وطائرات مقاتلة وأسلحة أخرى لتقف في مواجهة المحاولات الأميركية. وأعلن بوتين أنه في حال قيام واشنطن بمثل هذه الخطوة فإن روسيا لن تقف مكتوفة اليدين وعلى الحياد. فقام بوتين بسلسلة من الاتصالات مع حكومات عربية وإسلامية للسعي الحثيث من أجل صد التوسع الأميركي باتجاه الشرق. ومن هنا ندرك الدواعي التي دفعت الرئيس الأميركي إلى الحديث في العام الماضي (2007) عن حرب عالمية جديدة! فهو بهذا التهديد لم يكن يهدف توجيه سهامه نحو إيران إنما نحو روسيا وتحركاتها في مناطق ساخنة في العالم.

كل هذا الذي عرضنا أعلاه، وبإيجاز، ما هو إلا سير نحو حرب باردة، تتداخل فيها أطراف ذات مصالح متنوعة، مسألة النفط، والسيطرة على الثروات المالية في الشرق الأوسط، ومزيد من النفوذ على الأسواق العالمية.

وأردنا التطرق إلى هذه الحالة في بداية هذا الفصل لنمهد الطريق نحو جوهر الصراع الإقليمي بين إسرائيل وبين إيران. أو بكلمات أخرى، كيف ترى إسرائيل الملف النووي الإيراني في ظل التقرير الأميركي المشار إليه أعلاه؟ وكيف تخطط للتعامل معه مستقبلا؟ هل أصبحت الضربة ضد إيران جاهزة؟ ومن سيقوم بها: إسرائيل أم الولايات المتحدة أم الاثنتين معا؟ وكيف يندرج هذا الصراع والتوتر ضمن منظومة الصراعات الدولية، خاصة ما أشرنا إليه أعلاه، بين الولايات المتحدة وروسيا؟

وللتمهيد للإجابة عن هذه التساؤلات أو الطروحات، نميل قليلا إلى فهم الدوافع الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، وهل يشكل امتلاكها خطرا وهميا أم حقيقيا؟

ما زال الموقف الإيراني الرسمي بخصوص إنتاج وقود نووي وتخصيب اليورانيوم مسألة أساسية يطرحها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجّاد في أوقات متقاربة. وأعلن مرارا وتكرارا أن بلاده مستمرة في تطوير قدراتها النووية رغم التلويح المستمر من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحليفاتها في أوروبا والعالم بفرض عقوبات اقتصادية دولية على إيران. وحذر نجّاد الدول الأوروبية التي تسعى إلى اعتبار ذاتها وسيطا بين إيران وبين الإدارة الأميركية إلى المماطلة والتأجيل في فرض عقوبات شديدة للغاية على إيران.

الضغوطات الأميركية والإسرائيلية المكثفة على المحافل الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة أدّت إلى استصدار قرار 1737. إلا أن حكومتي تل أبيب وواشنطن مدركتان أن مثل هذا القرار لن يحد النشاط النووي الإيراني مطلقا. وواضح للإدارة الأميركية التي تقود الحملة على إيران أن العقوبات لن تؤدي إلى تخلي إيران عن برنامجها النووي.[3] وإزاء محاولات الولايات المتحدة بالضغط الإسرائيلي المتواصل عليها بالشأن الإيراني، تحركت روسيا والصين لوضع قيود على قرار العقوبات الدولية على إيران. وذلك من منطلق حماية المصالح الروسية في آسيا الوسطى والحفاظ على علاقاتها السياسية والعسكرية مع إيران، أما الصين فلها علاقات اقتصادية قوية مع إيران، وترغب الحكومة الصينية[4] في الحفاظ عليها وعدم التفريط بها، بغض النظر عن ذريعة الإدارة الأميركية بأن إيران تشكل خطر عالمي أو تشكل خطرا على الاستقرار الأمني في منطقة الشرق الأوسط والعالم على حد سواء.

يتبين لنا أن خطوة فرض العقوبات لم تكن مجدية بالنسبة لإيران وأيضا بالنسبة للدول الكبرى التي لها علاقات تجارية واقتصادية مع إيران، أو أن لها رؤى لتطوير مثل هذه العلاقات بصورة أكبر في المستقبل، والإشارة هنا إلى فرنسا وألمانيا.

وتدرك حكومة طهران مدى قدرات إسرائيل على القيام بعملية عسكرية لتدمير منشآتها النووية، ولذلك ارتفعت وتيرة التهديدات الإيرانية على لسان نجاد في مطلع العام 2008 بأن أي ضربة ستوجه إلى إيران سيكون الرد عليها بصورة لم يتوقعها أحد.[5]

وأثبتت إيران أنها لا تخفي منشآتها عن وكالة الدولية للطاقة، بل إنها تتحفظ على الأسلوب الذي يتم التعامل به معها. وبينت تقارير هذه الوكالة أن إيران لا تقوم بتخصيب اليورانيوم أو تطوير برنامجها النووي لأغراض عسكرية إنما لأغراض مدنية!

وهناك إجماع لا نظير له في أوساط سياسيين وعسكريين كبار في إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني خطر كبير جدا إستراتيجيا وكيانيا – مصيريا على إسرائيل. وتدعي إسرائيل أكثر من ذلك، أن البرنامج النووي الإيراني سيكون موجها أيضا ضد العرب والأتراك، بل أكثر من ذلك روجت وما زالت تقوم بذلك، أن هذا البرنامج يشكل خطرا على مستقبل المجتمع الدولي بأكمله. وهي – أي إسرائيل – تريد بذلك توجيه عناية العالم أجمع بمن فيهم العرب والأتراك إلى أن الخطر ليس على إسرائيل فقط إنما على كل دول العالم. الرغبة الأساسية في إسرائيل هي جعل الملف النووي الإيراني ملفا دوليا شائكا لا يُحل إلا بتسديد ضربة عسكرية ضد إيران لتصفية مشروعها النووي ومسح كلي للمنشآت النووية، حتى لو أنها كانت مقامة لأغراض مدنية، رغم أنه – وفق التقرير الاستخباراتي الأميركي – لن يتم تخصيب اليورانيوم في إيران قبل نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لماذا تعتقد إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني يشكل خطرا عليها؟

ستكون إسرائيل واقعة تحت تأثير هذا السلاح سياسيا في حال خوضها مفاوضات من أجل الحل الدائم مع العرب، بمعنى آخر سيشكل هذا السلاح قوة رادعة لاحتمالات ابتزازية إسرائيلية من العرب والفلسطينيين. وقد يؤثر البرنامج النووي الإيراني في حال اكتماله على المبنى البشري في إسرائيل، إذ سيشعر كثيرون أنهم يعيشون تحت تهديد نووي كبير ومستمر، فيفضلون مغادرة إسرائيل إلى بلاد آمنة أكثر (علما أن هناك عوامل أخرى لاحتمالات ترك إسرائيليين لإسرائيل). وامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤثر على مكانة إسرائيل كقوة رئيسية ونافذة في الشرق الأوسط. وفي حال امتلاك إيران قوة نووية سيرفع ذلك من مكانتها كقوة مؤثرة جدا في تحديد أسعار النفط وانعكاس ذلك على الاقتصاد العالمي. وتعرف

إسرائيل أن المملكة العربية السعودية ومصر لن تقفا مكتوفتي اليدين إزاء ما يجري في إيران وانعكاس ذلك على وضع البلدين الداخلي والعلاقات الخارجية، والدور الذي تلعبه الدولتان.

إذن، إسرائيل تريد استثمار مخاوف السعودية ومصر لتقوية نظرتها نحو تصفية البرنامج النووي الإيراني. وأججت إسرائيل كون إيران الخطر الأكبر على الدول العربية، معتقدة بذلك أنها ستدفع هذه الدول وفي مقدمتها السعودية للوقوف إلى جانب مؤيدي تسديد ضربة ضد إيران. إلا أن السعودية لتفادي مثل هذه الاحتمالات والسيناريوهات، وللحفاظ على شبكة علاقات إسلامية – إسلامية وجهت دعوة إلى نجاد لتأدية مناسك الحج في الأضحى الأخير (2007) في مكة المكرمة، وهذه الخطوة بمثابة إذابة الجليد في العلاقات بين الطرفين، وإخراج السعودية من دائرة الصراع، ولو مؤقتا.

وكان الرئيس المصري مبارك قد صرح في السابق وأثناء لقائه رئيس حكومة إسرائيل أولمرت (في شرم الشيخ في نهاية 2006) أنه في حال امتلاك إيران للقنبلة النووية فإن مصر ستتوجه إلى روسيا لطلب مساعدتها في عملية تخصيب اليورانيوم.(6)

لهذا، فإنه حتى الساعة لم تنجح الحكومة الإسرائيلية في إثارة وتحريك التوتر في العلاقات بين إيران وكل من السعودية ومصر.

ويجمع ساسة إسرائيل وواضعو إستراتيجيتها الأمنية على أن الردع النووي يعزز أمن إسرائيل بواسطة الحيلولة دون وجود سلاح نووي في الشرق الأوسط. وبهذا تفرض إسرائيل وجودها ككيان واقعي وكحقيقة واقعية في الشرق الأوسط، وعلى الدول العربية الاعتراف بهذا الكيان.(7)

وهذا التوجه الإسرائيلي من أجل الاستمرار في الاحتفاظ بمسألة احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، حال إلى الآن دون قيام حكومات إسرائيل المتعاقبة إلى الإعلان عن خططها أو مشاريعها النووية، واعتبرتها مسألة ضبابية مكتفية بالتلميح وليس التفصيل. ولكن إزاء التحولات الجارية في الملف النووي الإيراني انتقلت إسرائيل تدريجيا من سياسة الضبابية والتلميح إلى الإعلان المحدود عن برنامج نووي في إسرائيل. ووجهت وسائل الإعلام في إسرائيل على

لسان عشرات الشخصيات السياسية والفكرية والعسكرية في إسرائيل اللوم الشديد إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت عندما ألمح إلى امتلاك إسرائيل لسلاح نووي.(8)

والواقع أن تصريحات أولمرت لم تكن زلة لسان أو أنها عبارة عابرة، كما أرادت الآلة السياسية الإسرائيلية تصوير ذلك، إنما هي عبارة عن توجه إسرائيلي جديد نحو سياسة الردع العلني كجزء من إستراتيجية فعالة في مجال فرض هيمنة وتهديد باستعمال السلاح النووي لتأمين وجودها والحفاظ على تفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط. ومن الواضح أن خروج إسرائيل من حيز الضبابية النووي مرده إمكانية امتلاك إيران للسلاح النووي الذي يلغي عمليا احتكار إسرائيل لهذا السلاح ويعرضها بصورة مكشوفة أكثر إلى ضربات مستقبلية فيما لو حصلت ووقعت.

ومن جهة أخرى فإن ما يعتبر زلة لسان، وهي ليست كذلك، عبارة عن رسالة موجهة إلى الإدارة الأميركية بأنه فيما لو تخفظت هذه الإدارة عن تسديد ضربة ضد إيران فإن إسرائيل ستقوم بها. وبعد عام على زلة اللسان هذه صدر تقرير الاستخبارات الأميركية بخصوص السلاح النووي الإيراني، ليؤكد – التقرير – أن احتمالات تسديد ضربة أميركية على إيران بات أمرا مؤجلا أو غير وارد حاليا. ومن جهة أخرى فإن تصريحات الرئيس الأميركي جورج بوش أثناء زيارته إلى إسرائيل في الثامن من شهر كانون الثاني 2008 أشارت إلى أنّه مُصرّ على أن إيران تشكل خطرا على السلام العالمي، وان إيران تشكل خطرا على حليفة الولايات المتحدة الأميركية إسرائيل، وأن إدارته لا تقبل بهذا. وتصريحاته هذه ليست بمثابة ضريبة كلام، إنما اللعب بخيوط ترتيب ضربة تقوم بها إسرائيل.(9)

وتتواصل التلميحات الأميركية على أن السلاح النووي الإيراني ما زال يشكل خطرا على إسرائيل من خلال الكلمة التي ألقاها جون بولتون مندوب الولايات المتحدة السابق في هيئة الأُمم المتحدة أمام مؤتمر هرتسليا في 23 كانون الثاني 2008، حيث أشار إلى أنه تقف أمام إسرائيل خيارات: إما أن تعيش مع قنبلة نووية إيرانية في الشرق الأوسط أو أن ترى ما عليها فعله.(10)

ويعتبر الساسة في إسرائيل أن السلاح النووي الإيراني هو عبارة عن كابوس ثقيل على إسرائيل، وأنه يجب التخلص من هذا الكابوس وقطع دابره.[11]

أحد أبرز الباحثين في مجال أسس الإستراتيجية النووية في إسرائيل شاي فيلدمان، يقول إن النظام الإيراني يتبنى إيديولوجية متطرفة، ولكنه ليس متطرفا في ترجمة إيديولوجيته حيث لن يقوم بإجراءات بعيدة المدى.[12]

وهناك رأي آخر، طرح في مؤتمر هرتسليا الرابع يشير إلى أنه لا يوجد إثبات بأن إيران بلورت نظريتها النووية المستقبلية بصورة نهائية، لكنها لن تخاطر بخسارة الشرعية الدولية رغبة منها في الحفاظ على قدراتها لتطوير الردع النووي.[13]

إذن، ما هي الاحتمالات الماثلة أمام الحكومة الإسرائيلية لمعالجة هذا الملف خلال الأعوام الخمسة القادمة؟

قبل طرح واستعراض الاحتمالات علينا الإشارة هنا إلى أن التفكير السائد في المحافل الإسرائيلية صانعة القرار أن تقوم إسرائيل بالاتكال على ذاتها بعد أن تبين لها أن الغرب الأوروبي غير معني بضربة ضد إيران في الظروف الراهنة، وأن الولايات المتحدة قد جمدت خيار تسديد ضربة ضد إيران، أو لنقل هناك صراع بين واضعي التقرير الاستخباراتي الأميركي وبين إدارة الرئيس بوش، وأن روسيا والصين تسعيان إلى حماية مصالحهما من خلال الحيلولة دون توجيه ضربة إلى إيران، بل رفضهما لمثل هذا التوجه.

الخيار الأول: ألاّ تقوم إسرائيل بأي نشاط أو عملية عسكرية ضد إيران ريثما يحدث تغيير ما في نظام الحكم في إيران، أو تغيير في سياسة إيران. والسبب في تبني هذه الخطوة يمكن في انتظار نتائج وحصيلة الضغط الدولي على إيران.[14] ومن جهة أخرى يجب احتساب أي ضربة ضد إيران بصورة دقيقة جدا لبعد المسافة وأيضا لعثرات تعترض طريق تنفيذ عملية كهذه.

الخيار الثاني: ألاّ تقوم إسرائيل بضرب إيران بانتظار قيام الولايات المتحدة وحليفاتها بتسديد ضربة، وهذا الخيار لم يعد قائما وواردا بالحسبان بصورة آنية أو في المدى القريب جراء أحوال الجيوش الأميركية في العراق وتأزم الأوضاع هناك، إضافة إلى مواقف عدد من الدول العربية المعارض لمثل هذه الضربة.[15]

الخيار الثالث: أن تقوم إسرائيل بتسديد ضربة ضد إيران لوحدها كخطوة استباقية قبل أن تقوم إيران بفعل أي شيء من شأنه أن يضر بالمصالح الإستراتيجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط. ففي إسرائيل حاليا (2008) رئيس حكومة ضعيف وحكومته غير قادرة على اتخاذ قرار مصيري في هذه المرحلة بالذات، خاصة وأن أصواتا تنادي بانتخابات مبكرة. وأيضا تضارب آراء عدد من السياسيين والعسكريين في إسرائيل بخصوص هذا الموضوع.[16]

الخيار الرابع: أن تتقبل إسرائيل وجود إيران نووية وأن تسعى إلى تخفيف حدة التوتر معها، من خلال فتح قنوات جديدة لنشاط دبلوماسي يسهم في تفادي تأجيج الصراع بين إسرائيل وبين إيران. ولكن هذا الخيار غير وارد جراء البعد العقائدي والفعلي بين نظام الحكم في إيران وبين إسرائيل. ورغبة إسرائيل في الاحتفاظ بالتفوق النووي على إيران وعلى أي دولة أخرى في الشرق الأوسط.

هل صحيح أن الخيار الأميركي بتسديد ضربة ضد إيران قد تراجع أو تم تأجيله مؤقتا؟ الواقع أن الإجماع الاستخباراتي الأميركي الذي تم التعبير عنه في التقرير المشار إليه سابقا، لا يمكن مقابلته باعتراض فعلي ما دامت الإدارة الأميركية الحالية لا تملك معلومات أخرى حول البرنامج النووي الإيراني. وهذا يعني بقاء التقرير لوحده في ميدان توفير المعلومات قبل إصدار قرار الحرب على إيران أو عدم إصداره. لهذا فإن الخيار العسكري الأميركي يسقط من أجندة الأعمال الخاصة بالبيت الأبيض (ولا يفوتنا أن هذه السنة هي سنة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأميركية، وأنها ستفضي عن رئيس جديد وإدارة جديدة تحتاج إلى وقت لدراسة مجددة للملف النووي الإيراني، وهذا معناه استبعاد حدوث هجوم على إيران خلال السنتين القادمتين، أي حتى 2010).

من جهة أخرى، ما دام تقرير الاستخبارات الأميركية هو صاحب القول الفصل إلى الآن، فإن أي خطوة بخصوص تسديد ضربة ضد إيران تحتاج إلى وضع تقرير معاكس لإثبات وجود برنامج نووي وامتلاك إيران القنبلة النووية.

ومما لا شك فيه أن هذا التقرير عبارة عن إضافة قوية إلى مجموعة الإشكالات في الطرح الإستراتيجي الأميركي، وهو في حد ذاته يجعل من احتمالات تسديد ضربة ضد إيران في الوقت الحاضر صعبة وبعيدة.

ويبدو أنّ الإدارة الأميركية الحالية، وبعيدا عن تصريحات بوش حول استمرار خطر البرنامج النووي الإيراني، بالرغم من صدور التقرير، فإن هذا الرئيس سيجعل السنة الأخيرة من ولايته أكثر براقة ولامعة وبيضاء قدر الإمكان، لِيُكتب عنه بالإيجابية في بعض النواحي، وأيضا ليعزز وضع حزبه الجمهوري ليبقى في السلطة. فعمليا يرغب بوش في الحفاظ على مؤسسات حزبه في سُدّة الحكم من خلال تلميع أعماله وتبييضها وبهذا يكون قد قدم هدية، فيما لو نجح مرشح الرئاسة عن حزبه بالرئاسة في نهاية العام.

ومن جهة أخرى فإن زيارة بوش إلى منطقة الشرق الأوسط في مطلع 2008 وبعد صدور التقرير بفترة زمنية قصيرة، لم يكن هدفها دفع العملية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين، وهي في الأصل غير قائمة، بقدر ما كان همه إعادة ترتيب شبكة العلاقات الأميركية - العربية وخاصة بسط السيطرة الأميركية على النفط العربي في العراق أولا، من خلال الانسحاب الأميركي والإبقاء على قواعد عسكرية في العراق، والسعي الحثيث إلى تهدئة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتبريد الصراع الأميركي - الإيراني.

إن الخيار الأميركي بتسديد ضربة ضد إيران بات غير وارد، و لم يعد بإمكان الولايات المتحدة التعويل على الضربة كحل للصراع بينها وبين إيران، بعد أن أصبحت القضية الإيرانية ليست القضية الرئيسية، إنما الصراع بين الولايات المتحدة وبين روسيا والصين من جهة أخرى، وهذا ما أسميناه في بداية هذا الفصل بتجديد الحرب الباردة.

إن التجربة الأميركية في العراق التي بينت حتى الآن أن الخيار العسكري لحسم صراع أو لوضع بلد بالكلية تحت السيطرة الأميركية المباشرة لم تؤت ثمارها. فهذه التجربة لقنت الإدارة الأميركية درسا تطبيقيا في كيفية التعامل مع الشرق العربي والإسلامي. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة أخذت تقيس تحركاتها في المنطقة بمقاييس جديدة، وما تقرير وكالة الاستخبارات الأميركية إلا مؤشر على ذلك، على حين ظهور تقرير عكس ذلك.

وما يُسيّر الولايات المتحدة في 2008 وما يعقبه من أعوام هو طرح مشروع تعايش مع إيران نووية محكومة بضوابط وكوابح عالمية. وهذا لا يعني بالمطلق تخلي

الولايات المتحدة عن احتمالات قيامها بضربة ضد إيران. فاحتمالات الضربة الأميركية مؤجلة على أقل حتى مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

احتمالات تسديد ضربة إسرائيلية نحو إيران

أصبح واضحا لإسرائيل أن الولايات المتحدة في الظروف الداخلية الخاصة بها - أي بالولايات المتحدة - والخارجية غير مُقدِمة على تسديد ضربة ضد إيران، ولكن من الواضح من خلال تصريحات الرئيس الأميركي وشخصيات سياسية أميركية أن الولايات المتحدة تعتبر البرنامج النووي الإيراني خطرا على مصالح العالم أجمع، وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص. وواضح لإسرائيل أن توافقا كبيرا بينها وبين الإدارة الأميركية الحالية بخصوص هذا الملف وكيفية التعاطي معه.

لقد أثار التقرير الاستخباراتي الأميركي حول الملف النووي الإيراني ردود فعل غاضبة للغاية في إسرائيل. إذ انطلقت مصادر أمنية وسياسية إسرائيلية في عملية تصعيد لمواجهة هذا التقرير، بادعاء أن التقديرات الإسرائيلية تشير بكل تأكيد إلى أن إيران ماضية سريعا نحو تطوير سلاحها النووي. وصرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك "أنه يجب على إسرائيل العمل سريعا ضد التهديد النووي الإيراني على العالم وإسرائيل،[17] وأنه يوجد الكثير مما يمكن فعله، وأن الكلام لا يوقف الصواريخ".[18] ويعتقد باراك أن التقرير الأميركي الذي حدد بصورة قاطعة أن إيران توقفت عن تطوير قدرات عسكرية منذ عام 2003 يتناقض ويتعارض بالكلية مع تقديرات أميركية وإسرائيلية حول حقيقة كون إيران تقوم بذلك. وأشار وزير دفاع سابق في إسرائيل هو بنيامين بن أليعيزر إلى أن"التقرير الأميركي يمنح الراحة والابتسامة على الوجوه، إلا أن ذلك لن يغير من رؤية إسرائيل إلى أن إيران ماضية نحو تطوير قنبلة نووية قريبا". وأضاف قائلا: "هذا هو أحد المواضيع التي لا يمكن لدولة إسرائيل أن تخاطر بها".[19]

وصرحت جهة استخباراتية في إسرائيل أن لديها المعلومات الكافية على أن إيران لن توقف تطويرها لإنتاج قنبلة نووية.[20] وتعتبر هذه الجهة أن إيران تكذب وتلفق بخصوص برنامجها النووي، كما اعتادت فعل ذلك في الماضي. وأن تقديرات الأميركيين لن تغير من الخطط العسكرية الإسرائيلية.[21]

حاولت إسرائيل التأثير على الإدارة الأميركية لفترة طويلة لدفعها نحو القيام بضربة ضد إيران وهو ما يحمي إسرائيل ومصالحها، إلا أن التقرير الأميركي له تأثير كبير في الولايات المتحدة وعلى قرارات الإدارة الأميركية، بدون أدنى شك، ولكنه لا يؤثر على إسرائيل، وفق ما رشح عن مسئوليها من تصريحات وتفوهات.

وبات واضحا أن إسرائيل قبل وبعد التقرير تقوم بوضع خطط لتسديد ضربة ضد إيران، وأن جيشها يتدرب بصورة مكثفة في السنة الأخيرة (2007)، وبعد حربها على لبنان، على تنفيذ الضربة. وأشارت مصادر إعلامية كثيرة، خاصة الغربية منها، على أن سلاح الطيران الإسرائيلي يتدرب على قصف منشآت نووية إيرانية بأسلحة نووية أوتوماتيكية متطورة جدا.[22]

وكشفت مصادر إعلامية إسرائيلية في السنة الماضية (2007) ومطلع السنة الحالية (2008)، ومن خلال نشر أخبار ومعلومات بالتدريج، عن تطوير إسرائيل لمنظومة صواريخ متقدمة جدا تحمل اسم "أريحا 2" يصل مدى الصاروخ فيها إلى قرابة 1500 كم، وهذا جواب تقدمه الصناعات العسكرية الإسرائيلية لإعلان إيران امتلاكها صواريخ يصل مداها إلى عمق إسرائيل.[23] ومن جهة أخرى كشف النقاب في الفترة الأخيرة عن تطوير إسرائيل لمنظومة أقمار صناعية تستطيع الوصول إلى معلومات دقيقة للغاية حول تحركات الأعداء، والإشارة هنا إلى إيران. إضافة إلى الكشف عن تطوير طائرات صغيرة الحجم وبدون طيار تستخدم في العمليات التجسسية. ومن جهة أخرى تعمل قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي مع كافة المؤسسات الرسمية والهيئات الشعبية والعامة على تجهيز السكان لكل احتمال له علاقة بضرب إيران أو ضرب حزب الله وسوريا، واحتمال سقوط صواريخ وقذائف في عمق إسرائيل، كما حصل في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان في تموز 2006.

وتشير التحركات السياسية الأخيرة في إسرائيل إلى أن تحضيرات عسكرية ولوجستية تجري على قدم وساق لشن هجوم على إيران. والاعتقاد السائد أن مثل هذا الهجوم لن يكون باستطاعته تدمير كافة المنشآت الإيرانية الواقعة في عمق إيران، إنما تحتاج إسرائيل إلى القيام بعدة مراحل تحضيرية للعملية لإنجاز مخططها.[24]

وأصبح واضحا للغاية أن احتمالات تسديد ضربة من إسرائيل ضد إيران قد بات أمرا فيه قرار سياسي وعسكري من قبل الحكومة الإسرائيلية وقيادة جيشها، وسيكون تنفيذ هذه الخطوة في فترة قريبة. ويسبق التنفيذ عودة إسرائيل إلى تحقيق خطوات عملية في تأجيج النقاش حول البرنامج النووي الإيراني، وحول إثارة مزيد من الخوف لدى الشعب الإسرائيلي ليتمسك بخيار ضرب إيران للتخلص من الخوف السائد في الشارع الإسرائيلي من القنبلة النووية الإيرانية.[25]

من جهة أخرى، فإن التقرير الاستخباراتي يبرز الدور الإسرائيلي في الضربة العسكرية المتوقعة ضد إيران، بحيث أن الإدارة الأميركية تواجه أزمة في قيامها بمثل هذه الضربة لأسباب كثيرة ومعقدة قمنا بشرح بعض منها أعلاه، باختصار.

لهذا، نرى أن السيناريو الإسرائيلي بتسديد ضربة ضد إيران ينقذ الإدارة الأميركية الحالية من الحرج الذي تعيشه في ظل توقعات كبيرة باحتمال قيام الولايات المتحدة بتسديد هذه الضربة، ومع المتغيرات على أرض الواقع، خاصة التقرير الاستخباراتي، ومواقف روسيا والصين، فلم يبق في الميدان إلا إسرائيل. ومن كل هذه المنطلقات والتوجهات فإن إسرائيل حكومة وجيشا ورأيا عاما لن تسمح بمرور الملف الإيراني بسهولة. هذا الملف يشكل تهديدا لاحتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط، ولهيمنتها العسكرية وتفوقها التكنولوجي أيضا.

وفي حال قيام إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية شاملة وواسعة ضد إيران فما هي إذن المقاييس التي يجب عليها أخذها بعين الاعتبار:

أ. إن المنشآت النووية المستهدفة في إيران موزعة في عدة مناطق في إيران، وسيكون لسلاح الجو الإسرائيلي مهمة كبيرة ورئيسية في تنفيذ أجزاء كبيرة من الخطة. أما المفاعل والمنشأة الموجودة في بوشهر فسيتولى مهمة ضربها سلاح البحرية. وواضح هنا إلى أن هذه الخطة معقدة ومركبة أكثر من عملية تدمير المفاعل العراقي (في عام 1981). وما يمكن أن تحمله الطائرات من قنابل وصواريخ وقذائف محدود للغاية. ومن جهة أخرى يجب الأخذ بعين الاعتبار التحصينات في المنشآت النووية الإيرانية، وهذا يعني أن كميات كبيرة من السلاح تحتاج إليها إسرائيل لتنفيذ العملية. كما يعني أيضا أن تتم العملية على مراحل متصل بعضها ببعض. وبموجب تقديرات عسكرية أجنبية (غير

إسرائيلية) فإن سلاح البحرية الإسرائيلي يمكنه تنفيذ عملية تدمير المفاعل في بوشهر بسهولة دون الحاجة إلى جولة أخرى. ويتوجب على راسمي الخطة التفصيلية للعملية أن يأخذوا بعين الاعتبار منشآت الحماية حول المفاعلات النووية والملحقات لها من مبان ومرافق أخرى. وهنا تدخل الاستخبارات الإسرائيلية في تنفيذ عملية جمع معلومات ومعطيات حول انتشار عسكري إيراني حول المنشآت.

ب. أن تشمل الخطة طرقا تحول دون معرفة الإيرانيين لمسارات الطائرات والأجهزة العسكرية الأخرى. أي الأخذ بعين الاعتبار مسارات خفية، تصل إلى أهداف ذات صلة بالمنشآت النووية الإيرانية بهدف شلها عن الحركة. وهذا يتطلب بناء محكما لحركة الدخول والخروج مع حاجة كبيرة لقوات داعمة بشكل متواصل. وليس من المستبعد أن تقوم إسرائيل بالتنسيق مع القوات الأميركية في العراق والخليج لتوفر لها مسارات آمنة بحيث لا تؤثر على سير العملية وتنفيذها. وفي حال رفض الأميركيون تحليق وطيران سلاح الجو الإسرائيلي فوق العراق يجب وضع مسارات بديلة، فوق بلاد عربية مثلا، وهو ما قد يُعرّض الطائرات لخطر.

ج. إحدى النقاط الهامة التي تناقش في أروقة الجيش الإسرائيلي استعدادا لضربة ضد إيران تتعلق بنوع الأسلحة التي ستستخدم أثناء العملية. فالمنشآت النووية الإيرانية مبنية وموجودة في مناطق صحراوية وجبلية وبعيدة عن المراكز ونوعية الصخور في هذه المناطق صعبة وقاسية. وهذا يفرض تسلحا بأسلحة فتاكة من حيث قدرتها على تحطيم صخور وترسانات إسمنتية ضخمة. وواضح للإسرائيليين أن هذه المنشآت التي شيدها الإيرانيون بإحكام لا يمكن تدميرها بسهولة.

د. تندرج ضمن قائمة مواقع العملية إضافة إلى المنشآت النووية، مجموعات من أجهزة الرصد (الرادار) ومنصات إطلاق صواريخ أرض – أرض، وأرض – جو، ويقضي التفكير التخطيطي للعملية الأخذ بعين الاعتبار إطلاق إيران صواريخ إلى العمق الإسرائيلي حال انطلاق العملية، لذلك على سلاح الجو الإسرائيلي تدمير هذه المنصات في بداية قيامه بتنفيذ العملية. ومن الواضح أن

الأهداف المحددة للتدمير والقصف كثيرة ومركبة وهذا يتطلب قدرة تنظيمية مفصلة على رؤية العملية كرزمة واحدة تقوم فِرَقٌ وقوات داعمة من سلاح الطيران وسلاح البحرية بتنفيذها لعدة أعوام، وليس ليوم واحد وضربة واحدة فقط.

هـ. تتطلب هذه العملية تحضيرا مسبقا يشمل كافة التفاصيل الخاصة بالطيران والأسلحة والضرر المحتمل أن يلحق بإسرائيل في عدة مجالات ومرافق. فمجرد إعلان إيران أنها في حالة تعرضها" إلى عملية عسكرية ستقوم مباشرة بإطلاق صواريخ من نوع شهاب 3 باتجاه إسرائيل، وتصريح مثل هذا يؤكد أن إيران قادرة على إطلاق صواريخ على إسرائيل، ما دام حزب الله قد أطلق عليها صواريخ في حرب تموز 2006. وهذا يتطلب من إسرائيل تجهيز بطاريات ومنصات مضادة للصواريخ الإيرانية. ومن جهة أخرى ستقوم إسرائيل بالرد على أي محاولة من قبل فصائل فلسطينية وحزب الله بواسطة قوات مجهزة لهذه الغاية. والتحضيرات التي من الممكن أن تقوم بها إسرائيل ستؤدي إلى كشفها لكثرة التفاصيل الواردة في خطط العملية، خاصة عند تجهيز الجبهة الداخلية لحالة حرب مع إيران وتعرض المدن الإسرائيلية إلى قصف صاروخي مركز من إيران ومن لبنان (حزب الله). وهذا الكشف عن التحركات الإسرائيلية قد يؤدي إلى إفشال العملية أو إلى ضرورة إحداث تغيير في بعض نقاطها ومحاورها لتحييدها دون تطبيق ما قد يفضحها.

و. لا شك في أن عملية كهذه ستدفع حزب الله وفصائل فلسطينية إلى الانضمام إلى المجهود الحربي الإيراني ضد إسرائيل. لهذا ستقوم إسرائيل برصد استخباراتي متواصل لتحركات الفصائل الفلسطينية وحزب الله. تضع غرفة لعمليات طواقم عسكرية ومدنية لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

خلاصة

قيام إسرائيل بتسديد ضربة استباقية على إيران لتدمير منشآتها النووية تثير عدة تساؤلات جوهرية وهامة للغاية. وإذا أضفنا تساؤلات أخرى مثل هل يمكن لعملية كهذه أن تقضي على المعرفة النووية التي كسبتها إيران على مر العقود، مما سيحول

دون قيامها مستقبلا بإعادة بناء برنامجها النووي؟ من الواضح أن عملية قريبة زمنيا أو على مدى ثلاث إلى خمس سنوات ستدفع إيران إلى مزيد من تقوية ترسانتها العسكرية.[26]

وبموجب تقديرات دائرة الاستخبارات الإسرائيلية فإن إيران ستحقق إنجازا تكنولوجيا حتى منتصف 2009، وبموجب التقديرات أيضا فإنه حتى 2012 ستبلغ إيران مستوى نضوج كامل فيما يتعلق بإنتاج القنبلة النووية بموجب كافة تفاصيل المواصفات الخاصة لهذا الغرض. ولكن الأهم بالنسبة لإسرائيل ليس العامل الزمني في الأساس بل تحول إيران بسرعة إلى خطر إستراتيجي على إسرائيل حتى لو لم تبلغ في هذه الفترة الزمنية حدا نهائيا لإنتاج القنبلة النووية. ولمنع إيران من تحقيق برنامجها ستسعى إسرائيل إلى تبني عملية عسكرية ذات أسس إستراتيجية هامة ومركزية بالنسبة لأجندتها النووية والكيانية في الشرق الأوسط.

ولهذا، تجمع كافة الدراسات والبحوث الإستراتيجية منذ سنوات طويلة وآراء ومواقف عدد من العسكريين إلى أن إيران تشكل تهديدا على وجود إسرائيل، ويجب منع ذلك بكل الطرق المتاحة وبكل الوسائل الموجودة بيد إسرائيل.[27] وهذا معناه أن الاحتمال العسكري موجود وقائم بالفعل من طرف إسرائيل، ولن تتأخر الولايات المتحدة عن تقديم مساعدات لازمة لإنجاح العملية. ويجب التذكير بأن العملية في سوريا من شهر سبتمبر 2007 والتي لم تعلن عنها إسرائيل رسميا،[28] بل مصادر أجنبية (غير إسرائيلية) هي ضمن تفاصيل العملية الأكبر لضرب إيران. وبعض الجهات العسكرية الإسرائيلية أشارت إلى أن هذه العملية - في سوريا - تجربة وإنذار لسوريا في الوقت ذاته!!

الهوامش

(1) National Intelligence Estimate. Iran: Nuclear Intentions and Capabilities (NIC) – National Intelligence Council. November, 2007.

(2) أشارت إذاعة لندن BBC إلى أن التلخيص السري للتقرير الذي يمثل 16 وكالة استخبارات أميركية يؤكد أن إيران أوقفت برنامجها النووي لأغراض عسكرية في عام 2003 استجابة للضغوط الدولية. وأضافت الإذاعة أن إيران لم تحاول مطلقا العودة إلى تفعيل البرنامج من جديد. وأشار التقرير إلى أن إيران ما زالت تواجه عقبات فنية جوهرية للغاية في تشغيل الآلات الجديدة الخاصة بتخصيب اليورانيوم. ولهذا، وبحسب التقرير، لن تكون هناك كمية كافية من اليورانيوم قبل 2010-2015. عن إذاعة لندن، بتاريخ 2007/12/3. والتقرير ذاته في بند (C).

(3) تصريح نائب وزير الدفاع الأميركي ريتشارد بيرل في مؤتمر هرتسليا لعام 2007، يديعوت أحرونوت، 2007/1/22.

(4) بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإيران في العام 2006 قرابة 10 مليارات دولار، إضافة إلى الاتفاقية المبرمة بين البلدين لتزويد الصين بالغاز الطبيعي بمقدار سبعين مليار دولار. هذا ما كشفته جريدة يديعوت أحرونوت بتاريخ 2007/1/7.

(5) نشرت جريدة هآرتس الإسرائيلية سلسلة من الآراء حول اشتداد لهجة التهديدات بين إيران وإسرائيل مشيرة إلى سعي الحكومة الإسرائيلية إلى تجهيز ذاتها وجيشها لاحتمال القيام بضربة. 2008/1/6. وهذه ليست المرة الأولى التي تعرض سلسلة من هذه الآراء، إذ أنها تعرض في مطلع كل عام عشية انعقاد مؤتمر هرتسليا في إسرائيل (يعقد في الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني من بداية كل عام في كلية هرتسليا للدراسات والبحوث الأمنية والقومية).

(6) جريدة هآرتس، 2006/11/5.

(7) أفنير كوهين. إسرائيل والقنبلة. إصدار مؤسسة شوكن للنشر، تل أبيب، 2000. ص 440. (بالعبرية).

(8) يديعوت أحرونوت، 2006/12/12.

(9) يديعوت أحرونوت، 2008/1/8.

(10) اعتبرت أوساط سياسية في إسرائيل أن هذا التصريح هو بمثابة دعم من الإدارة الأميركية، بالرغم من أن بولتون ليس داخل هذه الإدارة رسميا، على القيام بعملية ضد إيران. يديعوت أحرونوت وهآرتس 2008/1/23.

(11) تصريحات شمعون بيريس رئيس دولة إسرائيل قبل تبوئه هذا المنصب، عندما كان وزيرا في حكومة أولمرت. وهو أي بيريس من واضعي المشروع النووي الإسرائيلي من خلال إقامة المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونا. يديعوت أحرونوت وهآرتس، 2006/12/10.

(12) مقالة الكس فيشمان "الخيار الإيراني" في يديعوت أحرونوت، 2005/1/14.

(13) Shmuel Bar, "Iranian defense Doctrine and decision Making", The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya, October 2004.

(14) هذا ما تعلنه إسرائيل منذ فترة طويلة. ايتمار ايخنر، يديعوت أحرونوت في 2005/9/20.

(15) هآرتس في 2007/1/7.

(16) أورلي آزولاي، في يديعوت أحرونوت من 2005/8/3 نقلا عن صحيفة واشنطن بوست بعنوان "تقرير سري للمخابرات الإيرانية يشير إلى أن إيران لن تحصل على قنبلة ذرية قبل العام 2015" وهذا ما أكدته وكالة المخابرات الأميركية لاحقا مع وجود فارق زمني قليل نسبيا.

(17) صدرت عدة دراسات إسرائيلية جنحت نحو تأييد مشروع ضرب إيران لإيقاف نشاطها النووي، من أبرز هذه الدراسات: Efraim Inbar. The Need To Block A Nuclear Iran. In Middle east Review of International Affairs (MERIA), Vol.10, No.1 (March 2006).pp.85-104.

(18) هآرتس، 2007/12/5.

(19) تصريحات بنيامين بن أليعيزر في مقابلة أجرتها معه إذاعة الجيش الإسرائيلي بتاريخ 12/4/2007.

(20) يؤكد أفرايم عنبار في مقاله المشار إليه في الملاحظة 11 أعلاه، على أن كافة الجهود الدولية التي بذلت لوضع حد للمشروع النووي الإيراني قد باءت بالفشل، ولم يبق أمام المحافل الدولية سوى اللجوء إلى استخدام القوة. ويؤكد أيضا أنه لا يوجد لدى دول الشرق الأوسط أي ردع لمنع إيران من مواصلة تطوير برنامجها. وأن تسديد ضربة ضد إيران هو بمثابة مغامرة خطيرة ولكن لا مفر منها. ص 85 وص 86.

(21) هآرتس، 2007/12/5.

(22) Sunday Times, 7/1/2007.

(23) نفذت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في السنوات بين 1987 و 1992 سلسلة من التجارب على صاروخ "أريحا 2" لزيادة دقته. وتم تحميله رأسا نوويا تصل قدرة تدميره إلى عشرة أضعاف القنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما في نهاية الحرب العالمية الثانية. واعتمادا على مصادر غير إسرائيلية (إسرائيل الرسمية لا تصرح بما لديها من أسلحة، فالاعتماد يكون على مصادر أوروبية أو أميركية تعتمد بدورها على تسريب لمعلومات، لهذا فالمعلومات في هذا السياق تُعرض بحذر نوعا ما)، فإن برنامج تطوير الصواريخ في إسرائيل ويُعرف بـ "شفيط" هدفه تطوير أقمار صناعية أيضا. أما السعي الآن فهو إلى تطوير صاروخ أريحا 2. أما الصاروخ شفيط فقدرته بلوغ 7600 كم في العلو وبقدرته حمل شحنة مؤلفة من 500 كغم (نصف طن). وصرح عضو الكنيست إسحق بن يسرائيل، الذي أشغل في السابق مدير قسم تطوير الأسلحة في وزارة الدفاع الإسرائيلية أن قدرة

إسرائيل كبيرة جدا في مجال إطلاق أقمار صناعية تستطيع أن تدور حول الكرة الأرضية بسهولة وعلى ارتفاعات عالية. ويشير إلى أن قدرة إسرائيل هذه ستنعكس في مجالات أخرى، أبرزها الصواريخ. وبن يسرائيل هذا كان من مخططي عملية تدمير مفاعل تموز العراقي في عام 1981. نقلا عن موقع: www.msn.co.il

(24) هآرتس، 2007/1/7.

(25) بيانات غير رسمية عن وزارة الخارجية الإسرائيلية تبارك التقرير الاستخباراتي الأميركي بكونه يؤكد أن العقوبات التي فرضت على إيران قد أثمرت، إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تحذر من مغبة نجاح إيران في إتمام إنتاج قنبلة نووية خلال سنتين وليس خلال ثلاث أو خمس سنوات، كما تشير إلى ذلك جهات أميركية. الموقع الإسرائيلي: www.news.walla.co.il.

(26) استعرض بوغي يعلون رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الإسرائيلي في محاضرة له أمام معهد هديسون في واشنطن (2006/3/9) تفاصيل الخطة العسكرية الإسرائيلية لتسديد ضربة على إيران. فقرات من هذا العرض يمكن مراجعتها على موقع: www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticeLayout

(27) يستعرض ليران أوفيك مراحل تنفيذ عملية عسكرية على إيران، من حيث الاستعدادات المسبقة وخلال العملية وما بعدها، وما يجب على إسرائيل أخذه بعين الاعتبار بالنسبة للفصائل الفلسطينية وحزب الله وسوريا. راجع مقالته بعنوان"إيران: احتمالات القيام بعملية" على موقع: www.omedia.co.il

(28) يديعوت أحرونوت، 2007/9/16.

الفصل الحادي عشر

الفلسطينيون في إسرائيل:
العلاقة مع إسرائيل الدولة

(ثلاث وثائق مستقبلية)

يتناول هذا الفصل وضع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، والعلاقة بين الدولة كمؤسسة حاكمة وبين هذه الأقلية، وكيف ترى الأقلية الفلسطينية مستقبل علاقتها مع هذه المؤسسة، وذلك من خلال ثلاثة وثائق صدرت في 2006 و 2007.

ولكن قبل ولوج هذا الموضوع من هذا الباب حصريا، بودنا تقديم موجز حول الفلسطينيين داخل إسرائيل، ليتمكن القارئ لاحقا من إدراك وفهم مضمون وتطلعات الوثائق الثلاث.

الفلسطينيون في إسرائيل هم عرب مكونون من مسلمين ومسيحيين ودروز دينيا. لغتهم العربية، وتصل نسبتهم إلى قرابة 20٪ من السكان، وهم سكان فلسطين الأصليين.

وحتى العام 1948 (عام النكبة) شكل الفلسطينيون العرب الأغلبية الساحقة من مجمل سكان فلسطين. ونتيجة للحرب وما حصل فيها من عمليات قتل وذبح وتهجير وتدمير قرى ومدن فلسطينية بأكملها، شُرد أكثر من 80٪ من الفلسطينيين عن مواطنهم وجعلوا لاجئين. أما من تبقى من الفلسطينيين داخل إسرائيل فلم يتجاوز عددهم 150 ألفا، عاشوا في القرى التي لم يلحقها التدمير. ولجأ إلى هذه القرى سكان من قرى أخرى دمرت وهُجر أهلوها. هؤلاء يعرفون بـ "لاجئو الداخل"، ويبلغ عددهم اليوم (2008) قرابة 250 ألف نسمة.[1]

أما العدد الإجمالي للفلسطينيين داخل إسرائيل (2007) فيصل إلى حوالى 1.4 مليون[2] موزعين في ثلاثة مناطق رئيسية: الجليل والمثلث والنقب. وهناك قرابة 80 ألف فلسطيني يعيشون فيما يُعرف بالمدن المختلطة (حيفا ويافا وعكا واللد والرملة).

كانت سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام 1948 تميل دوما إلى عدم الاعتراف بالفلسطينيين داخل إسرائيل بكونهم أقلية قومية، إنما أقليات دينية واجتماعية وثقافية وغير ذلك.

وكونت الآلة الإسرائيلية مصطلحات لتعريف الفلسطينيين في إسرائيل بعيدا عن التعريف العربي والفلسطيني، بحيث أطلقت عليهم اسم "العرب الإسرائيليون" أو "عرب إسرائيل"، وهذه توجهات تهدف إلى سلخ الفلسطينيين داخل إسرائيل عن علاقتهم القومية بإخوانهم الفلسطينيين في مناطق فلسطين الأخرى (الضفة الغربية وغزة) واللجوء والشتات. ولتعميق شرذمة الفلسطينيين داخل إسرائيل سعت حكوماتها إلى التعامل معهم من منطلقات دينية وطائفية، ونجحت هذه الحكومات في فرض تجنيد إجباري للجيش الإسرائيلي على الشباب الدرزي، بينما لا يشارك العرب الفلسطينيون في تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي إلا بأعداد قليلة للغاية ومن دوافع شخصية محضة.

وسعت الحكومات إلى تبني مبدأ التعامل القطاعي مع السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل، بحيث أنها أقامت أقساما للأقليات في الوزارات التي لها تعامل يومي مع الفلسطينيين داخل إسرائيل. ففي وزارة التربية والتعليم دائرة عربية وأخرى درزية وثالثة بدوية. وفي وزارة الأديان دائرة الأقليات وهكذا في وزارة الداخلية وغيرها. ومن جهة أخرى عينت الحكومات الإسرائيلية مستشارا للشؤون العربية، وهو موظف حكومي يهودي يجيد العربية غالبا. وأُبطل هذا المنصب في منتصف التسعينات. وكان هذا الموظف عبارة عن حلقة الوصل بين السلطات المحلية العربية والهيئات العاملة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل وبين الحكومة. بمعنى آخر، لم تمر قضية إلى مراتب حكومية إلا بواسطته. وهذا مؤشر لعزل الفلسطينيين في إسرائيل عن بناء علاقة مباشرة كمواطنين بينهم وبين مؤسسات الدولة. فكان المستشار ينظر في القضايا المختلفة ثم يحيلها إلى الدوائر المختصة التي

تكون قد هيئت ذاتها للإجابة عليها وفقا لسياسة الحكومة الضاغطة على الفلسطينيين العرب في إسرائيل.[3]

كان واضحا منذ تأسيس إسرائيل أن حكوماتها غير راغبة مطلقا في استيعاب الفلسطينيين في مؤسساتها والحياة العامة أو دمجهم وفق مبدأ المساواة الكاملة كمواطنين، إنما اعتبرتهم أقلية غير يهودية، لتزيل عنهم الصفة القومية، كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

وسعت حكومات إسرائيل إلى تبني سياسات تهميش وإقصاء الفلسطينيين عن الحياة العامة، وإهمالهم من حيث تقديم الحد الأدنى من الخدمات والاحتياجات، و لم تسمح لهم بدخول الحياة العامة إلى جانب المواطنين اليهود. وفرضت على الأقلية الفلسطينية أجهزة رقابة كثيرة وتحكم شديدة، منها المستشار الحكومي الذي أشرنا إليه، وأجهزة الأمن والاستخبارات التي تركت آثارا سلبية على علاقات الفلسطينيين بالمؤسسة الحاكمة لكونها تلاحقهم دوما داخل وخارج إسرائيل.

و لم تكن سياسات حكومات إسرائيل المتعاقبة تميل فقط إلى تحييد وتهميش الفلسطينيين، إنما اعتبرتهم عنصرا معاديا ضمن الصراع الإسرائيلي – العربي/الفلسطيني. ففرضت عليهم حُكما عسكريا امتد من 1948 وحتى 1966.[4]

و لم تكن خطوة إلغاء الحكم العسكري نهاية فترة التشديد، إنما اتخذت لها مسارات جديدة في أعقاب احتلال إسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية في عام 1967 عندما أصبح الفلسطينيون في إسرائيل على صلة مباشرة مع إخوانهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 1967، وجددوا الروابط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية من حيث توفير دعم دائم وثابت لكل الخطوات التي اتخذتها القيادات الفلسطينية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، فشرعت إسرائيل في اعتبار مواطنيها الفلسطينيين خطرا كامنا على أمنها ومصيرها.

أما في الحياة العامة فلا دور للفلسطينيين في إسرائيل، إذ أن سياسات وتوجهات حكوماتها كانت تسعى إلى وضع الفلسطينيين ضمن دائرة مغلقة يعيشون داخلها ويقومون بأعمال تخصهم دون وجود علاقات مشتركة مع اليهود إلا نادرا وقسريا. بمعنى آخر نجحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تكريس سياسة الفصل العنصري في كافة مستويات الحياة العامة داخل إسرائيل، وهذا زاد

من الشرخ الاجتماعي – الاقتصادي وكرّس الفوارق والفجوات بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي.

وبموجب إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل على مدار السنوات الستين منذ تأسيس إسرائيل فإنها تشير إلى أن أكثر من ثلث العائلات العربية الفلسطينية في إسرائيل تعيش تحت خط الفقر، وأن حوالى 40% من الأطفال الفلسطينيين داخل إسرائيل يعيشون تحت خط الفقر. ويمكن مراجعة جداول هذا المكتب لمتابعة تدني مستوى الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية والتعليم وارتفاع الكثافة السكانية في عدد كبير من القرى والمدن دون توفر حلول سكنية، خاصة وأن إسرائيل قد سعت وما تزال إلى مصادرة المزيد من أراضي العرب الفلسطينيين لدواعي وذرائع التطوير.[5] وأشارت كافة مخططات التطوير التي وضعتها الحكومات الإسرائيلية إلى كونها مخططات تهويد وليس تطويرا.

وهناك زيادة مطردة في توجهات الشباب اليهودي في إسرائيل نحو شرعنة الممارسات العنصرية من قبل الحكومة أو حتى من قبل مؤسسات خدمية مختلفة. وتشير الإحصاءات (2007) إلى نسبة تفوق 70% من بين الشباب اليهودي الذين عبروا عن كرههم للعرب وموافقتهم على تطبيق سياسات تمييزية ضد العرب.[6] بينما بلغت نسبة كارهي العرب من بين الشباب اليهودي في العام 1988 قرابة 39% فقط.[7]

وهناك عشرات من القضايا الخلافية بين إسرائيل كدولة مؤسسات وبين الفلسطينيين في إسرائيل. ففي حين تبلغ نسبة الفلسطينيين حوالى 20% إلا أن نصيبهم من الوظائف الحكومية الرسمية لا يتجاوز النصف بالمائة.[8] وسياسات الحكومات الإسرائيلية واضحة ومفضوحة فيما يتعلق بمشكلة السكن، إذ أنها أساس المشكلات، بعد أن لم يعد هناك احتياطي أراضي للفلسطينيين في أعقاب موجات المصادرات التي لم تبق إلا القليل، فشيدت بيوت ومنازل عربية في القرى دون تراخيص، وهو ما يعرض المواطنين الفلسطينيين إلى محاكمات تنتهي غالبيتها بإصدار أوامر هدم. والأزمة الأساسية هنا في قيام المؤسسات الرسمية بوضع عراقيل أمام المواطنين الفلسطينيين بغية الحصول على رخصة بناء، وأحيانا تصل المعاملات إلى أكثر من عشر سنوات جراء سياسة الحكومة. والهدف الأساسي هو منع توسع

وزحف القرية أو المدينة العربية وانتشارها على مساحات واسعة،[9] لتبق الأراضي من نصيب اليهود.[10] لهذا تُعاني القرى والمدن العربية من كثافة سكانية عالية،[11] مما يزيد من الضائقة السكنية التي تنعكس رويدا رويدا في شبكة العلاقات الاجتماعية التي كثيرا ما يشوبها التوتر الشديد واندلاع خلافات ومشاجرات تترك أثرًا سلبيا على المجتمع العربي الفلسطيني المبني أصلا من روابط عائلية أو دينية وثيقة. و يؤدي هذا بالتالي إلى شرذمة وانقسام المجتمع وفقدانه لمناعته القومية والاجتماعية. وهذا ما هو حاصل بعمق في المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وسيزداد مستقبلا، وفق توقعات كثيرة.[12] أي أن حالة التشرذم الداخلي مُغذّاة على يد المؤسسة الحاكمة بصورة تظهر أنها قانونية إلا أنه وبكل تأكيد ستؤدي إلى مزيد من التفكك والتقوقع.

ولكن الفلسطينيين في إسرائيل متفقون بغالبيتهم الساحقة على تعريف ومضمون هويتهم القومية،[13] أنها عربية، ومتعاطفون كثيرا مع أبناء شعبهم الفلسطيني، خاصة في أوقات المحن والشدة. ويسعون بجد إلى تثبيت مواطنيتهم في إسرائيل، وهذا جوهر الخلاف منذ أكثر من عقد من الزمن (منذ منتصف التسعينات). الفلسطينيون في إسرائيل يرون أنفسهم سكان البلاد الأصليين، وأن إسرائيل طارئة عليهم، وأنها بموجب ادعائها "دولة ديمقراطية". إذن يجب أن تعترف بمواطنيها العرب بالكامل وأن تتعامل معهم كمواطنين وليس كأقلية.[14] إلا أن هذا المطلب العادل بنظر الفلسطينيين يواجه معارضة شديدة ورفضا قاطعا، فإسرائيل تميل إلى تعميق هويتها اليهودية، وهو ما سيفقد أي فرصة للفلسطينيين في إسرائيل من تحقيق مطلبهم.[15]

وبات واضحا أنه بعد أوسلو وبعد الانتفاضة الثانية وقتل 13 شابا فلسطينيي في الداخل (وسنأتي لاحقا على تفاصيلها)، فقد بدأت سياسة الحكومات الإسرائيلية بالتبدل تجاه مواطنيها الفلسطينيين، بمعنى التشديد عليهم بكافة أشكال القسوة في المعاملات، وفي تحقيق مزيد من الإقصاء عن الحياة اليومية، وعن المشاركة في صنع القرار، وأكثر من ذلك عملية تطبيق سياسة فصل عنصري (أبارتهايد)، أشار إليها بوضوح عزمي بشارة بتلخيصه هذه السياسة بقوله: "توجد أمامنا حالة أبارتهايد متوترة جدا وتحمل كل مميزات الفصل العنصري، بما في ذلك الحصار، وانعدام

حرية الحركة، وفرض الحدود على الشعب الآخر من طرف واحد، وغياب السيادة، وتحديد سلطات الشعب الآخر، وتقليصها، وأيضا، من طرف واحد، وحتى التحكم بحركة قياداته"... ويضيف بشارة: "هذه الحالة من الأبارتهايد لا يمكن أن تبقى على حالة تعايش واندماج مع العرب داخل الدولة العبرية، إذ لا بد من أن تؤدي إلى توتر وتشكيك وإقصاء للعرب خارج دائرة الولاء والمؤسسة".(16)

هذا ما كتبه عزمي فور وقوع أحداث أكتوبر 2000 في الداخل، وبدا واضحا أنه يتتبع خُطى السياسة الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين وقياداتهم. وتعرض هو ذاته إلى ملاحقات من الشاباك الإسرائيلي ومن المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية الذي اتهمه بالاتصال مع طرف معاد للدولة، وأنه بهذا ينقل معلومات إلى هذا الطرف (والإشارة هنا إلى حزب الله أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006). ومفهوم ذلك في القانون الإسرائيلي خيانة تتوجب السجن وتجريده مسبقا من حصانته البرلمانية. وتطور الوضع بصورة سلبية أكثر بعد أن قدم بشارة استقالته من البرلمان الإسرائيلي وهو خارج إسرائيل، فالكنيست (البرلمان) الإسرائيلي قد سن سلسلة من القوانين تمنع ترشح أي شخص لمنصب رسمي (خاصة عضوية الكنيست) يقوم بزيارة دولة معادية لإسرائيل، فضلا عن أنه سيقدم للمحاكمة في الحال، وقد يتعرض إلى إبطال (إلغاء) حقوقه المدنية كالضمانات الاجتماعية.(17)

والقوانين الخاصة بسحب المواطنة أو تقديم لوائح اتهام لمن يقوم بزيارة "دولة عدو لإسرائيل" تُضاف إلى سلسلة القوانين والتعديلات أو تشريع قوانين وأنظمة تزيد من حدة التضييق على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وممثليهم المنتخبين ديمقراطيا في البرلمان الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن هذه القوانين وما يتبعها توجه إسرائيل نحو مزيد من العنصرية وبصورة تدريجية مزيد من الميل إلى الأبارتهايد.(18)

واستمر مسلسل الملاحقات الإسرائيلية ضد عزمي بشارة بتمرير اقتراح قانون في قراءته التمهيدية يحرم بشارة من مخصصات التقاعد الرسمية وفقا للقانون في إسرائيل لكل من كان عضوا في الكنيست لدورتين.

وبذلك تصبح الطريق سهلة أكثر أمام المؤسسة الرسمية في إسرائيل لتجريد بشارة من مواطنته، وبالتالي تصبح الطريق أكثر سهولة في تعامل هذه المؤسسة مع

المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وهذا معناه تثبيت مخطط فرض الدولة البوليسية على هؤلاء المواطنين للحد من مواقفهم الوطنية ونشاطاتهم الداعمة والمؤيدة للحق الفلسطيني والعربي، والمنادية بالمساواة التامة بينهم وبين بقية المواطنين في إسرائيل.(19)

وأقر الكنيست الإسرائيلي في 28 تموز 2008 سحب مواطنة عزمي بشارة نهائيا. وهذا معناه تحديد مساحة حرية الجماهير الفلسطينية في إسرائيل ووضع هذه الجماهير تحت مجهر الرقابة والمراقبة والمتابعة المستمرة يوميا. وبالتالي سيجد كل مواطن نفسه عرضة لتجريده من مواطنته لأقل خطوة أو تعبير سياسي أو حتى قريب من السياسي.(20)

والناظر إلى مجموعات واسعة من القوانين في إسرائيل يلحظ أنها تمنح اليهود مزيدا من الحقوق والتفوق القانوني على الفلسطينيين في إسرائيل. فهناك قوانين الأراضي، قانون العودة الإسرائيلي، وأنظمة داخلية في وزارة الداخلية، وقوانين وأنظمة مؤسسة التأمين الوطني، وشروط قروض الإسكان المشروطة بالخدمة العسكرية، أي أن المواطن اليهودي الذي أدّى خدمة عسكرية في الجيش الإسرائيلي أو في ذراع أمني آخر ينال مزيدا من القروض والتسهيلات والمنح لشراء أو بناء شقة/بيت له ولأسرته، بينما ينال العربي أقل منه، وهذا معلن عنه وغير خفي إطلاقا.(21)

هنالك حدثان أثرا عميقا على شبكة العلاقات بين الفلسطينيين وبين إسرائيل المؤسسة. الأول هو يوم الأرض (1976) والثاني انتفاضة أكتوبر أو الأقصى (2000). ففي الحدث الأول أعلن الفلسطينيون إضرابا عاما لأول مرة منذ عام 1948 معبرين من خلاله عن رفضهم القاطع لسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب لصالح مشاريع إقامة مستوطنات يهودية وتوسيع مساحات ما هو قائم منها، وكل ذلك تحت شعار الحكومة الإسرائيلية القاضي بتطوير الجليل والنقب وغيره. وتبين من خلال وثيقة كينغ السرية أن الغاية هي مصادرة أراض عربية وملاحقة العرب الفلسطينيين والتضييق عليهم والحيلولة دون تطورهم وتقدمهم إلخ.(22) وأدى الإضراب والمظاهرات التي صاحبته في مختلف القرى والمدن الفلسطينية داخل إسرائيل إلى قيام الشرطة وأذرع الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على المتظاهرين فاستشهد ستة منهم.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها مواجهات مباشرة بين الفلسطينيين وبين إسرائيل الدولة، وهو ما ترك أثرا بالغا على مستقبل العلاقات بين الفلسطينيين وبين المؤسسة الإسرائيلية، كان أساسها مزيدا من التضييقات والملاحقات والتمييز الفاضح في كافة المجالات، وتحويل الفلسطينيين إلى سكان من درجة ثانية، وحرمانهم من حقوق كثيرة، وعدم توفير الخدمات اللازمة لهم، والتي – أي الخدمات – تأخذ بعين الاعتبار الزيادة في أعداد السكان.

كان واضحا أن تصرف الحكومة وأذرع الأمن التابعة لها هو مواجهة مباشرة بالنار مع مواطني الدولة. وزاد هذا الحدث من وعي الفلسطينيين بحقوقهم والشروع بالمطالبة بها فورا وبالأساليب القانونية والمساحة المتاحة في القانون الإسرائيلي، وضمن قوانين اللعبة الديمقراطية.[23]

أما الحدث الثاني الذي ترك أثرا عميقا، هو الآخر، فكان قتل 13 شابا فلسطينيا في إسرائيل بيد أذرع الأمن والشرطة الإسرائيلية في نهاية شهر أيلول ومطلع شهر تشرين أول من العام 2000 بذريعة أنهم خالفوا القوانين وأخلوا بالنظام العام وشكلوا خطرا على السلامة العامة.[24] والشهداء الثلاثة عشرة الذين سقطوا بنيران الأمن الإسرائيلي كانوا قد تظاهروا تأييدا للفلسطينيين إخوانهم في الضفة الغربية وغزة ضد تدنيس الحرم القدسي الشريف بزيارة شارون وضد سياسات قمع الفلسطينيين التي تنتهجها إسرائيل.

وبالرغم من تشكيل لجنة تحقيق رسمية بعد ضغوط فلسطينية محلية وضغوط هيئات حقوقية وسياسية عالمية، فإن تقرير اللجنة (حملت اسم "لجنة أور" نسبة إلى رئيسها القاضي المتقاعد ثيودور أور)[25] لم تتم إدانة مسئولين كبار في إسرائيل، مثل رئيس الحكومة أو وزير الأمن الداخلي أو أي مسئول آخر. ولم تحمل الحكومة مسئولية ما حدث، بل وَجّهت اللجنة نقدا لاذعا وشديد اللهجة إلى ممثلي الجمهور الفلسطيني في الكنيست والهيئات المجتمعية بكونهم قد هيئوا الأجواء لحصول ما حصل. ولم تطلب اللجنة من الحكومة الاعتذار عما حدث. ولم تَرْضَ الجماهير الفلسطينية بتوصيات اللجنة بل طالبت بفتح تحقيق مع الشرطة لمعرفة وتحديد القتلة. إلا أن المستشار القضائي لحكومة ميني مزوز الذي عالج ملف التحقيق مع الشرطة أعلن في نهاية شهر كانون الثاني 2008 عن

إغلاق الملف لقدمه ولعدم توفر الأدلة القاطعة حول مطلقي النار على الشباب الثلاثة عشرة الذين سقطوا شهداء.

هذا الحدث برُمته زاد وعمّقَ من الشرخ في العلاقة بين الفلسطينيين وبين إسرائيل المؤسسة، ويلاحظ على أرض الواقع مزيدٌ من تهميش المواطنين العرب وإقصائهم عن مناصب تمثيلية، منها رئاسة مجالس محلية وبلدية بذرائع فشل إداري أو تلقي رشاوى وغير ذلك، ومن خلال ملاحقات نواب برلمان، كما حصل مع د. عزمي بشارة، وتفوهات صارخة وفاضحة من أعضاء كنيست يهود وشخصيات سياسية كبيرة في إسرائيل ضد العرب الفلسطينيين.

لم يكن هذان الحدثان سوى مفترقين هامين في بناء وصقل الشخصية الفلسطينية في إسرائيل. ففي حين يوافق (إلى الآن 2008) جميع الفلسطينيون في إسرائيل على أن العمل النيابي في الكنيست ما زال ساحة متاحة لتحقيق بعض حقوقهم كمواطنين،[26] إلا أن هناك ميادينَ أخرى تعمل داخل المجتمع الفلسطيني لبناء ذاته. بكلمات أخرى ترى فيها ضرورة لبناء رؤية مستقبلية نحو صياغة شكل العلاقة بين الأقلية الفلسطينية وبين إسرائيل المؤسَسَة.[27]

إن الوثائق الثلاث التي نحن بصددها في هذا الفصل عبارة عن طروحات أساسية وجادة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل حول مستقبل علاقتها بإسرائيل، وبنظرنا فإنها تضع مشروعا جديدا لشكل الدولة المستقبلي يكون فيه الفلسطينيون جزءا مركزيا وليس هامشيا. ولذا، باعتبارنا فإن هذه الوثائق هي دلالات جوهرية على وعي وجودي يطرحه الفلسطينيون في إسرائيل.

وهذه الوثائق هي:

أ. "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، صادرة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل.[28]

ب. "الدستور الديمقراطي"، صادرة عن عدالة، المركز القانوني لحقوق الأقلية في إسرائيل.[29]

ج. "وثيقة حيفا"، صادرة عن مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.[30]

كيف ترى هذه الوثائق مستقبل العلاقات بين الفلسطينيين وبين إسرائيل؟ وبكلمات أخرى، ما هي الأسس التي تعرضها الوثائق لشكل الدولة ومركباتها ومستقبلها؟

تطرح الوثائق الثلاث في مستهلها مسألة التعريف الذاتي للفلسطينيين في إسرائيل. وتجمع على أن الفلسطينيين هم عرب وهم السكان الأصليون للبلاد. والمدقق في الوثائق يلحظ وجود مصطلحات مشتركة لكون القاعدة الفكرية الموجهة لواضعي هذه الوثائق قريبة بعضها من بعض، ولتوافق الآراء فيما بينها بهذا الخصوص. وهذا التوافق مرده إلى الثقافة المشتركة التي تجمع المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وبكون اللغة العربية والحضارة العربية والإسلامية هي رافد مركزي في تشكيلها، ولأن الشعب الفلسطيني يمتلك ذاكرة جماعية عمقت صلته بأرضه وتاريخه. وجعلته يصارح بانتمائه إلى العروبة والأمّة ومكوناتها الحضارية.

وهذا التوجه يؤكد وحدة الفلسطينيين ورفض سياسات التقطيع إلى طوائف ومذاهب، وتأكيدا على الجذور التاريخية التي تربط الفلسطيني بوطنه وأرضه، وأن الفلسطيني ليس حالة طارئة على فلسطين. وأن الفلسطيني متفاعل منذ فجر التاريخ مع البيئة المحيطة به.

هذا التعريف بظهوره في الوثائق الثلاث كوحدة أساسية هو عكس وجود الأغلبية المسيطرة على فلسطين "اليهود – الإسرائيليين" الذين لجئوا إلى استعمال القوة لتأسيس دولة لهم. ولجئوا إلى البحث عن جذور وهمية وغيبية لإظهار صلتهم بالأرض.(31) ولهذا فإن حقوق الأقلية الفلسطينية في وطنها مهضومة وهذا يعني إصرار هذه الأقلية على استعادتها كحق تاريخي وليس منّة.(32)

ماذا يفرض هذا الوجود والترابط العضوي بين الفلسطيني وبين وطنه؟ أي ماذا يريد الفلسطينيون من إسرائيل كدولة؟

يطالبونها – أي إسرائيل – بالاعتراف بهم كمجموعة قومية أصلية تشرف على إدارة مؤسساتها الخاصة بها، أي "أوتونوميا".(33) وأن تعترف الدولة بكونها وطنا مشتركا لمواطنيها العرب الفلسطينيين واليهود، وهذا يعني الاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع المواطنين. وتطالب وثيقة التصور المستقبلي الدولة إلى نبذ سياسات التمييز بواسطة تفضيل الأغلبية، بل إلى إتباع سياسات تصحح الوضع. وتطالب

هذه الوثيقة بأن تعترف إسرائيل بحق الفلسطينيين فيها بالتواصل القومي والحضاري والاجتماعي مع بقية أخوالهم الفلسطينيين والعرب كافة.

أما وثيقة الدستور الديمقراطي فتشدد على أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها عما حصل للشعب الفلسطيني، وأن تعترف بجرائمها في النكبة.(34) وتطالب الوثيقة إسرائيل بأن تعترف بحق اللاجئين في العودة وفقا لقرار هيئة الأمم المتحدة رقم 194 . ويطالبون إسرائيل بالاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967. ويدعون إسرائيل إلى منح الفلسطينيين فيها حكما ذاتيا والاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في مؤسسات الحكم والإدارة.

وتشير وثيقة حيفا إلى أهمية التشديد على اعتراف إسرائيل بما سببته من غبن تاريخي للشعب الفلسطيني، وأن عليها – أي على إسرائيل – الاعتراف بحق العودة وتطبيقه، وإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وأن تعترف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل بكونهم أقلية.(35)

أما على صعيد المواطنة فإن الوثائق الثلاث وضعت صيغا متفاوتة في بعض تعابيرها، لكنها متفقة في جوهرها. فوثيقة التصور المستقبلي تطالب بتحقيق المواطنة الكاملة في كافة مؤسسات الدولة وتحقيق إدارة خاصة يقوم بها الفلسطينيون لمؤسساتهم التربوية والدينية والثقافية وفق لمبدأ الديمقراطية التوافقية لمجموعتين قوميتين في دولة واحدة. وتوضح وثيقة الدستور الديمقراطي شكل إسرائيل كدولة بأن تصبح ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات لمواطنيها، بحيث لا تهيمن ثقافة على أخرى. وتطرح وثيقة حيفا في معرض تطرقها لشكل الدولة إحداث تغيير في المبنى الدستوري لإسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ديمقراطية مؤسسة على العدالة والمساواة بين كافة المواطنين وإلغاء القوانين التي تميز على قاعدة قومية أو دينية ومنح المواطنين حقا في إدارة ثقافية مستقلة. أي أن هذه الوثيقة تدعو إلى دولة ديمقراطية مؤسسة على المساواة بين القوميتين اليهودية والعربية. وهي بهذا لا تبتعد كثيرا عن سابقتها وثيقة الدستور الديمقراطي. وتضيف وثيقة حيفا توجها جديدا، بل لنقل توجها مطروحا بصورة جديدة، ألا وهو الدعوة إلى مصالحة تاريخية بين

الشعب اليهودي الإسرائيلي وبين الشعب العربي الفلسطيني، ولكن ليس بأي ثمن. الدعوة هنا مقرونة بشروط يجب استيفائها، ومن أهمها (اعتمادا على ما تورده الوثيقة): اعتراف الشعب اليهودي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإحقاق حقوق الفلسطينيين في إسرائيل كأقلية وطن، مما سيساعد على بناء احترام وتعاون بين الدولتين المستقلتين والديمقراطيتين: الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل. وتوضح وثيقة حيفا أن المصالحة لا تكون بطرف واحد بل بوجود طرفين، ولهذا تعترف بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي بتقرير مصيره، والعيش مع الشعب الفلسطيني وبقية شعوب المنطقة بسلام.

نلاحظ هنا في التوجه لدى الوثائق الثلاث عملية بناء متكامل لمستقبل إسرائيل كدولة. أي أن هذه الوثائق جاءت لتطرح من جديد مشروع الدولة التي سيعيش فيها الفلسطينيون واليهود. والطرح المقدم من قبل الوثائق الثلاث جاء بعد تجربة ستين عاما من الصراع الداخلي الذي قاده الفلسطينيون في إسرائيل لتثبيت وجودهم وبقائهم على أرضهم وفي وطنهم. وأيضا، جاء جراء رغبتهم في إحقاق حقوقهم القومية والثقافية والمواطنية والوجودية، دون أن تكون لديهم أي نظرة لإلغاء الآخر.

وواضح أيضا توجه الوثائق الثلاث إلى قبول واضعيها بمبدأ التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية بواسطة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية عليها، بينما تقبل الوثائق بمبدأ حق تقرير المصير ثقافيا للفلسطينيين في إسرائيل لكونهم يعيشون في دولة (أي دولة إسرائيل – لديهم إطار).

ومن جهة أخرى وبسبب احتدام الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني حول مستقبل ما يعرف بـ "العملية السلمية"، باتت قضية المطالبة بحق العودة غير محددة لدى الفلسطينيين في إسرائيل، هل هي عودة إلى المواطن التي أخرج منها الفلسطينيون في عام 1948؟ أم هي عملية عودة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن عندها لن تكون العودة بموجب القرار وحيثياته، فالقرار يشير إلى المواقع (قرى ومدن) هجر منها فلسطينيون في عام 1948، أي داخل ما يعرف بالخط الأخضر!! لهذا لم تشر المطالبة بحق العودة إلى

مواقع تحقيق هذا القرار. وأيضا لم تشر الوثائق إلى تعريف الشعب اليهودي، أو الشعب الإسرائيلي!! هذه مسألة كان يجب تحديدها للتعامل معها مستقبلا بصورة قاطعة أكثر.

أما طرح مسألة المصالحة التاريخية بين الشعبين فهي خطوة جيدة، بل جريئة بنظرنا. ولكن لا يمكن تنفيذها إلا برؤية شاملة لكل الشعب الفلسطيني، وعدم الاكتفاء بجزء منه.

مما لا شك فيه، أن هذه الوثائق الثلاث قد وضعت إسرائيل الدولة والمؤسسة والشعب وأصحاب القرار في مواضع حرجة، إذ أن مشروع الدولة الذي تبنوه – أي المشروع الصهيوني – والذي أنجز في عام 1948، واعترف به دوليا، يُطرح من جديد، ولكن هذه المرة من قبل مواطني إسرائيل الفلسطينيين (هكذا تعتبرهم وتعرفهم الحكومة الإسرائيلية).

ستتعامل إسرائيل مع هذه الوثائق بعدة مسارات في المستقبل:

المسار الأول: إهمالها، لكونها – أي إسرائيل – لديها مشروع دولة، مُعرّف بـ "دولة يهودية وديمقراطية". والمطروح في الوثائق ما هو إلا زعزعة لمشروعها. إذن عدم التعامل مع الموضوع.

المسار الثاني: أخذ الموضوع بجدية لكونه صادرا عن مؤسسات وهيئات مقبولة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل، وصادرا عن مجموعات من المثقفين الفلسطينيين ذوي الشأن. وتحقيق بعض من الإنجازات كتطبيق قوانين أقل عنصرية، وتسهيل عملية دخول عدد من الأكاديميين في الوظائف الحكومية، وإجراء تحسينات في عدد من الخدمات. ولكن يبقى هذا الأمر في حدود خطوات التهدئة والمسايرة وما يعرف بـ "إطفاء حرائق"، لامتصاص غضب الشارع.

المسار الثالث: مواجهة هذه الوثائق بسياسة عنف وزيادة في تطبيق سياسات تمييزية. والملاحظ بروز متجدد وأعمق لتيارات تنادي بتنفيذ مخططات ترانسفير للعرب الفلسطينيين وإنزال عقوبات شديدة بهم وبممثليهم في البرلمان وملاحقتهم[36] وزيادة التضييق على العرب في ميادين كثيرة، ومتابعة التمسك بسياسة التهميش والإقصاء والتحييد واللجوء إلى استعمال القوة والعنف ضد الفلسطينيين العرب في إسرائيل.

المسار الرابع: الاستعداد لدراسة هذه الوثائق وقبول بعض توجهاها التي لن تلحق ضررا بالمشروع الصهيوني. مثال على ذلك: منح الفلسطينيين في إسرائيل حكما ذاتيا في بعض قضايا الإدارة المحلية والثقافية (ليس كل مركبات الثقافة، لكون إسرائيل تدرك أهمية القوة المؤثرة الكامنة في الثقافة والعملية التثقيفية).

المسار الخامس: رفض كلي وقاطع لكل ما ورد في الوثائق، ومطالبة إسرائيل للفلسطينيين داخلها تأدية يمين الولاء للدولة من خلال الترويج للخدمة المدنية كشرط للمواطنة. وظاهرة التشديد على تأدية خدمة مدنية آخذة بالازدياد ضمن مشروع الحكومة الإسرائيلية إلى صهر وتذويب وأسرلة الفلسطينيين في إسرائيل.

وظهرت أشكال مختلفة من المعارضة الإسرائيلية لهذه الوثائق، فمن المعارضين من اعتبرها تمردا ومنهم من اعتبرها ميل المواطنين العرب في إسرائيل نحو التطرف، ومنهم من اعتبرها مؤشرا لمزيد من حماية المجتمع اليهودي في دولته اليهودية، وبالتالي إلى التشديد على يهودية الدولة بدلا من قبول المبدأ الذي نادت به الوثائق باعتبار المواطنة هي أساس تكوين دولة ديمقراطية ومجتمع متساو.[37]

خلاصة

بالنسبة لهذه الوثائق فإنها تشكل مأزقا فكريا كبيرا بالنسبة لإسرائيل وإن اعتمدت إلى الآن (2008) أسلوب إهمالها وكأنها غير قائمة، إلا أنه ستأتي الساعة التي ستضطر إلى مناقشتها مع الفلسطينيين في داخلها.

ومن جهة أخرى هنالك دلالات ومؤشرات على استمرار ربط إسرائيل لعلاقتها مع الفلسطينيين داخلها بالصراع بينها وبين الفلسطينيين والعرب. وهذا أيضا مؤشر سلبي في شبكة العلاقات بين الدولة كسلطة حاكمة وبين مواطنين فيها يشكلون نسبة 20% تقريبا من التعداد الكلي للسكان.

ويسود الشعور العميق لدى الفلسطينيين في إسرائيل أن الحكومة الإسرائيلية تمتلك خطة أو مشروعا لتحقيق مزيد من تهجير الفلسطينيين عنها ونقلهم أو ترحيلهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية، خاصة إلى الضفة الغربية. ولكن علينا الإشارة هنا وبحذر شديد للغاية، أنه لا توجد خطط كهذه معلن عنها إلى الآن!![38]

لهذا، فإن العلاقة بين الفلسطينيين وبين إسرائيل الدولة تسير في مسارات خطرة وحرجة منذ عقد من الزمن، وترتبط بشكل كبير بالتطورات السياسية والأمنية الحاصلة في فلسطين خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عامة.

الهوامش

(1) وفق تقديرات الأستاذ المحامي واكيم واكيم رئيس لجنة مهجري الداخل، حصلنا عليها هاتفيا.

(2) وفق لوائح مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل. www.cbs.gov.il

(3) حول دور مستشار رئيس الحكومة لشئون العرب يُراجع كتاب بنـزيمان عوزي وعطا الله منصور. سكان هامشيون: عرب إسرائيل، مكانتهم والسياسة تجاههم. إصدار كيتر، القدس، 1992. (بالعبرية).

(4) Iyan Lustik. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin, Texas: University of Texas Press. 1980.

(5) راجع وثيقة كينغ – متصرف لواء الشمال في إسرائيل من العام 1976 والتي أدت إلى وقوع يوم الأرض الذي يعتبر لدى الفلسطينيين في إسرائيل مفترقا قويا في العلاقة بينهم وبين المؤسسة الإسرائيلية. كينغ، يسرائيل. وثيقة كينغ بشأن الموقف من العرب في إسرائيل. شؤون فلسطينية، عدد 60، ص ص167–184. ويمكن مراجعة مقالة:

Oren Yiftachel. "State Policy, Land Control and an Ethnic Minority: The Arabs in the Galilee, Israel", in Environment and Planning: Society and Space, vol.9, pp.329-362.

(6) تقرير مؤسسة سيكوي لعام 2006، ومركز مكافحة العنصرية لعام 2005/2006.

(7) عدالة – انتهاك حقوق الأقلية العربية في إسرائيل (شفا عمرو 1998)، ص 66. وتم فحص مناهج التربية والتعليم في المدارس العبرية ووجدت تعابير وتوجهات عنصرية ضد الفلسطينيين والعرب.

(8) لمزيد من المعلومات حول الأوضاع العامة للفلسطينيين في إسرائيل (خدمات التربية والتعليم والصحة والعمل والبطالة والرفاه الاجتماعي والسكن ودور المؤسسات الاجتماعية وغيرها) نحيل القارئ إلى: أسعد غانم وامطانس شحادة "الفلسطينيون في إسرائيل" في تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2007، تحرير جوني منصور ومفيد قسوم. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله. ص ص 165–197.

(9) يعالج المقال التالي التغيرات في أشكال الاستيطان في إسرائيل. الفلبوم لفينا ونيومان ديفيد. بين القرية والضاحية: أشكال الاستيطان الجديدة في إسرائيل. إصدار مركز بحوث الاستيطان القروي والمدني، قضايا تطوير منطقية رقم 44، 1989. (بالعبرية).

(10) راسم خمايسي، " أجهزة السيطرة على الأرض وتهويد الحيز الجغرافي" في كتاب ماجد الحاج وموشي بن أليعيزر (محرران)، باسم الأمن (جامعة حيفا وبردس: 2003)، ص ص 421–441 (بالعبرية). يستعرض الكاتب في مقالته هذه مجموعة من الطرق والأساليب التي اتبعتها وما زالت المؤسسة الإسرائيلية من أجل تحقيق سيطرة إضافية على أراضي

الفلسطينيين في إسرائيل، والتضييق عليهم. وانظر أيضا كتاب: موشكين، ب، الأرض: مسائل في سياسة الأراضي (القدس: إصدار معهد دراسة سياسة الأراضي واستخدامات الأرض،2001)، بالعبرية.

(11) راسم خمايسي، عوائق أمام تنظيم البلدات العربية في إسرائيل، (القدس: معهد فلورسهايمر لدراسات السياسة، 2004)، بالعبرية.

(12) "علاقة العرب في إسرائيل مع الواقع الإسرائيلي ليست علاقة أداتية فحسب، ففي سيرورة اجتماعية طويلة المدى تتدخل هذه الأداة بمن يمسك بها، تؤثر عليه وعلى ثقافته ويتفاعل معها..." هذا ما يتوصل إليه عزمي بشارة في تحليله للأسرلة داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. انظر: عزمي بشارة، "العربي الإسرائيلي: دراسات في الخطاب السياسي المبتور" في بين الأنا والنحن (تحرير عزمي بشارة)، (القدس: معهد فان لير، 1999)، ص ص 169–191. بالعبرية.

(13) أجرت جمعية التطوير الاجتماعي للعرب في حيفا بحثا ميدانيا واسعا في عام 2005 على عينة من سكان حيفا العرب فتبين أنهم يعرفون أنفسهم عربا، مع الإشارة إلى تزايد ميول قطاعات واسعة من الشباب إلى التأثر بالأسرلة في بعض أشكالها الحياتية. وأوضح البحث ذاته أن تغلغل الأسرلة في الحديث والخطاب اليومي من خلال تداول اللغة العبرية، وأن مكانة اللغة العربية في تراجع في المؤسسات الرسمية، بالرغم من كونها لغة رسمية، وكذلك ميل المواطنين العرب إلى تجنيب لغتهم تسهيلا لهم في التعامل التجاري مع اليهود. راجع كتاب حسين أغبارية. العرب في حيفا؛ ملامح مجتمع. إصدار جمعية التطوير الاجتماعي للعرب في حيفا، 2007.

(14) أدريانه كامب، "لغة مرايا الحدود: حدود إقليمية وخلف أقلية قومية في إسرائيل"، مجلة علم الاجتماع الإسرائيلي (مجلة تعنى ببحث المجتمع الإسرائيلي)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، المجلد الثاني، العدد الأول، 1999) بالعبرية.

(15) أثارت مطالبة رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت ووزيرة خارجيته تسيبي ليفني من السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية كشرط لبدء مفاوضات الحل النهائي في أنابوليس نهاية شهر تشرين الثاني عاصفة من النقاش والجدل داخل الأوساط والمحافل الفلسطينية والعربية أيضا، لكون هذه الخطوة تكرس تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وتسهل تكرار عملية تهجير للفلسطينيين في إسرائيل. وكانت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني قد أشارت في معرض حديثها عن الدولة اليهودية عشية أنابوليس أن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بإمكانهم الانتقال إلى الدولة الفلسطينية. راجع يديعوت أحرونوت 2007/11/26.

(16) عزمي بشارة. لئلا يفقد المعنى، مقالات من سنة الانتفاضة الأولى، إصدار مواطن – رام الله، 2002، ص 117.

(17) أقرّت لجنة الكنيست في 16 حزيران 2008 في القراءتين الثانية والثالثة "قانون عزمي بشارة"، وهو عبارة عن إدخال تعديل على قانون الكنيست بهدف "منع أي مواطن يقوم

بزيارة دولة عدوة لإسرائيل من الترشح للكنيست، لأن في زيارته هذه ما يُشكِّلُ خطرًا ملموسا على دولة إسرائيل ومواطنيها، ويُشكل مؤازرة للطرف المعادي في صراعه المسلح ضد دولة إسرائيل". هذا ما ورد في نص التعديل الذي صوّت إلى جانبه 63 عضو كنيست مؤيد. محضر جلسات اللجنة للتاريخ أعلاه على موقع الكنيست كالتالي: www.knesset.gov.il.

(18) مقالة كونفينو روعي ومرنخاي كرمنتسير بعنوان: "ملاحظة حول اقتراح قانون منع الترشح في الانتخابات لشخص قام بزيارة دولة عدوة"، على موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية كالتالي: www.idi.org.il.

(19) هآرتس، 22 تموز 2008.

(20) جريدة فصل المقال بتاريخ 1 آب 2008.

(21) كريتشمر، دافيد. المكانة القانونية للعرب في إسرائيل. ترجمة نسرين مغربي. مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، القدس، 2002.

(22) غازي فلاح. الجليل ومخططات التهويد. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.

(23) مهند مصطفى، "ديمقراطية، تسييس وقيادة : السياسة المحلية العربية في إسرائيل" في أسعد غانم وفيصل عزايزة (محرران)، الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ 21: المهام والتحديات (طمرة "الجليل": ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2008)، ص ص 127–152. يفحص البحث الذي أعده مهند مصطفى أنماط القيادة العربية المحلية ومميزات الانتخابات في التجمعات العربية في إسرائيل. ويعتقد الباحث كاتب المقالة أن اللعبة الديمقراطية قد عززت البنى التقليدية وكرست الزعامة المحلية العائلية والطائفية في بعض الحالات.

(24) بادرت مجموعة كبيرة من الأكاديميين اليهود والعرب في إسرائيل إلى كتابة أوراق فكرية وطروحات عملية لشرح الحالة السائدة في أوساط الفلسطينيين في إسرائيل والتي كانت من أسباب هبة أكتوبر عام 2000. وباعتبارنا أنها ذات أهمية كبيرة ليس فقط من باب كونها تشخص عوارض الصراع الداخلي بين إسرائيل والمواطنين الفلسطينيين فيها، بل لكونها تطرح سياسات تصحيحية، بغية تحسين الأوضاع. فالورقة الأولى بعنوان : الأراضي والتخطيط ساهم في وضعها د. أورن يفتحئيل من جامعة النقب، ود. راسم خمايسي ود. ساندي كيدار من جامعة حيفا. والورقة الثانية بعنوان: السلطة المحلية والرفاه. ساهم في وضعها د. أسعد غانم من جامعة حيفا، ود. ثابت أبو راس من جامعة النقب ود. زئيف روزنهاك من الجامعة العبرية في القدس. والورقة الثالثة بعنوان: الهوية والمشاركة المدنية والثقافية، ساهم فيها: د. داني رابينوفتش من الجامعة العبرية بالقدس، ود. خولة أبو بكر من كلية عيمق يزراعيل، ود. حنة هرتسوغ ود. يوآف بيلد ود.يهودا شنهاف وثلاثتهم من جامعة تل أبيب، ود. رمزي سليمان من جامعة حيفا، ود. عادل مناع من الجامعة العبرية بالقدس. والورقة الرابعة بعنوان: التربية والتعليم العالي، ساهم في وضعها د. ماجد الحاج من جامعة حيفا، ود. إسماعيل أبو سعد ود. يوسي يونة من جامعة النقب. والورقة الخامسة

بعنوان: التطوير والعمل، ساهم في وضعها: د. أحمد سعدي من جامعة النقب، ود. ميخائيل شليف من الجامعة العبرية بالقدس، ود. إسحق شانيل من جامعة تل أبيب. أما الورقة السادسة والأخيرة فهي بعنوان: القضاء، المجتمع والعرب في إسرائيل، وساهم في وضعها عدد كبير من الأكاديميين العرب واليهود. وقام محمد حمزة غنايم بترجمة هذه الأوراق إلى العربية ونشرها مركز مدار ضمن أوراق إسرائيلية (الورقة الأولى – 2001) وأهمية هذه الأوراق أنها تنبهت سريعا إلى خطورة أحداث أكتوبر 2000 وانعكاساتها السلبية على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل وعلى مستقبل العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل. ولهذا جاءت الأوراق في محورين: تشخيص وتوصيات. ونقلت هذه التوصيات بقنوات مختلفة إلى أجهزة الحكم في إسرائيل للاطلاع عليها وتبني بعض منها إن لم يكن الكل. ولكن لم يحدث لا هذا ولا ذاك!

(25) للاطلاع على الصيغة الرسمية لتقرير لجنة أور الخاصة بالتحقيق في أحداث هبة أكتوبر 2000، نحيل القارئ إلى أوراق إسرائيلية (رقم 17)الصادرة عن مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2003. وكذلك في "أوراق عدالة" – المركز القانوني لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل (شفاعمرو – 2003). موقع مركز عدالة على الإنترنيت: www.adalah.org.

(26) ظهرت عدة تيارات وتوجهات سياسية وعقائدية بين الفلسطينيين في إسرائيل كانت بعدم المشاركة في الانتخابات النيابية الإسرائيلية (الكنيست) لأسباب تتعلق بعدم جدوى وجود نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي، وأن وجودهم لن يسعف مجتمعهم بالمطلق، ومنهم من آمن بأن الصراع والكفاح ضد المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة يكون من خارج البرلمان. ومنهم من لم يعترف بهذا البرلمان كهيئة عادلة تسير وفق مبدأ المساواة. ومن بين هذه التيارات الرافضة المشاركة "حركة أبناء البلد". (انظر الملاحظة السابقة).

(27) عزيز حيدر. "مقاطعة الانتخابات بين الجمهور العربي: رؤية عقد من الزمن (1996–2006)". في أيلي ريخس. الأقلية العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ17. إصدار مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، جامعة تل أبيب، 2007. ص ص89–92. (بالعبرية). ويتطرق رعنان كوهين. "الأحزاب الصهيونية والناخب العربي – علاقة متجددة؟" في ريخس. مصدر ذكر سابقا. ص ص 78–83، إلى أن مقاطعة الانتخابات ما هي إلا تهرب أو احتجاج داخلي وخارجي ونوع من خيبة الأمل والإحباط. ونحيل القارئ إلى دراسة تحليلية لنتائج انتخابات الكنيست السابعة عشرة على الفلسطينيين في إسرائيل قام بها أسعد غانم ومهند مصطفى. "نتائج الانتخابات للكنيست الـ 17 لدى الفلسطينيين في إسرائيل: نحو دراسة المدلولات السياسية والإيديولوجية" في التطور المدني للفلسطينيين في إسرائيل – الكتاب السنوي الثالث (2006)، تحرير اسعد غانم، إصدار ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير، طمرة (الجليل)، ص ص 49 – 63.

(28) يمكن مراجعة النص الكامل للتصور المستقبلي على موقع لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل على الإنترنيت: www.arab-lac.org

(29) يمكن مراجعة النص الكامل للدستور الديمقراطي على موقع مركز عدالة على الإنترنيت: www.adalah.org.

(30) يمكن مراجعة النص الكامل لوثيقة حيفا على موقع مدى الكرمل على الإنترنيت:
www.mada-research.org

(31) لقراءة إضافية حول خطوات وعمليات التغيير والتحويل في المكان والأسماء نحيل القارئ إلى كتاب ميرون بنفنيستي، المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948. ترجمة سامي مسلم. إصدار مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2001.

(32) Nadim Rouhana & Asaad Ghanem, "The Crisis of Minorities in Ethnic State: The Case of the Palestinian Citizens in Israel"IJMES,30 (1997): pp. 321-346.

(33) راجع وثيقة التصور المستقبلي، ص 11.

(34) وثيقة الدستور الديمقراطي، ص 4 وص 5.

(35) وثيقة حيفا، ص 14.

(36) تصريحات الوزير السابق إيفيت ليبرمان في حكومة أولمرت ضد العرب الفلسطينيين، ليست جديدة، بل تدل على نهج عميق وجذري منتشر في أوساط المجتمع الإسرائيلي. وكذلك ارتفاع نسبة الكراهية بين الجمهور الإسرائيلي ضد العرب لعام 2007. يديعوت أحرونوت 2007/11/28. هآرتس، 2007/11/27.

(37) اعتبر الباحث في شؤون الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – العربي دان شيفطان من جامعة تل أبيب هذه الوثائق إضافة سريعة للشرخ القائم في العلاقة بين اليهود والعرب في إسرائيل، خاصة في مجال تعمق الفجوة حول تعريف الهوية ومسألة الانتماء. فالمجتمع اليهودي في إسرائيل يعتبر مضمون الوثائق بمثابة تجريد إسرائيل من أسسها اليهودية، وهذا بنظره خط أحمر. أما بالنسبة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل فيعتبرون توجه إسرائيل كمؤسسة حاكمة نحوهم باعتبارهم مواطنين من درجة ثانية ومؤقتين ومنقوصي الحقوق المدنية. www.ynet.co.il/aticles/0,7340 بتاريخ 2008/3/11. أما الخطوات التي كثفها الشاباك في إسرائيل تجاه قياديي الفلسطينيين في الداخل باعتبارهم نخبة مثقفة وخطرة من خلال عقد جلسات سرية مع رئيس الحكومة ومسئولي قوات الأمن لتدارس ارتفاع درجة التطرف بين المواطنين العرب في إسرائيل. www.nrg.co.il/online/1/ART1/555/618 بتاريخ 2007/3/13.

(38) تصريح عضو الكنيست أيفي أيتام من حزب المتدينين الوطنيين (مفدال)، وهو حزب متدين يميني متطرف، غالبية أعضائه من المستوطنين. صرح هذا العضو من على منبر الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 5 آذار 2008 أنه يؤيد طرد العرب من إسرائيل. وتناقلت الصحف اليومية ومواقع الإنترنيت الإخبارية أقواله العلنية هذه والتي بُثّت مباشرة على الهواء من قناة الكنيست الإسرائيلي. ودعا أفيجدور ليبرمان وهو عضو كنيست من حزب إسرائيل بيتنا المتطرف إلى تبني خطة تبادل سكان في أعقاب نشر هذه الوثائق التي تشكل بنظره خطرا محدقا على وجود ومستقبل إسرائيل. راجع أقواله في جريدة هآرتس على الإنترنيت بتاريخ 2007/10/8.

الفصل الثاني عشر

هل دولة الرفاه في إسرائيل
في طريق الزوال!

تُعرّف "دولة الرفاه" في إسرائيل بكونها عبارة عن مجمل الأجهزة العاملة في الدولة بهدف توزيع (من جديد) لكل الموارد والمداخيل في المجتمع والتي تقوم بجمعها الدولة بشكل ضرائب متنوعة وفي مستويات مختلفة. وتقوم الدولة بتوزيعها وفق مقاييس تأخذ بعين الاعتبار الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للعائلات أو لشرائح مجتمعية واسعة (المسنون والمتقاعدون مثلا). ويضاف إلى ذلك اهتمام الدولة بتوفير خدمات اجتماعية مجانية أو شبه مجانية كالتعليم والصحة وغير ذلك.

والملاحظ في العقد والنصف الأخيرين أن دولة الرفاه في إسرائيل آخذة بالتقلص شيئا فشيئا. وما بقي منها هو بتأثير ضغوط الأحزاب الاجتماعية والأحزاب العربية والمتدينين في إسرائيل.[1]

ويتواصل منذ عقد من الزمن صدور دراسات وبحوث وتحليلات وتوقعات من عدد من مراكز البحث الاجتماعي في إسرائيل بخصوص تراجع دولة الرفاه. وبات من المؤكد أن يكون العقد القادم استمرارا لعملية تقليص دور الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها.

وتشير الموازنات في إسرائيل للسنوات الخمس الأخيرة إلى توجه نحو تقليص في سلة الخدمات وشبكة الضمان الاجتماعي بذريعة تحويل الميزانية لصالح الحرب ومواجهة الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية ومواجهة مخاطر خارجية في مقدمتها حزب الله وسوريا وإيران. ومن المتوقع أن تستمر ميزانيات إسرائيل باتجاه التقليص حتى منتصف العقد الثاني من هذا القرن، مع ميل المحللين في هذا المجال إلى

أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى تخصيص ميزانيات أوسع للاستعداد للحرب المقبلة، والتي هي قادمة بدون أدنى شك.

وتؤكد الدراسات في إسرائيل بهذا المجال – أي المجال الاجتماعي – على أنه بالرغم من النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته إسرائيل خلال العقدين الأخيرين، إلا أنه بتحليل أولي لهذا النمو يتبين أن الشريحة المستفيدة منه هي ذوو الدخل العالي من بين العشر الأول، وهذا في حد ذاته توجه فيه لا مساواة.

وتبين أن فقدان اللامساواة مؤسس على الانتماء القومي والطائفي، أو اعتمادا على التوزيعة الجغرافية في إسرائيل، بحيث أن مركز الحياة المالية والنشاط الاقتصادي في منطقة المركز أي تل أبيب وضواحيها، بينما تعاني المناطق النائية والعربية بالذات من نقص في الخدمات وتراجع في مستواها، إن وجدت.

ولا يقتصر الوضع الاجتماعي في إسرائيل على تراجع وظيفة الدولة في تقديم الخدمات، بل على ظهور فجوات وفوارق احتصادية (اجتماعية – اقتصادية) بين طبقات وشرائح المجتمع في إسرائيل.

وسنحاول في هذا الفصل تقديم عرض سريع لسيرورة التحولات الاجتماعية وبالتالي إلى المسالك التي ستسير فيها خلال نصف عقد من الزمن، أي حتى العامين 2013/2012، وذلك بناء على تقديرات وإحصاءات ومعطيات يقوم مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل برصدها وتجميعها، ومراكز البحث الاجتماعي، وفي مقدمتها مركز "أدفا" ومؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل.

تعرّف إسرائيل نفسها حتى الآن أنها دولة رفاه اجتماعي ولو رسميا وبضغوط عدد من الأحزاب الاجتماعية والدينية (شاس وميرتس والعمل) والعربية. وهذا يفرض توفير الدولة كافة الخدمات الاجتماعية لحماية الفرد والعائلة. وهذا يعني أيضا التزام الحكومة في تحقيق العدل الاجتماعي وإحقاق المساواة في الفرص المتعلقة بالتعلم والعمل، وضمان دخل للعاملين بموجب قوانين حماية، وتوفير دخل للعاطلين عن العمل والمصابين. أي ألا تترك الدولة مواطنيها في حالات الضيق والشدة.

لكن الذي حصل وما زال يحصل هو توجه التحولات الجذرية في رؤية صناع القرار في إسرائيل تجاه مكانة إسرائيل عالميا من الناحية الاقتصادية، بكونها لا تستطيع أن تستمر في كونها دولة رفاه. وهذا لا يعني أن هذه الدولة ستترك

مواطنيها بدون ضمانات اجتماعية وخدمات بكافة المجالات، إنما ستقوم هي أو من سينوب عنها بتقديم هذه الخدمات بأساليب جديدة ووفق معايير مختلفة.

وتسير المعايير التي وضعتها حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ حكومة نتنياهو في النصف الثاني من العقد السابق نحو إفقار المجتمع وتدعيم القوى الرأسمالية.

ومن الواضح أن قضية الأمن في إسرائيل هي الأساس الذي يقف على رأس جدول الحياة اليومي لإسرائيل. ومن الواضح أيضا أن ميزانية أمن إسرائيل تستحوذ على القسط الأكبر من مجمل الميزانية في كل عام ومنذ تأسيس إسرائيل حتى ساعة كتابة هذا الفصل. وهذا يعني تفضيلا صارخا لميزانية الأمن على حساب ميزانيات أُخرى، وعلى رأسها ميزانيات الوزارات الخدمية. ولا يستطيع أي خبير خارج عن الأُطر الحكومية الرسمية معرفة تفاصيل ودقائق ميزانية الأمن الإسرائيلية.

وتحصل الحكومة الإسرائيلية على مساعدات مالية مباشرة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية. ولا تُطالَب حكومةُ إسرائيل بتقديم تقرير للولايات المتحدة حول توزيع أموال الدعم. وتشمل المساعدات جزءا مخصصا لعقد صفقات لشراء أسلحة متطورة للجيش الإسرائيلي، خاصة طائرات مقاتلة حديثة. وبلغ حجم المساعدات الأميركية لإسرائيل في عام 2006 حوالى 2.300 مليار دولار للنواحي العسكرية، وللنواحي المدنية 290 مليون دولار فقط. وتلاحظ زيادة مطردة في المساعدات المالية لأغراض الجيش والتسلح بشكل خاص، مع تراجع في المساعدات المالية لأغراض مدنية.[2]

ونجح رجال الأمن في إسرائيل، وعلى ما يبدو سيحافظون على نجاحهم هذا، في إقناع المجتمع الإسرائيلي برمته بأن إسرائيل تواجه دوما خطرا يهدد كيانها ووجودها، وعلى المؤسسة العسكرية – الأمنية توفيرُ غطاء حماية لهم. وبالرغم من كل التقارير القاسية، وخاصة تقرير فينوغراد[3] الخاص بالحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز 2006)، والتحقيق في القصور الحاصل فيها، فإن الشعب الإسرائيلي ما زال يعتبر الجيش الإسرائيلي ركنا هاما في تكوينه وأن الأمن من أبرز الاهتمامات اليومية لهذا المجتمع.

ومع هذا الوضع، أي الدعم الشعبي الواسع والمنقطع النظير من قبل المجتمع الإسرائيلي لجيشه، فإن المؤسسة العسكرية ما زالت مستولية على مجرى حياة

المجتمع الإسرائيلي، مما يتيح المجال دوما إلى قبول هذا المجتمع بكل الذرائع الأمنية المتعلقة بتقليص ميزانيات الرفاه لصالح الأمن.

حقق الاقتصاد الإسرائيلي منذ مطلع الثمانينات في القرن العشرين سلسلة من الزيادة، خاصة في مجال الناتج القومي للفرد. ففي حين كان هذا الناتج في عام 1980 حوالى 5600$، وصل في العام 2005 إلى قرابة 19 ألف$، وسيصل إلى 22 ألف$ مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

إلا أن هذا الناتج سيبقى أقل من المعدل في الاتحاد الأوروبي، ولكنه أعلى من المعدل في الدول العربية المحيطة بإسرائيل. وهذا النمو لا يضمن تحسنا في وضع كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي. ولا يضمن تساويا في الفرص أو في توزيع الأرباح. إذ توزعت نتائج النمو بصورة غير متساوية حيث ارتفعت وستبقى ترتفع إيرادات الفئة العشرية الأولى الأعلى، بينما ستتراجع إيرادات الفئة العشرية الوسطى والدنيا بطبيعة الحال، وهو ما سيزيد الفجوات والفوارق خلال سنوات قليلة. وبدأ المجتمع الإسرائيلي يشهد اتساعا في رقعة ظاهرة الفقر وسكان الشوارع (المشردون) والجياع. وأحد أسباب هذه الفوارق تركيزُ الاستثمارات في عدد من الفروع مما أدّى إلى تراجع مدخولات وإيرادات فروع أُخرى، خاصة الخدمية منها. وفيما لو نظرنا إلى معطى من العام 2005 حول حصة كل فئة عشرية في مجمل الإيرادات فسيتبين لنا أن الفئة العشرية الأولى (الأعلى) قد حصلت على نسبة تصل إلى 28% بينما كانت حصة الفئة العشرية الأدنى وهي مكونة من شريحة مجتمعية واسعة 2.3 % فقط. بمعنى آخر فإن دخل العائلة في الفئة العشرية الأعلى بلغ في الشهر ذاتها قرابة 40 ألف شيكل (أي 11 ألف دولارا)، بينما دخل العائلة في الفئة العشرية الدنيا بلغ حوالى 3500 شيكل (أي أقل من ألف دولار) شهريا. ومن هنا ندرك حجم الفجوة، وبالتالي استمرار اتساعها سنة بعد أخرى.(4)

وتشير الإحصائيات إلى انتشار ظاهرة اللامساواة من منطلقات طائفية وقومية، بحيث أن الهيمنة الاقتصادية لليهود الأشكنازيين، فدخلهم الفردي والأسري أعلى، ثم اليهود الشرقيين فالعرب في أسفل السلم.

وتشير الإحصائيات للنصف الأول من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى أن أكثرية الإسرائيليين تتقاضى أقل من الأجر المتوسط في القطاعات

الاقتصادية، خاصة مع ازدياد الفوارق الاقتصادية وتدني الأجور وتباطؤ العلاوات، بحيث أنها لم تتناسب مع ارتفاع غلاء المعيشة في إسرائيل المتأثر بالتحولات الاقتصادية المحلية والعالمية.

ففي ظل غياب سياسة حكومية عامة تضمن توزيعا عادلا لموارد البلاد ولمحصلات النمو الاقتصادي فإن هذا النمو سيكون لفائدة الرأسمال ولمنفعته، وسيلحق مزيدا من الضرر العمال والموظفين الصغار بحيث يصلون إلى خط الفقر ودونه لبعض الشرائح.

وقد كان من نتائج الفكر الاقتصادي الذي تبناه نتنياهو توسيع التقاطب الاجتصادي. فنظرة شاملة للفترة الزمنية بين 1967 و 2005 تبرز أنه زاد غنى الأغنياء وفقر الفقراء في إسرائيل. وبالرغم من التسهيلات التي أُعطيت للفقراء إلا أن الثروة آخذة بالزيادة والتركز بيد فئة الأغنياء قليلة العدد.

واستغلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد نتنياهو عدم وجود قوانين تفصيلية تحمي العمال، مما يؤكد عدم وجود سياسة رفاه تضمن توزيع الأرباح بصورة عادلة للأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي داخل المجتمع في إسرائيل. وهذا أيضا يدعم سياسات الحكومة بعدم تحديث (تعديل) المخصصات للعائلات كثيرة الأولاد أو للأرامل أو لعائلات أُحادية المعيل... وهذا يزيد من الفجوات ومن التقاطب الاجتصادي.

ولم تأت هذه التغيرات داخل بنية الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي من فراغ، بل هناك توجه أساسي لتحويل إسرائيل من دولة ذات سياسة اشتراكية – اجتماعية في الستينات والسبعينات إلى إحدى الدول المسيئة لعمالها في عصر العولمة. لقد شهدت الثمانينات والتسعينات مسيرة الخصخصة لكافة المصانع والشركات التي كانت تديرها "الهستدروت" نقابة العمال العامة في إسرائيل، لتتحول إلى جهاز رمزي يفتقد للقوة المؤثرة على اتخاذ القرار في السياسة الاقتصادية. وانتشرت ظاهرة الخصخصة ضمن نظام العولمة لتصيب مرافق اقتصادية في المركز، مما أدى إلى تدمير قطاع الغزل والنسيج في إسرائيل والذي كان يعيل آلاف العائلات العربية واليهودية الشرقية في الأساس، ونقله إلى خارج إسرائيل جراء تدني كلفة المصروفات، وبالتالي خلقت أزمة بطالة حادة ستتفاقم أكثر خلال العقد القادم،

بعد أن تنجز عملية تفريغ الصناعات والأشغال الخفيفة في المدن والقرى الواقعة في الضواحي.[5]

ويطرح السؤال هنا، هل تسير إسرائيل نحو التخلص من عبء الرفاه وزيادة الفقر؟

إن المعطيات الصادرة عن مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل تؤكد أن ظاهرة البطالة لن تختفيَ في إسرائيل خلال العقد القادم. وأنها – أي ظاهرة الفقر – لن تقل نسبتها بالرغم من الحديث عن نمو اقتصادي.[6] ومرد ذلك إلى أن النمو صب في صالح الفئة العشرية العليا، وأن التسهيلات الضريبية أفادت الفئة العشرية العليا ذاتها دون الفئات الأخرى التي دفعت زيادة في الضرائب، كما حصل للفئات العشرية المتوسطة.

وبلغ عدد الأسر الفقيرة في إسرائيل في عام 2007 قرابة نصف مليون أسرة، أي 1.675 مليون، بينهم أكثر من 50% من الأطفال. وحتى الآن (2008) ما زالت نسبة الفقر عالية إذ وصلت 24.7% من مجمل السكان، أي ربع السكان في إسرائيل.[7] ومن الثابت أنها في طريقها إلى الزيادة سنة بعد أخرى خلال العقد القادم، إن لم تأخذ الحكومة إجراءات للحيلولة دون تحول نصف المجتمع الإسرائيلي إلى فقير.[8] وتنعكس حالة الفقر هذه في ارتفاع نسبة حالات الانتحار بين المهاجرين الفقراء من الروس والإثيوبيين، وكذلك ارتفاع في نسبة القتل بين أفراد العائلة الواحدة نتيجة الوضع الاقتصادي وعدم القدرة على معالجته.[9] وأيضا ارتفاع نسبة أصحاب المحلات ورجال الأعمال المتورطين بالديون. وأُثيرت في السنة الأخيرة (2007) قضية الناجين من المحرقة النازية وظروفهم الاقتصادية الصعبة وما يتلقونه من مخصصات لا تكفي لسد عوزهم، واضطروا إلى التظاهر للمطالبة بتحسين ظروفهم ورفع مخصصاتهم.

ونتيجة لهذا التحول الكبير في الرؤية والفكر الاقتصادي المتعلق بتراجع دور الحكومة كمؤسسة حاكمة عن تقديم سلسلة الخدمات لشرائح الشعب حسب ظروفها، فتح المجال لظهور جمعيات وهيئات أهلية تقوم بدور الحكومة من ناحية تقديم الخدمات الضرورية للمحتاجين إليها. وهذا الوضع في حد ذاته هو جزء من عملية الخصخصة وتقليص الطبقة الوسطى لصالح مصالح الفئة العشرية العليا.

ويدور الحديث عن آلاف الجمعيات، وسيزيد عددها سنة بعد أُخرى مع زيادة تخلي الحكومة الإسرائيلية عن دورها الاجتماعي.

وبينت تقارير مؤسسة التأمين الوطني[10] والشرطة في إسرائيل وغيرها من المؤسسات الرسمية والبحثية وجود علاقة وطيدة بين حالة الفقر وزيادة نسبة الزنا بين الفتيان والفتيات لتحصيل بعض القروش لسد عوز العائلة، وسط استغلال تجار الدعارة في إسرائيل لهذه الحالة لجني مزيد من الأرباح.

إن نسبة الجنوح والإجرام جراء الفقر ظاهرة آخذة بالانتشار في أوساط الأحياء الفقيرة في المدن الإسرائيلية، وبالتالي زيادة عدد ملفات الإجرام ولوائح الاتهام بحق مجرمين شباب وقاصرين تورطوا في أعمال مخلة بالنظام والأخلاق.[11]

وأن من مظاهر الفقر زيادة التجارة بالنساء على يد عصابات وتجار متخصصين بهذا المجال يمتلكون شبكات من المهربين للفتيات من دول الاتحاد السوفييتي سابقا باتجاه مصر فصحراء سيناء ثم إلى إسرائيل. وكشفت الشرطة عن تشغيل المراهقات الإسرائيليات في الدعارة مقابل حفنة قليلة من المال.

وينعكس التحول الاقتصادي في المجتمع الإسرائيلي إلى زيادة مطردة باستمرار في لوائح الاتهام ضد مجرمين شباب، وزيادة في حالات الإجرام المنظم وتجارة المخدرات[12] والسموم بكافة أنواعها وأشكالها وزيادة عدد المستعملين أو المستخدمين أو المدمنين لها.[13]

ولظاهرة العولمة تأثير بارز على التجارة بالآدميين لأغراض جنسية.[14] والعولمة هي عبارة عن الجهاز الدولي الذي حل محل الحرب الباردة، ومعناها الدمج بين المال والتكنولوجيا والمعرفة بين الدول جميعا بطريقة السوق الواحد، أي جعل العالم قرية عالمية واحدة صغيرة، ورأس المال هو الموجه الأساسي للعولمة. ويستفيد رأس المال كثيرا من التكنولوجيا لصالح تطوير ثرواته وموارده. وتجارة الجنس تندرج ضمن تطوير رأس المال في القرية العالمية الصغيرة هذه، وإسرائيل مستفيدة أيضا لكونها شريكة في لعبة العولمة. وبالرغم من قوانين إسرائيلية للحد من تفشي هذه الظاهرة إلا أن الأرقام التي يجري الحديث عنها سنة بعد أخرى تشير إلى تنفيذ تجارة بحوالى 3-5 آلاف امرأة وفتاة في كل عام. والدخل المالي من هذه التجارة سنويا قرابة بليون دولار. بمعنى آخر، فإن سوق النساء اللاتي تعملن في الدعارة

بكافة أشكاله آخذ بالاتساع، والمستفيدون أو المستهلكون له في تزايد مطرد، خاصة من بين الشباب والشبيبة.[15]

بالرغم من محاولات رؤساء حكومات إسرائيل المتعاقبين منذ نتنياهو وحتى اليوم (2008) ووزراء حكوماتهم، خاصة المالية والخدماتية من تقليص مخصصات الرفاه في ميزانيات وزاراتهم لصالح مبدأ الخصخصة، وبالرغم من تمسك هذه الحكومات بشبح الأمن وإثارته في كل حالة قد تصيب الحكومة، إلا أن تحركات من أجل تحسين الوضع الاجتماعي تحدث على أرض الواقع في إسرائيل لصالح شرائح المجتمع المختلفة. ولكن خوف وقلق الإسرائيليين من ظاهرة "الغالبية الصامتة" التي تجلت في إضرابي معلمي الثانويات في إسرائيل والذي استمر قرابة شهرين (من 15 أكتوبر وحتى 15 ديسمبر 2007، ومحاضري الجامعات الذي استمر قرابة ثلاثة أشهر في نهاية 2007 ومطلع 2008 دون أن يحدثا تحركا جماهيريا واسعا، وهو ما يقوي مواقف الحكومة الإسرائيلية مستقبلا لعدم الاستجابة لمطالب عادلة وصادقة لقطاع العمال والموظفين. إلا أن ظاهرة التهرب من الاستجابة لمطالب الطبقة العمالية في إسرائيل سيؤدي مستقبلا إلى هرب وهجرة الأدمغة من إسرائيل إلى بلدان فيها ظروف العمل والربح أفضل من إسرائيل.

الواضح لنا أنه لا توجد لإسرائيل سياسة رفاه تضمن توزيعا عادلا ومتساويا للأرباح الناتجة عن النمو الاقتصادي بين جمهور المجتمع، وهو ما أدى إلى زيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء.

وبالرغم من تحول إسرائيل السريع من دولة اشتراكية اجتماعية إلى دولة رأسمالية صرفة ضمن نظام العولمة، فإنه من الملاحظ أن حكومات إسرائيل لن تتخلى بالمطلق أو بصورة نهائية عن شعبها. وستبقي على عدد من الخدمات الأساسية لتقدمها لناس. وشهد ميدان التربية والتعليم صراعا في أعقاب إقدام ليمور ليفنات وزيرة التربية في حكومة نتنياهو على خصخصة جهاز التعليم من خلال مشروع "دوفرات" لإصلاح جهاز التعليم، حيث جوبهت بمعارضة شديدة كلفت حزبها "الليكود" فقدان قوته في انتخابات الكنيست السابعة عشرة.

وما تزال الحكومة الإسرائيلية بنظامها الاقتصادي تخلق بطالة مزمنة منتشرة بشكل خاص بين الفئات الضعيفة والمهمشة كالعرب الفلسطينيين الذين يعانون الأمرين من سياسات الحكومة الإسرائيلية الاقتصادية.

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية في إسرائيل من جهة وبسبب تزايد النهج العنصري الذي يتبناه قطاع اليهود القدامى مؤسسي إسرائيل لم يتم استيعاب المهاجرين الروس والإثيوبيين[16] بصورة كاملة، بل إقصاؤهم على الحياد وعدم التعامل معهم. وينعكس هذا التوجه في تبني قطاعات واسعة من المهاجرين الروس لنفس التوجه العنصري ضد العرب،[17] أي ضد الأضعف منهم.[18]

هذه الظروف تزيد من حدة التقاطب وارتفاع انحراف الشبيبة والإجرام المُنَظّم ودخول أجيال صغيرة وشابة إلى دوائر الجريمة محليا وعالميا.

باعتقادي أنه لن يبقى من الملف الاجتماعي الشيء الكثير لدى الأحزاب التي كانت تنادي بالأجندة الاجتماعية وترفع راية الرفاه الاجتماعي. لقد كان واضحا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ أكثر من عقد من الزمان قد رفعت يدها عن معظم المسئوليات الاجتماعية التي كانت تشرف عليها. وهذا ناتج من العولمة وسياسة الخصخصة التي تبنتها الحكومة واستجابت لتوجهات رأس المال في إسرائيل.

وباعتقادي أيضا واعتمادا على معطيات مؤسسات رسمية في إسرائيل ومؤسسات بحثية أن مزيدا من تخلي الحكومة عن الخدمات سيحصل خلال العقد القادم، بوتيرة أضعف للحيلولة دون إثارة سخط وغضب الشارع العام. وباعتقادي أنه ستقوم حركة اجتماعية متمردة تقود قطاعات واسعة للمطالبة بالحد من الانحراف والانقياد نحو الحلول الدولية، القصد العولمة والخصخصة، وتبني حلول تناسب الحالة الاجتماعية التي تميز المجتمع الإسرائيلي المركب والمتعدد ثقافيا واجتماعيا وإيديولوجيا...

وباعتقادي أن الجمهور الإسرائيلي الذي لم يظهر خلال العقدين الأخيرين قدرة على توجيه النقد الشديد إلى حكومته لكونه غارقا في كابوس الأمن، والزحف وراء لقمة العيش سيقول كلمته بضرورة عودة إسرائيل إلى تبني أسس دولة الرفاه، وهو ما يضمن بقاء المجتمع اليهودي في إسرائيل ضمن مسيرة تحقيق

مستمر لمشروع الدولة اليهودية. وما يضمن التخفيف من موجات الهجرة من إسرائيل وتركها لأغراض معيشية باتت مؤثرة للغاية وسط عدم رؤية الضوء في نهاية نفق الصراع الإسرائيلي – العربي الذي يلقي بظلاله عميقا على الحياة الاجتماعية للطبقات والشرائح الفقيرة.

خلاصة

اعتمادا على المعطيات التي بين أيدينا، فإن مزيدا من التقاطب سيضرب قواعد المجتمع الإسرائيلي، مع مزيد من سلخ آلاف من أبناء الطبقة الوسطى لصالح الطبقة الدنيا، مع أن تركيز الأغنياء سيكون في تل أبيب ومنطقة المركز بينما ستزداد معاناة الضواحي لقلة مشاريع التنمية فيها وتراجع مستوى الخدمات، وهذا عنصر هام لفهم ما يجري في الضواحي والمناطق النائية في إسرائيل والتي قليلا ما تحظى بالاهتمام أو تسليط الأضواء عليها، وسيسير المجتمع الإسرائيلي نحو تعميق ارتباطه بالمدينة ومجرى حياتها ونشاطها، وسيترك من تبقى في الريف والضواحي تلك المناطق لشرائح ضعيفة من المهاجرين الروس والإثيوبيين خاصة في منطقة الجليل شمالي إسرائيل حيث سيكون ميزان الديمغرافية لصالح العرب في حال حصول التغييرات التي أشرنا إليها هنا في السياق الاجتماعي، أو تلك التي تعرضنا لها في سياق طرحنا المسألة الديمغرافية.

الهوامش

(1) في مقالة تفصيلية حول دولة الرفاه في إسرائيل يؤكد عوفر سيطبون أن دولة الرفاه في العالم بما فيها إسرائيل قد انهارت جراء الاقتصاد الحر والمنفتح وانتشار مظاهر العولمة في كل أنحاء العالم. في موقع يديعوت أحرونوت على الإنترنيت، كالتالي:www.ynet.co.il بتاريخ 2007/6/10.

(2) روني بارت، "الدعم الأميركي لإسرائيل: تقييم مجدد"، على موقع /www.inss.org.il/upload (File)1193575818 من العام 2007. وراجع مقالة شموئيل روزنر وألوف بن "ماذا يمكن أن نطلب أكثر من بوش؟"، في هآرتس بتاريخ 2 آذار 2007. وحول جدول المساعدات المالية الأميركية لإسرائيل منذ العام 1951 يراجع الموقع التالي:

www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US-Israel/US._Assistance_to_Israel.

(3) صدر تقرير لجنة فينوغراد نهائيا في 30 كانون الثاني 2008.

(4) راجع الخبر الذي صاغه مركز أدفا في الصحف العبرية بتاريخ 2005/11/7 بعنوان "يد تقيم لجنة لمحاربة الفقر واليد الأخرى تزيد ظاهرة الفقر – ملاحظات حول اقتراح قانون التسويات لعام 2006"، على موقع: www.adva.org.

(5) خولة أبو بكر. المشهد الاجتماعي. تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2006، تحرير جوني منصور، رام الله، 2007. ص 171 وص 172.

(6) يشير الباحث رمزي حلبي إلى أن ظاهرة الفقر في الوسط العربي الفلسطيني في إسرائيل متفاقمة جدا، أكثر مما هي في أوساط شرائح المجتمعات اليهودية وذلك لتوفر هيئات وجمعيات أهلية غير حكومية بأعداد كبيرة توفر احتياجات الفقراء الأولية، بينما عدد الهيئات الشبيهة في الوسط العربي أقل. انظر دراسته بعنوان: الفقر في الوسط العربي في إسرائيل (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 2006).

(7) ازدادت نسبة الفقر بين المسنين بحوالى 2%، ويشكل المسنون في إسرائيل قرابة 20% من مجمل التعداد السكاني. ورفع مخصصات الشيخوخة من قبل وزارة المالية الإسرائيلية لم تسعف المسنين والمتقاعدين. www.ynet.co.il/articles/0,7340 بتاريخ 2008/2/14.

(8) انظر التقرير نصف السنوي (2007) الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل على موقع المؤسسة على الإنترنيت كالتالي: www.btl.gov.il/NA/rdonlyn بتاريخ 2/14/2008.

(9) حول تفاقم أحوال الفقر تُراجع آراء سياسيين وعلماء اجتماعيين إسرائيليين في موقع جريدة هآرتس كالتالي: www.haaretz.co.il/hasite/spages/954316 بتاريخ 2008/2/14.

(10) أحدوت، ل. كوهين، ر. اندبلد، م. أبعاد الفقر والفجوات في الدخل 2004-2005. مؤسسة التأمين الوطني، كانون الثاني، 2006. (بالعبرية) ويمكن مراجعته بشكل ملف إلكتروني على موقع:.www.btl.gov.il.

(11) أشار تقرير مؤسسة "تودعاه" (وعي) أن الشبيبة الإسرائيلية في عامي 2005 و 2006 يستهلكون خدمات جنسية بما فيها مطبوعات وصور ومواقع إباحية ومعلومات حول الجنس بواسطة الإنترنيت أكثر من السابق، وأن الشرطة عاجزة عن معالجة كافة القضايا والمخالفات لقلة الطواقم والنقص فيها من حيث الخبرة والعدد. انظر موقع www.bambili.com بتاريخ 2006/5/31.

(12) راجع درور، تومر وشفارتس، أليعيزر. حول حلقة السموم والعنف. مقدم للجنة مكافحة المخدرات في الكنيست. 2005. على موقعwww.antidrugs.gov.il.

(13) حسب المعطيات المتوفرة بيد الشرطة في إسرائيل فإنها تضبط كل سنة كميات هائلة من أقراص الأكستازي، تبلغ مئات آلاف الأقراص.

(14) مركز أدفا، الجمعية لحقوق المواطن، تطبيق تقرير اندوران: قلق حقيقي من المتاجرة بالآدميين في دولة إسرائيل، على موقع www.adva.org/ivrit/andoran بتاريخ 2006.

(15) أرليخ، ي. مستند تمهيدي في موضوع: زبائن تجارة الجنس. مقدم لعضو الكنيست زهافا غلئون، مركز البحث التابع للكنيست، 2005. ويمكن مراجعته على موقع: www.knesset.gov.il

(16) رفضت إدارة مدرسة دينية يهودية بقاء طلاب إثيوبيين في صفوفها، وهو ما أثار ضجة إعلامية وسياسية واجتماعية قوية داخل المجتمع الإسرائيلي. يديعوت أحرونوت، 2007/12/4. "مدارس دينية رسمية غير مستعدة لقبول طلاب إثيوبيين"، www.haaretz.co.il و www.news.walla.co.il بتاريخ 2007/8/1.

(17) انظر مقالة أمين فارس. ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي – اقتصادي لعام 2004. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب، حيفا، 2004.

(18) تصريحات أفيجدور ليبرمان زعيم حزب إسرائيل بيتنا العنصرية ضد المواطنين العرب وأعضاء البرلمان العرب بكونهم خونة ويجب التخلص منهم. وآخر مرة صرح بمثل هذه التصريحات بتاريخ 12 كانون الثاني 2008.

الفصل الثالث عشر

جهاز التعليم في إسرائيل

أبرز حدثين تعرض لهما هذا الجهاز خلال النصف الثاني من العام 2007 ومطلع العام 2008 هما أطول إضرابين مهنيين أصابا الجهاز وعطلاه فترة زمنية طويلة. الإضراب الأول لمعلمي المدارس الثانوية في إسرائيل والذي استمر لمدة شهرين تقريبا، والإضراب الثاني لكبار محاضري الجامعات في إسرائيل والذي استمر قرابة 80 يوما، أي طيلة الفصل الدراسي الجامعي الأول للسنة الدراسية الحالية 2008/2007.

المطالب الأساسية التي تمسك بها معلمو الثانويات ومحاضرو الجامعات هي منحهم مزيدا من العلاوات الشهرية على رواتبهم، وإدخال سلسلة من التحسينات والإصلاحات على جهاز التربية والتعليم للنهوض بالجهاز من كبوته التي استمرت، كما يشير إلى ذلك المراقبون، أكثر من 15 عاما.

كشف الإضرابان عن مزيد من الانهيار والتآكل في جهاز التعليم في إسرائيل، وكشفا أيضا عن تخلف عدد من مركباته البنيوية والموضوعية. وكشفا أيضا عن قلة الموارد المادية التي تخصصها الحكومة لهذا الجهاز مقارنة مع ما تخصصه من ميزانيات للمؤسسة العسكرية. ولأن جهاز التعليم في إسرائيل غير منتج على المدى القريب، فلم تبادر الحكومة الإسرائيلية إلى فتح باب المفاوضات مع قيادات منظمات ونقابات المعلمين والمحاضرين، تاركين الطلاب الثانويين والجامعيين بدون انتظام في التعليم فترة طويلة.

وأظهرت سياسة الحكومة عبر وزارة المالية فيها إلى أن سلم أولوياتها مختلف عن سلم أولويات الجمهور في إسرائيل، وأن ما يمكن أن تساهم به هذه الوزارة – أي وزارة المالية – هو بعض الزيادات التي لن تساعد في إعادة شفاء جهاز التعليم وإنقاذه من احتمالات الانهيار المؤكدة.

وبالرغم من استمرار الإضراب فترة طويلة فإن نهايته لم تكن لمصلحة المعلمين والمحاضرين على المدى البعيد، إذ أجمع كثيرون من المعلمين والمحللين على أن الإضراب قد انتهى ولكن الأزمة لم تنته، وهناك الكثير من الخطوات التي سوف تتخذ مستقبلا تعيد الموضوع إلى سلم الأولَويات في إسرائيل.

وسيسجل في تاريخ جهاز التعليم في إسرائيل أن الحكومة الإسرائيلية كانت السبب الأساسي في دعم تخلف الجهاز وعدم تقدمه نوعيا وكميا وغير ذلك، كان الهم الأكبر لحكومة أولمرت هو السعي إلى إطفاء حرائق فقط دون علاج جذري يحتاج إليه الجهاز.(1)

وقبل الدخول في مستقبل جهاز التعليم في إسرائيل بودنا الإشارة إلى أن قانون التعليم الإلزامي في إسرائيل صدر في عام 1949 وأدخلت عليه مجموعة من التعديلات عبر السنين، ويقضي القانون توفير التعليم لكل أبناء المجتمع في إسرائيل من سن الثالثة وحتى السادسة عشرة، أي أن التعليم إلزامي ومجاني في المرحلة المشار إليها. وانتشرت المدارس في كافة مراحل التعليم في معظم قرى ومدن وبلدات إسرائيل. وانتسب الأولاد في هذا الجيل إلى المدارس وازدادت مع السنين أعداد الحاصلين على شهادات التوجيهي (تعرف في إسرائيل بـ "بجروت"). وأجريت إصلاحات كثيرة على الجهاز وأُدخلت برامج تعليمية واجتماعية وغيرها لإثراء المدارس وتمكين الطالب من الدراسة الجيدة. وتبوأت إسرائيل لفترة طويلة مواقع مركزية ومتقدمة في كثير من المواضيع، وذلك بفعل وصول عدد كبير من العلماء والمتعلمين والمثقفين المهاجرين إليها والذين رفعوا من مستوى التعليم والثقافة فيها.

وشهدت إسرائيل أيضا منذ تأسيسها زيادة مطردة في عدد الجامعات فيها، إذ تبلغ اليوم 7 جامعات وأكثر من 70 كلية. وتدرس الجامعات والكليات عشرات المواضيع التخصصية لنيل شهادات مختلفة أبرزها البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.

إلا أن أزمة حادة يشهدها جهاز التعليم منذ عقدين من الزمن تنعكس سلبياتها على مستويات اجتماعية متعددة، في الحياة اليومية وفي مستقبل التعليم في إسرائيل.

ففي حين يعتبر التعليم مجانيا في إسرائيل حتى الصف العاشر (الأول الثانوي)، فإن التعليم يعتبر إحدى الوسائل الأساسية لتقليص الفجوات بين شرائح المجتمع،

حيث يساهم في تطور الفرد والعائلة ويرفع من النمو الاقتصادي وبالتالي إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة.

إلا أن هذا المنشود غير موجود على أرض الواقع في إسرائيل، أو لنقل كان مجديا ونافعا حتى الثمانينيات، حينما بدأت الطفرة التكنولوجية تطغى على أسس الحياة الاقتصادية وبالتالي تؤثر على التوجهات التعليمية التي أصبحت مرتبطة للغاية بالتوجهات النفعية. وهذا يعني ازدهارا ملفتا للانتباه في الفروع الاقتصادية في الجامعات والكليات انعكس في الطلب على شهادات خريجي هذه الفروع للعمل في قطاعات اقتصادية كالمصارف والشركات ثم في قطاعات تكنولوجية وهاي تك (التكنولوجيا المتقدمة). ولكن غالبية الشبيبة في إسرائيل لم تتمكن من الحصول على شهادات عليا في الفروع الاقتصادية، مما حال دون انتسابها إلى قطاعات العمل المتخصصة بها، وكان غالبية هؤلاء من اليهود الشرقيين والعرب واليهود المتدينين (الحريديم).

وازداد الوضع سوداوية مع مرور الزمن حيث ازدادت الفجوات ولم يعد جهاز التعليم يؤدي فرصة متساوية لجميع أبناء إسرائيل للتعلم. والملاحظ أنه بالرغم من ازدياد عدد المدارس فإن عدد الحاصلين على شهادات البجروت الكاملة آخذ بالتناقص والتراجع سنة بعد أخرى. ففي حين بلغ عدد الذين حصلوا على شهادات بجروت كاملة في العام الدراسي 2005 حوالي 45% فقط. فإن النسبة قد تراجعت إلى 43% في السنة 2006. وكذلك فإن نسبة الذين قبلوا للجامعات من بين الحاصلين على شهادات بجروت لم تكن سوى 27%، وهذا مؤشر سلبي للغاية وله انعكاسات خطيرة على مستقبل التعليم في إسرائيل.(2) وهناك من يعزي السبب إلى انتساب نسبة كبيرة من الشباب إلى الكليات بالرغم من أن أقساطها السنوية مرتفعة للغاية، ومنهم من يعزي السبب إلى تدني مستوى التعليم الجامعي في إسرائيل بعد مشهد هروب وهجرة الأدمغة من بين المحاضرين والباحثين في إسرائيل إلى الجامعات الأخرى في أنحاء العالم حيث ظروف ومستوى العمل والحياة أفضل من إسرائيل.

وبالرغم من مشاريع نشر التعليم في كافة أنحاء إسرائيل إلا أن البلدات الفلسطينية داخل إسرائيل سواء في الجليل والمثلث والنقب تعاني الشدة من نقص في

الغرف التدريسية ومن بعد مواقع المدارس عن التجمعات السكنية وتدني مستوى التعليم وتراجع نسب الحاصلين على شهادات البجروت الكاملة بالرغم من إنهائهم التعليم الثانوي.[3]

إذن، هنالك علاقة وطيدة بين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت وبين الدخل المتوسط للبلدة التي يقيمون ويعيشون فيها. وبينت معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل أنه توجد نسبة عالية من الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات ذات الدخل العالي بالمقارنة مع النسبة الضئيلة في البلدات ذات الدخل المنخفض. وهذا أيضا دليل قاطع على أن جهاز التعليم لم يؤمن المساواة في المجتمع ولم يتمكن من توفير فرص التعلم للجميع. وتشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى وجود علاقة بين نسبة الأكاديميين وبين نسبة الحاصلين على شهادة البجروت في البلدات المختلفة.[4]

ونظرة إلى نسبة الطلاب المنتظمين للدراسة في الصفوف الثانية عشرة في إسرائيل في المدارس اليهودية بدون المتدينين الحريديم، تبين أنها بلغت في عام 2005/ 2006 زهاء 87%، بينما بلغت في المدارس العربية في إسرائيل زهاء 80% وفي مدارس البدو في النقب حوالى 71%. وهذا يعني وجود فارق كبير بين الأطراف المشار إليها أعلاه، من حيث أن نسبة التسرب المرتفعة في المدارس العربية والبدوية مقارنة مع نسبة التسرب المتدنية في المدارس الإسرائيلية اليهودية.[5]

وكانت هناك محاولات من قبل وزارة التعليم في إسرائيل لرفع مستوى الحاصلين على شهادات البجروت بواسطة تخفيف جزئي لمواضيع الامتحانات لتسهيل عمليات النجاح والعبور بنسبة أفضل من السابق، إلا أن هذه المحاولات رفعت النسبة دون أن ترفع المستوى، بل بالعكس أدّت إلى تدني المستوى لأن الجهد أصبح منصبا على التحصيل العلاماتي دون القيمي والمعرفي.

وبناء على هذا الوضع ولأسباب أُخرى وضعت وزارة التعليم خطة إصلاح شاملة حملت اسم واضعها "شلومو دوفرات"، وقضت بإجراء تعديلات جذرية على مبنى الجهاز وعلى طريقة عمل المعلمين، وكل هذا مرتبط بمقاييس مالية. أي أن قوة إنتاج المعلم قيست بمدى الزيادة في نجاح طلابه ومدى ما يبذله من جهد في سبيل التعليم. وهذا التوجه المالي الصرف لعمل المعلم أثار حفيظة نقابات المعلمين

والمعلمين أنفسهم وقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، واعتبرت الخطة الإصلاحية خطوة أولى على طريق خصخصة جهاز التعليم وتحويله إلى شركات إنتاجية فاقدة لرسالة ودور المعلم في رفع مستوى التعليم وتحسين ظروف التعلم في المدارس والمؤسسات التعليمية في إسرائيل.[6]

وشنت نقابات المعلمين ومجموعة كبيرة من محاضري الجامعات وهيئات عمل اجتماعية وحركات الكيبوتسات والمستوطنات وغيرها[7] من الذين رأوا في الخطة كارثة، هجوما عنيفا على الخطة وواضعيها ووزيرة التعليم في حكومة شارون ليمور ليفنات، التي تولت قيادة الخطة، مَا أدّى إلى إلغائها بالكلية فور حدوث الانتخابات البرلمانية في إسرائيل عام 2006.

وبالرغم من اتباع الخطة مبادئ السوق والعولمة إلا أنها لم تنجح بالمنظور النظري في توفير حلول لقضايا اجتماعية وتربوية. إذ أن أسس عملها كان مبنيا على مقاييس الربح والخسارة، وتحويل مدير المدرسة إلى مدير مصنع يراقب قدرة إنتاج معلميه باعتبارهم عمالا وليسوا معلمين.

ولم تضع وزارة التعليم في حكومة أولمرت الحالية أي خطة بديلة للنهوض بالجهاز، بل حافظت على الوضع كما هو، ما أدّى إلى زيادة الإحباط وخيبات الأمل من وزارة التعليم ومن الحالة العامة السائدة في المؤسسات التعليمية في إسرائيل.

وجراء هذا الوضع العام الذي لحق جهاز التعليم في إسرائيل من جمود في الخطة التعليمية ومن تدني مناهج التعليم وتخلفها عن التطورات الحاصلة في أنحاء مختلفة من العالم، ومن تدني رواتب المعلمين وتآكلها عبر السنين، كل هذه الأوضاع مجتمعة كانت أحد العوامل الأساسية في عزوف الشباب في إسرائيل عن الالتحاق بكليات إعداد المعلمين ليكونوا معلمين في المدارس الإسرائيلية.[8] وتشير الإحصاءات في كليات إعداد المعلمين العبرية إلى تراجع نسبة المنتسبين في العام 2006 إلى 65%، أي أن عددا من دور المعلمين مرشح للانغلاق. بينما تشهد دور إعداد المعلمين العرب في إسرائيل عزوف الشباب (الذكور) عن هذه المهنة وزيادة في نسبة الفتيات المنتسبات إليها. وهذا مؤشر على تحول جذري يحدث في قطاع العمل في التعليم ليصبح قطاعا نسائيا كاملا تقريبا في إسرائيل. من جهة أُخرى

يفضل كثيرون عدم الالتحاق بهذا الجهاز لتوفر فرص العمل في قطاعات أخرى مربحة أكثر ولا تتطلب مجهودا متواصلا كمهنة التعليم. ويجب التنويه هنا إلى توجه أعداد كبيرة من الجامعيين للعمل في شركات "الهاي تك" أو في قطاع المصارف جراء الظروف المالية والعملية التي توفرها هذه القطاعات لعمالها. وأيضا فإن مهنة التعليم لم تعد ذات ستاتوس (أي مكانة) اجتماعية مقبولة ومؤثرة داخل المجتمع في إسرائيل.

كل هذه التحولات والتغييرات التي طرأت على جهاز التعليم في إسرائيل كان أحد أسبابها، إضافة إلى ما أشرنا إليه أعلاه، سلسلة التقليصات الحادّة في ميزانيات وزارة التعليم، وعدم تقليص أعداد الطلاب في الصفوف التعليمية، واضطرار المعلم إلى العمل في مجالات أخرى للحفاظ على معيشته.

لقد تقلصت ميزانية التعليم في إسرائيل بين 2001 وبين 2006 بنسبة 22%، أي تقليص بنسبة 4% كل سنة.[9]

ويتعرض جهاز التعليم العالي في إسرائيل إلى تقليصات كبيرة جدا، وهذا ينعكس سلبا على تقليص في مسارات التعليم، خاصة التقليص في أقسام الفروع الأدبية والاجتماعية، ففي جامعات معينة في إسرائيل تم توحيد عدة أقسام تعليمية في دائرة واحدة لقلة الميزانيات ولتوفير العمل الإداري ولنقص في ملاكات التعليم وغياب البحوث التاريخية والأدبية والاجتماعية. و أدى هذا التدهور الذي تشهده الجامعات إلى نقص في أعداد الطلاب المنتسبين إليها وإلى هجرة محاضرين وعلماء وجدوا فرصا أفضل خارج إسرائيل وبرواتب أعلى وأحيانا عدة أضعاف. وتشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل إلى أن حملة الشهادات العليا في إسرائيل[10] هم الذين يتصدرون قائمة المهاجرين من إسرائيل لمتابعة دراساتهم أو بحوثهم أو للبحث عن أماكن عمل خارج إسرائيل.[11]

وكشفت المعطيات الأخيرة عن تراجع ملحوظ في الاستثمارات في البحوث العلمية في إسرائيل مقارنة مع ما كان يخصص في الماضي أو مع ما يخصص في دول أخرى تقارن إسرائيل وضعها بها. وتؤكد الدراسات إلى أن قلة الاستثمارات في البحوث العلمية ستنعكس سلبا على أوضاع عدد من معاهد البحث وعلى مستوى معيشة قطاعات واسعة من المجتمع في إسرائيل.

إن ما يجري في جهاز التعليم في إسرائيل سيؤدي إلى مزيد من التدهور خلال السنوات الخمس القادمة لغياب خطة تفصيلية لإنقاذ التعليم، بالرغم من تعالي الأصوات المهنية والسياسية الداعية إلى تحقيق إصلاح جذري، إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ عقدين من الزمن لم تول هذا الموضوع جل اهتمامها بالرغم من كونه استثمارا مستقبليا والكل يعترف بهذا. فبناء عليه، سيتواصل تراجع الجهاز، وستتعرض إسرائيل إلى مزيد من الضربات في مكانتها العلمية حيث تُدرج في مستويات متدنية نتيجة نتائج امتحانات الرياضيات وفهم المقروء الدولية (امتحانات بيزا). وسيستمر عزوف بل هروب الشباب من الانتساب إلى هذه المهنة، مما سيؤدي إلى مزيد من ترهلها وضعفها وتآكل المعلمين العاملين حاليا فيها لما سيطلب منهم من مسئوليات إضافية لن يتمكنوا من القيام بها، وستعجز القطاعات الخاصة عن توفير حلول جذرية لحالة التعليم المتردية بسبب افتقارها إلى مقومات خلق فرص جديدة بعيدة عن مناهج التعليم المعتمدة من قبل وزارة التعليم في إسرائيل. بمعنى آخر فإن وزارة التعليم في إسرائيل مسيطرة بصورة احتكارية على المناهج التعليمية، وهو ما يحول دون إحداث تغييرات، حتى ولو تم تأسيس مدارس خاصة، فستكون هذه المدارس الخاصة خاضعة للمناهج ذاتها.

إن نشر مبادئ اللبرلة الاقتصادية (أي التحرر من القيود) في جهاز التعليم لن تؤتي أكلها، لكون الأرضية الاجتماعية في إسرائيل غير مهيأة لذلك، وبناء عليه فإن تطبيق هذه المبادئ سيُعمّق ويُكرّس الفوارق بين الطبقات المختلفة المكونة للمجتمع في إسرائيل.

ومن الملاحظ أن محاولات الخصخصة لن تتوقف، حتى ولو تم تجميد خطة دوفرات للإصلاح في التعليم، حيث أنها ستبقى ماضية قدما خلال السنوات الخمس القادمة في مجال التعليم العالي. وستخدم سياسة الخصخصة (إنشاء كليات خاصة في مواضيع غير تقليدية، إنما يطلبها السوق) بصورة مركزية هدفا واحدا هو تجنيد التعليم العالي إعادة إنتاج العلاقات الطبقية في المجتمع الإسرائيلي، بنية الحفاظ على علاقات القوة والهيمنة في المجتمع الإسرائيلي وليبق الاقتصاد قوة بيد صناع القرار في إسرائيل.

إن تردي وتدهور حالة التعليم في إسرائيل، كان وسيبقى أحد أسباب هجرة الأدمغة والنخب العلمية من إسرائيل إلى الغرب، خاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية وإلى بعض دول أوروبا لتوفر أماكن العمل المناسبة والأكثر ملائمة لتخصصاتهم وقدراتهم على تحصيل دخلٍ أعلى وأوفر.

لن تكون إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة ذات قدرة على صناعة علمية بمستوى عال، كما كانت قبل عدة عقود، حيث سبقتها إلى ذلك دول أُخرى غير متوقعة، منها البيرو والهند وإيران على سبيل المثال.

ولكن مقابل هذا الوضع المتردي، فإن مؤسسات وهيئات تعليمية وتربوية واجتماعية أخرى أخذت على عاتقها العمل على تعويض الطلاب في إسرائيل عما لا يحصلون عليه خلال التعليم المدرسي النظامي، فالدورات التعليمية بعد الدوام كثيرة ومتنوعة ومتوفرة بشكل خاص لمن لديهم قدرة على تسديد أقساطها التعليمية. ولهذا، فإن هذه الحالة ستزيد من الفجوات والفوارق الاجتصادية، وبالطبع لم يبقَ شعار العلم المتساوي لكل الناس متوفرا في إسرائيل.

أضف إلى ذلك، ويجب التنويه هنا إلى أهمية هذه النقطة، أن المدرسة لن تبقى وكيل التعليم والتغيير الوحيد في المجتمع، سيدخل المزيد من الأطراف الذين سيلعبون دورا في ذلك، ومن منطلقات اقتصادية، كما أشرنا إلى ذلك بالتلميح سابقا. وبالطبع سيتجاوب السوق مع اقتراحات جديدة للتعليم، وجهاز التعليم الرسمي في إسرائيل لن يكون بإمكانه أن يظل جاهزا لهذه المقترحات خلال السنوات الخمس القادمة، بل ستوضع أُسس لمؤسسات بديلة، ولو أن هذا التوجه بطيئا إلى الآن.

إحصائية بأعداد الطلاب في مراحل التعليم المختلفة في إسرائيل

مدارس عربية	مدارس عبرية	
230 ألفا	589 ألفا	التعليم الابتدائي
69 ألفا	185 ألفا	التعليم الإعدادي
72 ألفا	276 ألفا	التعليم الثانوي

– وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل عن العام 2007/2006.

إحصائية بأعداد طلاب الجامعات للدرجات الجامعية الثلاث

عدد الطلاب	الدرجات (اللقب الجامعي)
78,500	الدرجة الأولى (ب.أ)
35,630	الدرجة الثانية (م.أ)
8,714	الدرجة الثالثة (الدكتوراه)
1,512	شهادة (ديبلوما)

–وفق معطيات مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل عن العام 2005/2004.

الهوامش

(1) دراسة مستفيضة حول التعليم في إسرائيل نحيل القارئ إلى كتاب أليعيزر شموئيلي، التعليم في إسرائيل بين 1948–2000: رؤى اجتماعية واقتصادية (تل أبيب: المسار الأكاديمي في كلية الإدارة، 2001) – بالعبرية.

(2) سفيرسكي، ش. شوارتس، أ. الحاصلون على شهادة بجروت، حسب البلدة لعامي 2005/2004. مركز أدفا: تل أبيب، 2006.

(3) دراسة مستفيضة أجراها ماجد الحاج، التعليم في أوساط العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي (القدس: الجامعة العبرية، 1996) – بالعبرية.

(4) سفيرسكي، ش. كونور ت أتياس، أ. صورة عن الوضع الاجتماعي لعام 2005. مركز أدفا: تل أبيب، 2006.

(5) معطيات التربية والتعليم الصادرة عن مكتب الإحصاء المركزي، www.cbs.gov.il

(6) يمكن مراجعة خطة دوفرات على موقع وزارة التعليم الإسرائيلية .www.edu.gov.il

(7) ما زال الاعتقاد سائدا في أوساط التربية والتعليم في إسرائيل أن دور وزارة التعليم بناء دفينة للمزج بين الثقافات والحضارات التي استوعبتها إسرائيل بفعل المهاجرين الذين وفدوا إليها من مختلف أصقاع العالم عبر العقود الستة الماضية. ويبدو أن هذه الوزارة لم توفق بالتمام في دورها هذا، حيث لوحظ فشل الطلاب الإسرائيليين في امتحانات التحصيل والقدرات الدولية، وتوالي هذا الفشل سنة بعد أخرى. وبرزت الهوة بين تحصيل الطلاب الناجحين وبين الفاشلين الذين لن يتمكنوا مستقبلا من ترميم فشلهم والصعود في سلم التطور. لهذا كانت خطة دوفرات لحل مشاكل مستعصية من هذا النوع، إلا أن توجهها هو اقتصادي صرف باعتبار الطلاب موادًّ خاما وأن على جهاز التربية والتعليم ترتيبَهم وتجهيزَهم ليشكلوا دخلا ماليا له. وتتطلب هذه الخطة تفتيت جهاز التعليم القائم وتحويله إلى قطاع إنتاجي ربحي. لهذا كانت هجمات المعارضة عليها قوية للغاية، حتى جمدت، حاليا. www.adva.org، بتاريخ 2005/11/30.

(8) يشير تقرير المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل إلى توقعات القوى البشرية العاملة في قطاع التعليم في إسرائيل بين 2006–2012 إلى تراجع ملحوظ في عدد معلمي المرحلة الثانوية، فمن 21078 معلما في عام 2006 إلى 18534 معلما في عام 2012، بالرغم من الزيادة في عدد الطلاب. وهذا يعني مزيدا من الطلاب في الصف الواحد، ومزيدا من الطلاب لدى المعلم الواحد. www.cbs.gov.il قسم التربية والتعليم العالي، لائحة رقم 4.1. بينما يلاحظ في التقرير ذاته ارتفاع نسبة المعلمين العرب في إسرائيل للفترة الزمنية ذاتها، ففي حين بلغ عدد معلمي الثانويات من المعلمين العرب عام 2006 زهاء 5660 سيبلغ عددهم في عام 2012 زهاء 7410. راجع موقع مكتب الإحصاء المركزي المشار إليه سابقا. وهذا يؤكد أيضا أن فرص العمل أمام الأكاديميين العرب محدودة للغاية مقارنة مع تلك المتوفرة لدى الأكاديميين اليهود، لذلك يتجه كثيرون من العرب خريجي الجامعات أو من حملة الشهادات الأكاديمية للعمل في المدارس الثانوية.

(9) بلغت ميزانية التعليم في عام 2001 قرابة 804 مليون شيكل، بينما وصلت الميزانية في 2006 قرابة 533 مليون شيكل. نقلا عن داغان – بوزغلو، ن. الحق في التعليم العالي في إسرائيل: نظرة قانونية وميزانية. إصدار مركز أدفا – تل أبيب، 2007. أما في ميزانية العام 2008 فتم تقليصها بنسبة بلغت قرابة 30%، وهي تشكل حوالي 8% من مجمل ميزانية الوزارات الاجتماعية. موقع وزارة المالية على الإنترنيت، كالتالي: .www.mof.gov.il/budget2007/fbudget

(10) جريدة معاريف. يشحنون منحا دراسية، في موقع الجريدة www.nrg.co.il/online/1/ART1 بتاريخ 2005/10/31. اضطر عدد كبير من طلاب الجامعات إلى العمل في أعمال وأشغال صعبة لتوفير قسطهم التعليمي، أو لطلب منح دراسية وقروض من الجامعات لمتابعة دراستهم، وهذا ينعكس سلبا على مستوى بحوثهم وإعدادهم للوظائف. وتجدر الإشارة إلى انتشار ظاهرة بيع الوظائف الجاهزة بواسطة شبكات الإنترنيت، مقابل مبالغ مالية باهظة، والطالب الذي لا يملك وقتا لكونه يعمل على استعداد لشراء وظيفة جاهزة والحصول على العلامة النهائية في المساق الذي يدرسه.

(11) مكتب الإحصاء المركزي، مادة التربية والتعليم العالي، .www.cbs.gov.il

الفصل الرابع عشر

علاقات إسرائيل الخارجية

تعتبر إسرائيل نفسها تابعة للغرب، خاصة للولايات المتحدة الأميركية، ليس من حيث مبدأ التبعية السياسية أو العسكرية، إنما من حيث الثقافة ومنهج الحياة والرؤى. وهناك من السياسيين الإسرائيليين من بدل هذا التوجه بأن إسرائيل تميل أكثر إلى النظام الديمقراطي السائد في الغرب، وذلك من منطلق غياب الأنظمة الديمقراطية في الشرق الأوسط!

ولا يوجد نقاش داخلي في إسرائيل حول شكل ومضمون علاقاتها الخارجية مع دول العالم أو في المحافل الدولية. ولا تطرح قضية العلاقات كمحور نقاشي على مستوى الأجندة اليومية إلا بما قد يلحق ضررا بإسرائيل. أي أن هناك شبهَ إجماعٍ حول العلاقات الخارجية الإسرائيلية في إنحاء العالم.

هنالك عدة مسارات توجه سياسة إسرائيل الخارجية. أحد أبرز هذه المسارات السعي الحثيث إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع كل دول العالم، ليس بأي ثمن. والداعي إلى تبني هذه الدبلوماسية هو إظهار إسرائيل بأنها دولة مسالمة وغير راغبة بالحرب مع الفلسطينيين والعرب، وأن قيامها بعمليات عسكرية هي لغايات دفاعية دائما لكونها مستهدفة وضحية.

ولهذا، جاءت أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001 لتعزز هذا الاتجاه أكثر، حيث خرجت إلى النور الرؤية الأميركية المتعلقة بضرورة أخذ الإدارة الأميركية مسئولية محاربة الإرهاب وأشكاله في كل مكان في العالم. وقد رفعت هذه الرؤية من أهمية إسرائيل كشريك في محاربة الإرهاب لكونها تتعرض إلى مسلسلات من الأعمال الإرهابية ضد مدنييها.

وقيام التحالف الأميركي بغزو العراق خفف من وطأة الخوف والرعب الذي كانت تعانيه إسرائيل – على حد ادعائها – من النظام العراقي السابق الذي وجه صواريخه نحو تل أبيب في حرب الخليج الأولى (1991). ومن جهة أخرى بقيت أمام إسرائيل مسألة سوريا في لبنان، وتمكنت بتأثير موازين القوى الدولية وتحريك أطراف لبنانية من الضغط على الحكومة السورية بسحب قواها المرابطة في لبنان.

والعلاقات الإسرائيلية الخارجية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لإسرائيل هي مع الولايات المتحدة، فإسرائيل تعتبرها حليفة وكذلك الإدارة الأميركية، وهذا ما صرح به الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش.

وترى إسرائيل في مبنى علاقاتها مع الولايات المتحدة أن الإدارة الأميركية لن تترك إسرائيل لوحدها في أي حالة كانت، وأن إسرائيل هي المفضلة على أي دولة أخرى في منطقة الشرق الأوسط.

لهذا، ترى إسرائيل بالتعاون مع الإدارة الأميركية في دول الشرق الأوسط ثلاثة أنواع:

النوع الأول: من الدول التي تشجع حالة الاستقرار السياسي، والتي تعمل وسيطة في نزاعات كثيرة للتوصل إلى حلول سلمية وبالطرق الدبلوماسية، وهي مصر والأردن وكذلك السعودية.

النوع الثاني: من الدول تلك التي تعتبر إسرائيل والإدارة الأميركية أنها تشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني، وهي عبارة عن مقرات للإرهاب في كل أنحاء العالم، وتشكل خطرا على مستقبل إسرائيل، وهذه الدول هي إيران وسوريا وحزب الله في لبنان وحركات المقاومة في فلسطين والعراق.

النوع الثالث: من الدول هي تلك التي تميل إلى تثبيت أسس الاستقرار وتمنع حدوث تحولات قد تؤدي إلى تغيير في أنظمة الحكم المستقرة، ومن بين دول هذا النوع إسرائيل. بمعنى آخر، فإن إسرائيل تعتبر نفسها ضمن شبكة علاقاتها الخارجية أنها دولة تسعى إلى تثبيت الاستقرار كحالة سياسية في منطقة الشرق الأوسط.

وتدرك إسرائيل أهمية الدور الأميركي في منطقة الشرق الأوسط لخدمة المصالح الأميركية ومصالحها هي. ولهذا، انضمت إسرائيل إلى منظومة الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب العالمي، وبهذا فإنها غير مصنفة مع الدول أو الأنظمة التي

تأوي الإرهاب، بالرغم من أنها دولة احتلال وقمع وتضييق على الفلسطينيين. وهذا الموضوع، أي الاحتلال، قد نجحت إسرائيل في تحييده وإقصائه كثيرا من الأجندة الأميركية، سوى التصريحات التي تنبعث عن مسؤولين في الإدارة الأميركية، دون اتخاذ خطوات للضغط على الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ الانسحاب من الضفة أو حتى من المستوطنات التي أقامتها إسرائيل على أراض فلسطينية.

من جهة أخرى، تولي إسرائيل علاقاتها الخارجية مع الولايات المتحدة أهمية قصوى لكونها تحصل على مخصصات مالية بمليارات الدولارات كل سنة لدعم اقتصادها، ولتطوير أسلحتها وقواها العسكرية.[1]

وستحافظ إسرائيل بكل ما لديها من قدرة على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية، وتعتبرها علاقات أبدية. وستزيد من أشكال التعاون معها، خاصة فيما له علاقة بتطوير أنواع جديدة من الأسلحة التكنولوجية، وستبقى إسرائيل وفية على عهدها في اعتبار نفسها حليفة الولايات المتحدة الأولى غير المتنازع عليها في الشرق الأوسط.

وستواصل إسرائيل الوقوف إلى جانب الإدارة الأميركية في كل قضية تعتبرها هذه الإدارة مسا بالسلم العالمي ومسا بالمصالح الأميركية في المنطقة، وبالطبع على رأسها الملف النووي الإيراني، فبالرغم من تقرير وكالة المخابرات الأميركية على أن إيران لن تخصب يورانيوم ولن تصنع قنبلة قبل نهاية العقد الحالي فإن إسرائيل ترفض قبول هذا الاستنتاج بالكلية وتعتبره تراجعا، لذا فإنه حتى الرئيس الأميركي بوش قد اعتبر التقرير غير صحيح ولا يعني توقف إدارته عن متابعة معالجة الملف مع إيران، بل إنه يعتبرها مصدرا للخطر والاستقرار في العالم. وسيبقى التنسيق بين إسرائيل والإدارة الأميركية في كل ما له علاقة بتسديد ضربة نحو إيران.[2]

أما ما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي فإن الحكومة الإسرائيلية معنية برفع نسبة التبادل التجاري مع هذا الاتحاد والبحث عن مشاريع مشتركة في الاستثمار في إسرائيل. وتوصلت الخارجية الإسرائيلية إلى اتفاق تفاهم في عام 2000 مع الاتحاد الأوروبي والذي نجمت عنه سلسلة من الاتفاقات التجارية. وبالرغم من أن إسرائيل لا تعطي وزنا متساويا لعلاقاتها مع هذا الاتحاد الأوروبي إلا أنها تدرك دوره في محاولات حل الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين،

وتـدرك حجم المبالغ والأموال التي يحولها الاتحاد لدعم السلطة الفلسطينية. لهذا، تسعى إلى الحفاظ على العلاقات السياسية مع دول الاتحاد وفي الوقت ذاته الاستفادة من الاتحاد سياسيا في الوقوف إلى جانب إسرائيل في مواجهة الفلسطينيين، باعتبارهم – أي الفلسطينيون – يشكلون خطرا على وجود إسرائيل. وإسرائيل تدرك أن هنالك تعاطفا قويا من قبل عدد كبير من دول الاتحاد مع القضية الفلسطينية. ولكن مسألة وجود إسرائيل، النابع في أحد أسسه جراء ما حل على اليهود من كارثة في أوروبا، سيبقى مثارا أساسيا للحفاظ على بعد وتقارب في الوقت ذاته بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، مع استمرار تطور حجم التبادل التجاري.(3)

أما بالنسبة لعلاقات إسرائيل مع دول شرقي أوروبا ودول وسط آسيا (أي الدول التي كانت تعتبر في فلك الاتحاد السوفييتي سابقا) فإن إسرائيل ستواصل بناء وتعزيز علاقاتها السياسية معها للاستفادة من ارتفاع كميات الاستثمارات الإسرائيلية فيها، خاصة في مناطق آسيا الوسطى. (راجع ملحق في آخر هذا الفصل عن حجم التبادل التجاري) واستفادت إسرائيل من أعداد الروس الذين هاجروا إليها منذ التسعينات لمزيد من دعم هذه العلاقات.

هنالك سلسلة من المخططات الإسرائيلية لربط صناعات بترو كيماوية في منطقة آسيا الوسطى مع موانئ إسرائيلية، خاصة مع ميناء حيفا، ويدور الحديث في أروقة الخارجية الإسرائيلية عن مد أنبوب نفط من بحر قزوين عبر كردستان العراق إلى حيفا على ساحل البحر المتوسط، ولكن حتى الآن لم يعلن رسميا عن مثل هذا المخطط.

أمّا بالنسبة لمستقبل العلاقات الخارجية الإسرائيلية – الإفريقية فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية تنظر بترقب متواصل للأحداث التي تعصف بالقارة الإفريقية، وستواصل محاولات إقامة علاقات دبلوماسية مع كل دول القارة باعتبار أن هذه الدول حديثة العهد، وأن إسرائيل كدولة حديثة متطورة تستطيع أن تمدها بالمساعدة. هذا هو توجه وزارة الخارجية الإسرائيلية رسميا.(4) ولإسرائيل مئات من المشاريع الاقتصادية منتشرة في إفريقيا، حتى في دول لا تقيم معها علاقات رسمية.

وتدرك إسرائيل أهمية إفريقيا من ناحية كونها منطقة ذات قدرة سوق قوية للغاية، ولهذا فإن الاستثمار في إفريقيا مربح للغاية. وتقوم شركات إسرائيلية ببيع كميات من السلاح الإسرائيلي إلى أطراف متنازعة في إفريقيا، وهذا غير معلن عنه رسميا ولا يطرح على جدول الإعلام اليومي في إسرائيل.

واعتبرت إسرائيل أن علاقاتها بالفاتيكان (الكنيسة الكاثوليكية) أحد أبرز الإنجازات السياسية التي حققتها منذ تأسيسها، لكون تأثير الفاتيكان واسعا في دول كثيرة، خاصة في دول أميركا اللاتينية. ومن جهة أُخرى فإن اعتراف الفاتيكان بإسرائيل وزيارة بابا روما في عام 2000 اعتبرتها إسرائيل أحد المؤشرات على قبولها أُسوة ببقية الدول في العالم. وتحاول إسرائيل جاهدة كسب المزيد من علاقات جيدة مع الفاتيكان بالرغم من وجود قضايا خلافية بين اليهودية والمسيحية، وبالرغم من تمسك الفاتيكان بحقوق الشعب الفلسطيني وحل قضيته بصورة عادلة.

بالرغم من التغيرات التي حصلت على أنظمة الحكم في عدد من الدول في شرقي آسيا، فإن إسرائيل قد استفادت من بناء شبكة علاقات سياسية واقتصادية قوية معها، خاصة مع الصين وتايلاند والهند وغيرها. وستواصل إسرائيل تعزيز هذه العلاقات من منطلقات اقتصادية قوية في الأساس لكون البضائع الصينية منتشرة جدا في إسرائيل وكلفتها أقل، وأيضا قيام إسرائيليين بنقل مصانع لهم من إسرائيل إلى الصين والهند وتحويلها إلى مراكز تجارية قوية بالنسبة لهم.

أمّا على صعيد علاقات إسرائيل مع دول في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل لا تعتبر المنطقة كتلة واحدة متساوية الشكل والمضمون، فهي تنظر إلى تركيا كحليفة لها من منطلق تحالف البلدين مع الولايات المتحدة الأميركية. وتنظر إسرائيل إلى تركيا ليس كدولة إسلامية إنما كدولة ديمقراطية ومعاصرة تسير في طريق مشابه لها، ومن هذا المنطلق تجد أن خطوط التقارب مع تركيا قوية وأفضل من أي بلد آخر في المنطقة. وتجد إسرائيل أن المخاطر الإستراتيجية التي تشكل خطرا على تركيا، بعض منها، هي ذاتها التي تشكل خطرا على المصالح الإسرائيلية، وفي مقدمتها العراق وإيران والإرهاب العالمي. وتحاول إسرائيل دق إسفين في العلاقات التركية – السورية، إلا أن الحكومتين التركية والسورية على ما يبدو تميلان إلى تدعيم العلاقات بينهما لما فيه مصلحة البلدين، ولوجود روابط وعلاقات تاريخية ذات أُسس مصلحية هامة.

وبما أن تركيا ليست مواجهة لإسرائيل فإن الحفاظ على العلاقات معها أمر حيوي لإسرائيل في المنطقة لما قد تلعبه تركيا كوسيط في بعض القضايا الخلافية بين إسرائيل وبين الدول العربية في المستقبل.

وتعتبر إسرائيل أن سياستها هي التوصل إلى سلام مع كل الدول العربية دون قيد أو شرط مسبق. وقد توصلت إلى اتفاقيات سلام مع مصر (1979) ومع الأردن (1994). والسلام مع مصر أقرب إلى تسوية منه إلى سلام مطبق بكل ما تعنيه الكلمة. وتعتبر إسرائيل أن لمصر دورا أساسيا في "وضع حدود" لسلوك عربي مرفوض عليها. أي أنها تعتبر الدور المصري عاملَ تهدئة وتبريد لحرارة مرتفعة في العلاقات بين إسرائيل وأطراف عربية أخرى. ولا ترى إسرائيل أن مصر تستطيع أن تؤثر على رياح السياسة في العالم العربي كما كان سابقا، خاصة في عهد جمال عبد الناصر. وهذا ما يريح النشاط السياسي الخارجي الإسرائيلي. وتحولت مصر إلى وسيط بين الفصائل الفلسطينية في تحقيق تهدئة أو هدنة بينها أو بينها وبين إسرائيل.

وكذلك الأمر بالنسبة للأردن، حيث تحول الأردن إلى وسيط في قضايا صراعية بين إسرائيل وبين الفلسطينيين. والواقع أن إسرائيل استفادت من التسوية مع الأردن أكثر مما استفادت مع مصر، إذ أن التبادل التجاري كبير بين البلدين، وحاجة الأردن إلى منفذ بحري على المتوسط عزز من العلاقات التجارية بين البلدين.[5]

وتدرك إسرائيل أن التسويات مع مصر والأردن عبارة عن علاقات سياسية مع حكومات وليس مع شعوب، وعلى ما يبدو فإن هذا كاف إلى الآن بالنسبة لتسيير أمور إسرائيل السياسية عالميا للظهور كدولة سلام أكثر من الصورة التي تعكس أنها دولة حرب.

وتعتبر إسرائيل أن علاقاتها مع مصر والأردن أكثر من مجرد علاقات تجارية أو ودية أو سلام بارد، بل إنها علاقات إستراتيجية للحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ونظاما الحكم في مصر والأردن بحاجة إلى حالة من الاستقرار الداخلي لما يحيط بهما من محاولات زعزعة. فعمليا، تعمل إسرائيل بالتنسيق مع الولايات المتحدة على الحفاظ على استقرار الحكم والحالة السياسية في مصر والأردن لفائدتهما ولفائدة النظامين.

أمّا العلاقات مع سوريا، فبالرغم من موقف إسرائيل المتشدد بالنسبة لشكل بناء هذه العلاقات وكيفية البدء بها، فإن إسرائيل تسعى دون انقطاع إلى عزل سوريا دوليا وتعزيز فكرة كونها دولة إرهابية وتأوي منظمات إرهابية وأن نظام الحكم فيها هو نظام فاسد، وأثرت هذه التوجهات على السياسة الأميركية، التي اعتبرت سوريا في مصاف الدول الداعمة للإرهاب. وما زاد من حدة المواقف الإسرائيلية تجاه سوريا توالي الأحداث السياسية والعسكرية على الساحة اللبنانية منذ اغتيال رفيق الحريري (شباط 2005)، وحتى الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز 2006، حيث صورت إسرائيل سوريا مجرمة وتتحمل مسئولية كاملة عما يجري في لبنان وينعكس على أحوالها الأمنية والسياسية.

يعتبر لبنان ميدانا للصراع بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية من جهة وسوريا وإيران من جهة أخرى. وتمثل هذا الصراع في مسألة انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية خلفا للرئيس أميل لحود. فالتجاذبات السياسية لطرفي النزاع في لبنان: الأكثرية والمعارضة، يتم تحريكهما خارجيا دون إعلان رسمي من قبل إسرائيل والولايات المتحدة ومن قبل وسوريا وإيران من الجهة الأخرى.

لهذا، لا يمكن اعتبار سعي إسرائيل نحو عزل سوريا بالعملية الناجحة، بل بالعكس أثبتت الأحداث في لبنان أنه بدون سوريا لن يكون هناك رئيسٌ متفقٌ عليه ومقبول على سوريا أولا ثم على الأطراف الأخرى. وتدرك إسرائيل جيدا أن عزل سوريا لن يصبَّ في مصلحتها الآنية ولا المستقبلية، وأنها ستضطر إلى التفاوض معها حول مستقبل الجولان المحتل. وباعتقادنا أن إسرائيل بالرغم من تمسكها بالجولان كموقع إستراتيجي وقانوني (أصدرت إسرائيل قانون ضم الجولان إليها في 1981)، إلا أن سياسيين في إسرائيل يعتقدون أن سوريا لن تتنازل عن الجولان، وتعتبره خطا أحمر في التوصل إلى تسوية. وتدرك إسرائيل أنه يتوجب عليها التوصل إلى حل حول هذه القضية خلال السنوات الخمس القادمة، ضمن الإمكانيات السياسية الحالية في سوريا، وهي استعداد الرئيس السوري بشار الأسد للتفاوض من حيث توقفت المفاوضات السابقة زمن والده، أي أن هناك تفاهمات لانسحاب إسرائيلي من الجولان، والشروع بوضع الصيغ النهائية للعلاقات بين البلدين.

وتــدرك إسرائيل أنها ستدفع ثمنا لعلاقات مع سوريا، ولكنها ستواصل عمليات ضغطها على سوريا لتحقيق مزيد من عزل سوريا وتحويل سوريا إلى دولة عربية فاقدة لقــدرتها على مواجهة إسرائيل. وفي الوقت ذاته تثير إسرائيل سياسيا في المحافل الدولية أنهــا قد تتعرض إلى خطر عسكري من سوريا، وما ضرب ما تسميه إسرائيل مفاعلا نوويا سوريا شمالي سوريا إلا محاولة استباقية إسرائيلية لسيناريو ضرب إسرائيل.

وتــدرك إسرائيل أنها لم تعد تملك حدودا آمنة، وأن عليها البحث عن طرق لحمايــة عمقهــا الجغرافي، خاصة بعد أن طالته صواريخ حزب الله في حرب تموز 2006. ولهــذا، فــإن وجود دول عربية ضعيفة حول إسرائيل من ناحية عسكرية وعدم توفر ترسانات نووية فيها يضمن مناعة لإسرائيل.

والخطــر الحقيقــي الكبير الذي ستواجهه إسرائيل هو من طرف إيران، لهذا تــسعى بالطرق الدبلوماسية إلى إبقاء الملف الإيراني مشتعلا وساخنا، وتعمل على تحــريك المجــتمع الدولي لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران. ولكن في الوقت ذاته ستواصل إسرائيل سعيها إلى تشكيل كتلة عربية وشرق أوسطية لمواجهة الخطــر الــنووي الإيراني. إن الخطر الإيراني ليس موجها لإسرائيل فقط، هذا ما أوضــحته الخارجية الإسرائيلية بصورة دائمة، لكسب تأييد دول كثيرة في المنطقة والعالم. وإسرائيل تعتبر الملف النووي الإيراني خطرا على مصر والأردن والسعودية ودول الخلــيج، ولهــذا ستــسعى إلى تحريكه من هذا المنطلق. وحينها، لن تكون إســرائيل الخطــر الأول والوحيد في منطقة الشرق الأوسط على الدول المذكورة، لكــونها أي إسرائيل تقيم علاقات مع بعضها ولكونها تدعو إلى مزيد من العلاقات والاعتراف المتبادل، ولا تشكل خطرا على وجودها وكيانها السياسي.

لهــذا، المــسعى السياسي الخارجي لإسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة العمل على تحييد إيران وإقصائها في الشرق الأوسط بكونها دولة تشكل خطرا على حالة الاستقرار الأمني والسياسي، وبكونها، أي إيران كدولة إسلامية شيعية تشكل خطــرا إســلاميا على بقية الدول الإسلامية في المنطقة وهي ليست شيعية. ولأن إسرائيل تدعو إلى خلو منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، بالرغم من أنها تملــك ســلاحا نــوويا غير مصرح به رسميا، بالرغم من زلة لسان رئيس حكومة إسرائيل أولمرت بهذا الشأن.

وتعتبر إسرائيل النظام في إيران راديكاليا وشريرا وفق المقاييس الأميركية أيضا، لهذا فالمصالح مشتركة لدى الطرفين، وتعتقد إسرائيل أن حل الملف النووي الإيراني لــن يكون إلا بضربة عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وأطراف أُخرى، أو لوحدها!

لهــذا، فــإن متابعة إسرائيل في تبني المحاولات الدولية لحل الملف الإيراني هو تغطــية لمــا يجري التخطيط له من عمليات عسكرية معقدة لضرب إيران وتصفية برنامجها النووي.

وبمعنى آخر، فإن إسرائيل تسعى إلى تفريغ المنطقة من السلاح النووي لتحقق مزيدا من السيطرة عليها بسلاحها النووي السري والغامض، ولتبقَ الدولة الوحيدة المتفوقة نوويا، ولتحافظ على وجودها وكيانها.

خلاصة:

تسير إسرائيل في سياستها الخارجية نحو مزيد من بناء علاقات دبلوماسية مع دول في العــالم، من منطلق اعتبار ذاتها دولة عادية وطبيعية تعمل من أجل السلام. هذا ما تصرح به الخارجية الإسرائيلية بصورة مستمرة.

ولكــن إســرائيل خلال السنوات الخمس القادمة، بالرغم من أنها ستزيد من علاقاتهــا مــع دول في العــالم، إلا أنها ستعمل على الحفاظ على وجودها كدولة مــتفوقة عسكريا في منطقة الشرق الأوسط، وكدولة ديمقراطية وحيدة في الشرق الأوســط أيضا. والعنصر الأخير يقوي من علاقاتها مع الغرب، الذي يعتبر إسرائيل ممــثلة له، أي أنها دولة تؤدي رسالة وظيفية. وضرورة كونها دولة متفوقة عسكريا سيــسهل على الولايات المتحدة تثبيت وجودها العسكري في المنطقة، وهذا أيضا دور وظيفي تقوم به إسرائيل.

لهــذا، لا نــرى تغييرا جوهريا في سياسات إسرائيل الخارجية، إلا بما يدعم وجــودها، وبمــا يظهــرها كدولة تبغي السلام، لكون الشعب اليهودي قد عانى الأمرين تاريخيا من الأحداث التاريخية والملاحقات التي تعرض لها عبر التاريخ، على حد ما تصوره إسرائيل.

ملحق

حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ودول أخرى في العالم (لعام 2007) بملايين الدولارات[6]

حجم التصدير للأردن	252
حجم الاستيراد من الأردن	54
حجم التصدير لمصر	139.5
حجم الاستيراد من مصر	94.6
حجم التصدير للاتحاد الأوروبي	1,219.6
حجم الاستيراد من الاتحاد الأوروبي	1,633.5
حجم التصدير للولايات المتحدة	1,095.9
حجم الاستيراد من الولايات المتحدة	637.9
حجم التصدير لدول آسيا	585.5
حجم الاستيراد من دول آسيا	836.2

الهوامش

(1) تؤكد وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل قوية هو شرط بديهي لتحقيق سلام في منطقة الشرق الأوسط وأن من واجب الولايات المتحدة الحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي على الجيوش العربية كضمان لذلك. www.israel-mfa.gov.il/foreign+relations/North+America.htm

(2) آيتان بن إلياهو، تقدير الخطر الإيراني في أعقاب تقرير الاستخبارات الاميركية الأخير، (تل أبيب: معهد فيشر للبحوث الإستراتيجية في الجو والفضاء، 2007) - بالعبرية.

(3) عن الجوانب الاقتصادية للعلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي يمكن مراجعة مواد بهذا الخصوص على: www.israel-mfa.gov.il/foreign+relations/Europe.htm

(4) www.israel-mfa.gov.il/foreign+relations/Africa.htm

(5) يستعرض شمعون شمير في كتابه: علاقات إسرائيل - الأردن: مشاريع، اقتصاد ومصالح (تل أبيب، راموت، 2004) - بالعبرية، تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بين إسرائيل والأردن خلال سنوات طويلة في الماضي.

(6) المعطيات من موقع المكتب المركزي للإحصاء في إسرائيل، على الصفحة التالية:
www.cbs.gov.il reader newhodaot/hodaa_template..

ببليوغرافيا

أ. كتب

- أرنـــون، آريـــيه، **العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية: واقع وتطلعات** (تل أبيب: دار عام عوفيد للنشر، 2002) – (بالعبرية).
- أريئيلـــي، شاؤول ودوبـــي شفارتس وهداس تغاري، **الإثم والحماقة: حول المقتـــرحات لنقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين**، ترجمة جلال وليلى حسن (القدس: معهد فلورسهايمر للدراسات السياسية، 2006) – (بالعبرية).
- أغـــبارية، حـــسين، **العـــرب في حيفا؛ ملامح مجتمع**. (حيفا: جمعية التطوير الاجتماعي للعرب في حيفا، 2007).
- أفـــيعازر رافيتسكي، **شاس: رؤى اجتماعية وفكرية** (تل أبيب: عام عوفيد، 2006) – (بالعبرية).
- بابه، إيلان، **التطهير العرقي في فلسطين**، ترجمة أحمد خليفة (بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007).
- بـــرجمان، رونـــين، **نقطـــة اللاعودة إلى الخلف** (تل أبيب: إصدار يديعوت أحرونوت، 2007) – (بالعبرية).
- بـــشارة، عزمي، **لئلا يفقد المعنى**، إصدار مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،2002.
- بـــن تـــسيون، أوري، **آفاق الاقتصاد الإسرائيلي** (القدس: دار هادار للنشر، 2003) – (بالعبرية).
- بـــن يائير، أهارون، **الاقتصاد السياسي** (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2003) – (بالعبرية).

- بنزيمان عوزي وعطا الله منصور. **سكان هامشيون: عرب إسرائيل، مكانتهم والسياسة تجاههم.** (القدس: كيتر، 1992) – (بالعبرية).
- بنفنيستي، ميرون، **المشهد المقدس: طمس تاريخ الأرض المقدسة منذ 1948.** ترجمة سامي مسلم. (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2001).
- جريس، حسام، **الاقتصاد الإسرائيلي: النشأة، البنية والسمات الخاصة** (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005).
- الحاج، ماجد، **التعليم في أوساط العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي** (القدس: الجامعة العبرية، 1996) – (بالعبرية).
- حمايسي، راسم، **عوائق أمام تنظيم البلدات العربية في إسرائيل،** (القدس: معهد فلورسهايمر لدراسات السياسة، 2004) – (بالعبرية).
- ريخس، إيلي، **الأقلية العربية في إسرائيل وانتخابات الكنيست الـ 17.** (جامعة تل أبيب: مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2007) – (بالعبرية).
- زيسر، أيال، **سوريا وإسرائيل – بين حرب وسلام** (جامعة تل أبيب: مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط، 1994) – (بالعبرية).
- سبيياك، أبي، **أجهزة التأمين الوطني في إسرائيل** (القدس: بنك إسرائيل، قسم الأبحاث، 2003) – (بالعبرية).
- سوخوي، تانيا وعميت فريدمان. **قياس نسبة البطالة الطبيعية في إسرائيل.** (**القدس**: بنك إسرائيل،2002) – (بالعبرية).
- شاليط، حاييم، **أسواق المال في إسرائيل** (بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب، 2003) – (بالعبرية).
- شبيغل، أوري، **الاقتصاد الاجتماعي لإسرائيل** (القدس: مسادا للنشر، 2001) – (بالعبرية).
- شموئيلي، أليعيزر، التعليم في إسرائيل بين 1948-2000: رؤى اجتماعية واقتصادية (تل أبيب: المسار الأكاديمي في كلية الإدارة، 2001) – (بالعبرية).

- شمير، شمعون، **علاقات إسرائيل – الأردن: مشاريع، اقتصاد ومصالح** (تل أبيب: راموت، 2004) – (بالعبرية).
- شيفر، جبريئيلي، **جيش له دولة؟ رؤية جديدة حول مكانة الأمن وجهاز الأمن** (القدس: معهد فان لير، 2007) – (بالعبرية).
- صايغ، أنيس، **الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، 1970).
- فلاح، غازي، **الجليل ومخططات التهويد.** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993).
- كام، أفرايم، **إيران نووية: دلالات وطرق العمل** (تل أبيب: معهد بحوث الأمن القومي، 2007) – (بالعبرية).
- كريتشمر، دافيد. **المكانة القانونية للعرب في إسرائيل.** ترجمة نسرين مغربي. (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل، 2002).
- كولت، يسرائيل، **الصهيونية والقضية العربية: مجموعة مقالات** (القدس: مركز زلمان شازار لتاريخ إسرائيل، 1996) – (بالعبرية).
- كوهين، أفنير، **إسرائيل والقنبلة.** (تل أبيب:مؤسسة شوكن للنشر، 2000) – (بالعبرية).
- كوهين، أيتان، **المغاربة: نيجاتيف الأشكناز** (تل أبيب: سلسلة شاكوش، 2003) – (بالعبرية).
- كيمرلنغ، باروخ، **نهاية الهيمنة الأشكنازية** ترجمة نواف عثامنة (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2002).
- منصور، جوني، **الاستيطان الإسرائيلي،** (عكا: مؤسسة الأسوار، 2005).
- موشي معوز، **علاقات إسرائيل – سوريا: إلى أين؟** (جامعة بار أيلان: مركز بيغين – السادات للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، 1995)– (بالعبرية).
- يسرائيل، ستيف، **ديمغرافيا يهودية معاصرة: الاندماج والزواج المختلط.** (تل أبيب:الوكالة اليهودية، 2002). الكتاب مترجم إلى العبرية عن الانكليزية. العنوان بالانكليزية:Steve Israel. Contemporary Jewish Demography.

- ينسيف، أفنير، **سوريا وأمن إسرائيل** (تل أبيب: وزارة الدفاع، 1991) – (بالعبرية).
- يوسطمان، موشي، **البطالة في إسرائيل: مسببات وتطورات** (بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب، 2003) – (بالعبرية).
- Iyan Lustik. Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority. Austin, Texas: University of Texas Press. 1980.

ب. مقالات

- أشقر، أحمد، "اليهودية: الصهيونية"، **قضايا إسرائيلية**، السنة السابعة، العدد 25 (2007): ص ص 47–56.
- بريك، نسزيه، "انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الإثنية في المجتمع الإسرائيلي"، قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد التاسع (2003): ص ص 75–87.
- بشارة، عزمي، "العربي الإسرائيلي: دراسات في الخطاب السياسي المبتور" في **بين الأنا والنحن** (تحرير عزمي بشارة)، (القدس: معهد فان لير، 1999)، ص ص 169–191. (بالعبرية).
- الحاج، ماجد، "الخط الأخضر إلى أين؟ توجهات في اللقاء بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين الفلسطينيين في المناطق"، **مدينا فحيفرا (دولة ومجتمع)**، العدد الرابع، كانون الأول، 2004 (بالعبرية).
- حمايسي، راسم، " أجهزة السيطرة على الأرض وتهويد الحيز الجغرافي" في كتاب ماجد الحاج وموشي بن أليعيزر (محرران)، **باسم الأمن** (جامعة حيفا وبردس: 2003)، ص ص 421–441. (بالعبرية).
- دافيدي، أفرايم، "منطقة تجارة حرة في الشرق الأوسط أو الهيمنة الاميركية بطرق أخرى"، على موقع:www.foeme.org/Hebrew/davidi.html.
- راز – كركوتسين، أمنون، "الاستشراق والدراسات اليهودية والمجتمع الإسرائيلي: بضع تعليقات"، **جاماع**، المجلد الثالث (1998)، ص ص 34–61 (بالعبرية).

- ريخس، إيلي، "العرب في إسرائيل وعرب المناطق: علاقة سياسية وتضامن قومي" في **همزراح هحداش (الشرق الجديد)** عدد 32، ص ص 125–128 وص ص 165–191 (بالعبرية).
- سموحة، سامي، "الديمقراطية الإثنية: إسرائيل نموذجا"، **تيكون**، مجلد 14، العدد 3 (1999)، ص ص 11–16 (بالعبرية).
- سموحة، سامي، "علاقات اليهود والعرب في إسرائيل في ظل السلام" في مجلة **همزراح هحداش (الشرق الجديد)** عدد 37، ص ص 64–78 (بالعبرية).
- شنهاف، يهودا، "كيف أصبح العرب – اليهود متدينين وصهاينة؟ الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين"، **قضايا إسرائيلية**، السنة الرابعة، العدد 16 (2004): ص ص 76–86.
- عبري، دافيد، تفوق جوي وتفوق معلوماتي – من يسبق في العصر الحديث؟ (تل أبيب: **مجلة معهد فيشر** للبحث الإستراتيجي في الجو والفضاء، حزيران 2006).
- كامب، كامب، "لغة مرايا الحدود: حدود إقليمية وخلف أقلية قومية في إسرائيل"، **مجلة علم الاجتماع الإسرائيلي** (مجلة تُعنى ببحث المجتمع الإسرائيلي)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، المجلد الثاني، العدد الأول، 1999) – (بالعبرية).
- مصطفى، مهند، "ديمقراطية، تسييس والقيادة : السياسة المحلية العربية في إسرائيل" في اسعد غانم وفيصل عزايزة (محرران)، **الحكم المحلي العربي مع بداية القرن الـ 21: المهام والتحديات** (طمرة"الجليل": ابن خلدون – الجمعية العربية للبحث والتطوير، 2008)، ص ص 127–152.
- منّاع، عادل، "هوية مأزومة: العرب في إسرائيل حيال اتفاق إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية" في روت غابيزون ودفنا هاكير (محررات)، **الشرخ اليهودي – العربي في إسرائيل** (نصوص)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2000)، ص ص 125–132. (بالعبرية).
- موشكين، ب، الأرض: **مسائل في سياسة الأراضي** (القدس: إصدار معهد دراسة سياسة الأراضي واستخدامات الأرض،2001). (بالعبرية).

- هــرئيل، يهوديت، "أشكنازية بهوية شرقية"، **قضايا إسرائيلية**، السنة الرابعة، العدد 16 (2004): ص ص 87–93.
- يــونا، يوسي، "إسرائيل كديمقراطية للتعددية الثقافية: التحديات والعقبات"، **قضايا إسرائيلية**، السنة السابعة، العدد 27 (2007).
- .Perry, Crooke, M. "How Hezbollah defeated Israel". www.asia times.com
- Ben Meir, Y, "Israeli Government Policy and the War's Objectives", **Strategic Assessment**, vol. 9, no. 2 (2006); 57.
- Hendel, Y, "Failed Tactical Intelligence in the Lebanon War", **Strategic Assessment**, vol. 9, no. 3 (2006):86.
- Inbar, Efraim, "The Need To Block A Nuclear Iran". In Middle east Review of International Affairs **(MERIA)**, Vol. 10, No. 1 (March 2006).pp. 85-104.
- Yiftachel, Oren, "State Policy, Land Control and an Ethnic Minority: Israel", in **Environment and Planning:** The Arabs in the Galilee **Society and Space**, vol. 9, pp. 329-362.
- Rouhana, Nadim & Ghanem Asaad, "The Crisis of Minorities in Ethnic State: The Case of the Palestinian Citizens in Israel" **IJMES**,30 (1997): pp. 321-346.

ج. وثائق وتقارير

- تقرير لجنة المعايير الأخلاقية لاختيار وزراء الحكومة الإسرائيلية، 15 كانون أول، 2007، (بالعبرية).
- أدم مــزور، إســرائيل: 2020 مشروع مركزي لإسرائيل في سنوات الالفين. تقرير مرحلة أ (حيفا: معهد التخنيون للهندسة التطبيقية، 1993)، المجلد الأول، (بالعبرية).
- سوفير وبولاك، "انفصال أحادي الجانب من السلطة الفلسطينية بواسطة جدار فصل – فوائد ونواقص" جامعة حيفا، 2003، (بالعبرية).
- وثيقة طبريا، 2001، في سلسلة أوراق إسرائيلية (الورقة رقم 9)، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله،2001.

- تقارير مؤتمرات هرتسليا للأعوام: 2006، 2007، 2008، (بالعبرية والانكليزية).
- جوني منصور، تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2006، رام الله، 2007.
- جــوني منــصور ومفيد قسوم، تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2007، رام الله، 2007.
- National Intelligence Estimate. Iran: Nuclear Intentions and Capabilities (NIC) – National Intelligence Council. November, 2007.
- أيتان بن الياهو، تقدير الخطر الإيراني في أعقاب تقرير الاستخبارات الاميركية الأخير، (تل أبيب: معهد فيشر للبحوث الإستراتيجية في الجو والفضاء، 2007) – (بالعبرية).
- وثيقة كينغ – متصرف لواء الشمال في إسرائيل من العام 1976.
- التصور المستقبلي، لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، 2006.
- الدستور الديمقراطي، مركز عدالة، 2006.
- وثيقة حيفا، مركز مدى الكرمل، 2007.
- تقريــر مركــزي ســيكوي ومكافحة العنصرية لرصد الفعاليات والنشاطات العنصرية في إسرائيل لعام 2006.
- تقرير لجنة فينوغراد، كانون الثاني 2008، (بالعبرية).
- رمــزي حلبــي، الفقــر في الوسط العربــي في إسرائيل (تل أبيب: المعهد الإسرائيلي للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، 2006)، (بالعبرية).
- أحدوت، ل. كوهين، ر. اندبلدءم. أبعاد الفقر والفجوات في الدخل 2004–2005. مؤسسة التأمين الوطني، كانون الثاني، 2006. (بالعبرية).
- درور، تومــر وشــفارتس، أليعيزر. حول حلقة السموم والعنف. مقدم للجنة مكافحة المخدرات في الكنيست، 2005، (بالعبرية).
- ارلــيخ، ي. مستند تمهيدي في موضوع: زبائن تجارة الجنس. مقدم لعضو الكنيست زهافا غلئون، مركز البحث التابع للكنيست، 2005. (بالعبرية).
- أمين فارس. ميزانية الدولة والمواطنون العرب: تقرير اجتماعي – اقتصادي لعام 2004. مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب، حيفا، 2004.

- اسعد غانم وامطانس شحادة "الفلسطينيون في إسرائيل" في تقرير مدار الإستراتيجي لعام 2007، تحرير جوني منصور ومفيد قسوم. مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله. ص ص 165–197.
- الفلبوم لفيئا ونيومان دفيد. بين القرية والضاحية: أشكال الاستيطان الجديدة في إسرائيل. إصدار مركز بحوث الاستيطان القروي والمدني، قضايا تطوير منطقية رقم 44، 1989. (بالعبرية).
- سفيرسكي، ش. شوارتس،أ. الحاصلون على شهادة بجروت، حسب البلدة لعامي 2005/2004. مركز أدفا: تل أبيب، 2006. (بالعبرية).
- توم سيغف. "الصهيونيون الجدد": صهيونية بلا أقواس. في أوراق إسرائيلية رقم 6، مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله (2001).

د. صحف ومجلات وأوراق

- جريدة يديعوت أحرونوت
- جريدة معاريف
- جريدة هآرتس
- جريدة الاتحاد – حيفا
- جريدة فصل المقال – الناصرة
- قضايا إسرائيلية – رام الله
- أوراق إسرائيلية (تصدر عن مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله).
- أرنون سوفير ويفجينيا بيستروف، إسرائيل، ديمغرافية 2004–2020 على خلفية مسار الانفصال، (حيفا: جامعة حيفا، أكتوبر 2004).

هـ. مواقع انترنت

- بنك إسرائيل www.bankisrael.gov.il
- جريدة معاريف www.nrg.co.il
- جريدة يديعوت أحرونوت www.ynet.co.il

- جريدة هأرتس www.haaretz.co.il
- مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي www.btl.gov.il.
- وزارة التجارة والصناعة www.tamas.gov.il
- الكنيست الإسرائيلي www.knesset.gov.il
- وزارة الهجرة والاستيعاب www.moia.gov.il
- مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي www.cbs.gov.il
- مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية www.pmo.gov.il
- منظمة العمال www.ovdim.gov.il
- جيش الدفاع الإسرائيلي www.idf.gov.il
- مركز الإحصاء الفلسطيني www.pcbs.org
- معهد رؤوت للاستشارات السياسية والتكتيكية www.reut-institute.org
- مؤتمر هرتسليا www.herzliyaconference.org
- مركز يافي للدراسات والبحوث www.jafi.org.il
- مقالات وآراء www.ofakim.org.il
- الوكالة اليهودية www.jewishagency.org
- موقع أخبار www.msn.co.il
- موقع أخبار www.news.walla.co.il
- موقع أخبار www.omedia.co.il
- المركز القانوني لحقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل www.adalah.org.
- لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل www.arab-lac.org
- مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية والتطبيقية www.mada-research.org
- وزارة التربية والتعليم في إسرائيل www.edu.gov.il
- مركز أدفا – الجمعية لحقوق المواطن www.adva.org
- وزارة الخارجية الإسرائيلية www.israel-mfa.gov.il
- المعهد الديمقراطي الإسرائيلي www.idi.org.il

إسرائيل الأخرى

رؤية من الداخل

دفع الصراع الإسرائيلي / العربي منذ قرابة قرن ونيف المؤسسات البحثية في العالم العربي إلى توجيه عناية معينة لدراسة إسرائيل كظاهرة استعمارية وعقائدية وكدولة - أي مؤسسات حكم وإدارة. إلا أنه من خلال متابعتنا لما يجري في إسرائيل يومياً وما يُنقل إلى العالم العربي يومياً أيضاً، تبين لنا وجود فجوة كبيرة. إذ أن ظاهرة المعرفة عن إسرائيل لم تكن محور حياة المجتمعات العربية عامة إلا لفترات زمنية قصيرة. ولا نقصد هنا المعرفة الإعلامية والصحافية المستهلكة يومياً، إنما معرفة العمق والجوهر، وكيف تدار الأمور الحياتية بكافة وجوهها في إسرائيل، وما تقوم به إسرائيل من أدوار لبناء ترسانتها العسكرية وبنيتها الإجتصادية (الإجتماعية-الإقتصادية)، وثقافة شعبها وتوجهاته المستقبلية.

الفجوة القائمة بين ما يعرفه العربي عن إسرائيل وما يعرفه الإسرائيلي عن العالم العربي كبيرة جداً، بل آخذة بالاتساع يوماً بعد يوم.

الصراع الدائر ليس شأناً خاصاً بدُورِ ومعاهد البحث وأروقة السياسة في إسرائيل فحسب، إنما هو شأن يومي يتعامل معه كل إسرائيلي. وما يدور في العالم العربي من سياسة واقتصاد وثقافة وصراعات سياسية ومذهبية وألعاب رياضية على مختلف أنواعها فهي أمور معروفة لقطاعات واسعة في إسرائيل.

إزاء هذا الواقع القائم، وإزاء استمرار الصراع، لا يمكن أن تبقى الفجوة كبيرة ومتباعدة في معرفة الطرف الآخر. لهذا جاء هذا الكتاب ليوفر للقارئ العربي أينما كان ومهما كانت توجهاته الأكاديمية أو المعرفية مورداً من المعرفة والتحليل عن إسرائيل حاضراً ومستقبلاً لخمس سنوات، على الأقل. إن معرفة ما يجري في إسرائيل هو جزء من عملية معرفة الآخر، وبالتالي كيفية التعامل معه في كافة الميادين.

جوني منصور

مؤرخ وباحث فلسطيني.

من مواليد حيفا / فلسطين عام 1960.

مختص بتاريخ الشرق الأوسط والشؤون الإسرائيلية.

صدر له العديد من الدراسات والكتب، من بينها:

- الكنعانيون أجداد الفلسطينيين.
- شوارع حيفا العربية.
- مسافة بين دولتين.
- الاستيطان الإسرائيلي (التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية).
- المفتاح، قاموس المصطلحات والمفردات العبرية الواردة في الإعلام الإسرائيلي.
- الخط الحديدي الحجازي.

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



